

حاشية
ابن القرداغ
على
(الفريضة)

للشيخ عمر المشهور بابن القرداغ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّؤُوفِ الرَّحِيمِ

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على شفيعنا محمد وآله وصحبه أجمعين. هذه حاشية للمعلم الفاضل الشيخ عمر ابن الشيخ محمد أمين ابن الشيخ معروف الكردي القره داغي الشافعي الأشعري طقها على اللغة الامم جلال الدين السيوطي رحمه الله. ولد الشيخ عمر سنة ألف وثلاثمائة وثلاث ببلدة الميمنية لما تعلم علوم العربية ورسخ فيها شرع في تحقيق مسائل كتب المدونة في الحجرة وألف فيها شروح و حواش دقيقة لائقة بتعليمها ونشرها ومنها:

- ١- "فتاوى الفقيه" في أربع مجلدات.
- ٢- الملل والنضاح في اختلاف الأئمة.
- ٣- متن وشرح في الفرائض.
- ٤- شرح على مقولات للشيخ علي القرطبي.
- ٥- حاشية على رسالة الصواب لبهاء الدين المصلي.
- ٦- حاشية على شرح تشریح الألفاظ.
- ٧- حاشية على أشكال التأسيس والأسطرلاب والربع المجيب والمقطرات.
- ٨- حاشية على جمع الجوامع.
- ٩- حاشية على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام.
- ١٠- حاشية على تشریح الألفاظ.
- ١١- حاشية على برهان الكلبوي.
- ١٢- حاشية على كتاب المسمى بـ "عبد الله اليزدي".
- ١٣- حاشية على الإيساغوجي.
- ١٤- حاشية على شرح الأئمة على التصريف.
- ١٥- حاشية على اللغة المسماة بالفريدة (وهي التي بين يديك).

و من تلاميذ المستفيدين في خدمة الشيخ رحمه الله :

- ١- السيد حسين الموكرياتي، ومات سنة (١٣٥٥).
- ٢- السيد عبد الكريم الباقه بي، ومات سنة (١٣٥٨).
- ٣- الملا عبد الله الجروستقي.
- ٤- الملا عبد الحميد الباقه بي .
- ٥- الشيخ محمد أمين مولاناوي خليفة شيخ علاء الدين (مدرس) في قرية (خوخوره) في ناحية سقر.
- ٦- الشيخ محمد خل ابن الشيخ علي.
- ٧- الشيخ عبد الكريم محمد المدرس، وهو - يعني الشيخ عبد الكريم المدرس رحمه الله - حين اشتغله بتعليم علوم العربية عنده جمع مکتوبات "الشيخ عمر" من الشرح والحاشية وضبطها، و ملها جمع هذه الحاشية التي بين يديك، وكتبها في نسختين (جزءان) . ثم أشكر من أرشدني على ما فيها من الصواب خاصة الامتلاء العالي "ملموستا يونس وه يسي".

هذه الحاشية من نسخة استادنا مؤيد كتابها في كتابها هذا
 قوله فاحر عطف على ان سألنا من يذكر من اذا انى كرمه او فاقى كرمه
 وسماء على الفتح فسميت الكتاب اياه لا اكرام اياه كما ثبت في الخبر هذا
 وحيث التقديم لرفع الالئاس من بين المسورة والمفترجة وقد يقال
 فيمد لا يجوز هذه لغواست غرض التقديم بالحدث وبكثرة القول
 بان كل علم هو نزه احتلا في الحسب المنع من غيره وهذا قوله
 قوله اي اذا احدث فاعلمها وانما انما يكون معناها تشييل نحو
 كلامي الى احد الله فان اختلف القائل كسرت غوتك ان ردا على
 قوله وتسم اي فعله نحو خلقت لك صنام وتكون الواجهة اذا وقعت
 في موضع التليل فواكرم زيد انه عالم اي لانه قوله الله كصف للمد
 وحلقة غير ملام الى الحد موانه لفتقر الصدارة بانه للتاكيد كانت
 رجع حرفين يجمع واحد مكرره ويرد عليها ان الجمع تامة الى كيد الفتح
 فيجعل محذاهل اليكيبا المنطق بالمراد في الحرف في قوله فلو قد تم
 هذا وقضية قوله يكسر انما لا يصح خبر غيرها وهو كذا في قوله
 في غير صا حكم نورا رها قوله لا تنس لانه لا يلي اخر المتق لانه لا
 في غير صا حكم نورا رها قوله لا تنس لانه لا يلي اخر المتق لانه لا
 لئن تفرقة فتركك قوله كوي اي الفعل الماضي المتصرف منه قد وال
 وجنه اللام وقضيت وصول اللام على ليس ان ريد ليس اياه فاما لانه فعل
 غير متصرف وليس كذلك وقد يقال بانه فيخرج بفعله لا التني قوله وهو لا غير
 واللام للفتحة اي سلم بحول الخبر الذي هو افتراء باللام بشرط كون المجرور
 من اسم ان رثها وعدم وصول اللام على الخبر لولا ان ريد المظالم كل قوله
 قوله وجان في بيت تامة واما لا محال والاحوال على قوله لا محال قال بعض
 بغيريت لا محال ويقتضيه برهانهم في قولهم وشاع في بيت لمان النسب ويمكن ان يجعل
 قوله في بيتهم اي في البيت فتمت في رعاها هذين القولين وتتم في البيت ولا يخ
 ابتداء اختصا لسانا على انما انما انما انما انما انما انما انما انما انما

صورة ورقة من المخطوط الأولى



صورة ورقة من المخطوطة الثانية

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالسَّلَامِ (١) عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحُ الْأَنَامِ

النَّحْوُ خَيْرٌ مَا بِهِ الْمَرْءُ عَنِ (٢) إِذْ لَيْسَ عِلْمُهُ عَنْهُ حَقًّا يَغْتَنِي

(١) قول الناظم (١) [أقول] أي أقول بعد الإبتداء بالحمد لله، وهو لغة: الوصف بالجميل تعظيماً له، وعرفاً: فعل يُنبئ عن تعظيم المُتَعَمِّمِ لإنعامه، فالحمدُ العرفي المرادف للشكر اللغوي أعم مطلقاً من الحمد اللغوي مورداً، وأخص منه مطلقاً متعلقاً.

ثم المراد بالحمد الحمد المنشأ بهذا فإنه في قوة الجملة فلا يرد أن كلامه يفيد سبق الحمد لا إنشاء المأمور به (٢) على أن إفادته متضمنة لكون المأمور أهلاً للحمد (٣) وهو إنشائه ضمناً، وقس عليه الكلام في السلام والصلاة، ودفعه بأن المراد المنشأين بهذا الشعر كُله لا بمجرد «بعد» إ...، وبأن المراد اللفوظين الغير المكتوبين، أو بأن المراد بالحمد ما فهم من البسملة ليس بجدير، الأول: لما مر، والثاني: لبقاء المواخذه بعدم الكتابة المطلوبة، والثالث: بعدم جريته في الصلاة والسلام المأمور بهما بقوله تعالى: {صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا} (الأحزاب- ٥٦).

قوله: [على النبي] بالتشديد من النبوة (أي المكان المرتفع) لرفعة رتبته. أو من النبأ بفتح الباء بمعنى الخبر، أو بسكونها بمعنى الارتفاع، أو بالهمزة من النبأ، وعلى كل فهو إما بمعنى فاعل، أو مفعول، وهو إنسان أوجي إليه بشرع وإن لم يؤمَر بتبليغه، ولا يناقيه كونه مخبراً لجواز كونه لنفسه فإن أمر به فرسول. ولم يقل: على الرسول لإفادته استحقاق الصلاة بالرسالة بطريق الأولى. قوله [أفصح الأنام] أي أبلغ، الأنام: الجن والانس، ويلزمه كونه أفصح لأن البلاغة أخص مطلقاً من الفصاحة.

(٢) قوله [النحو] المراد به ما يعرف به أحوال أواخر الكلام إعراباً وبناءً وذواتها صحة واعتلالاً المرادف لعلم العربية بالمعنى الأخص. ولم يفسره بما يشمل الخط لعدم استعماله فيه فالظرفية الآتية ادعائية؟

(١) وهو الإمام المحقق جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي -

لطف الله تعالى به - المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ٩١١ .

(٢) لا إنشائه المأمور به. نسخة

(٣) لكون المأمور عليه. نسخة

وهذه الفية فيه حوت (٣) أصوله ونفع طلاب نوت

فائقة الفية ابن مالك (٤) لكونها واضحة المسالك

وجمعها من الأصول ما خلت (٥) عنه وضبط مرسلات أهملت

ترتيبها لم يحوي غيري صنعه (٦) مقدمات ثم كتب سبعة

وأسأل الله وفاء الملتزم (٧) فيها مع النفع وحسن المختتم

قوله [خير ما به المرء عني] أي خير علم بسببه المرء عني وقصد لتعلمه، أو ما اعتنى المرء به، فعلى الأول: عني مجهول، وعلى الثاني: معلوم كرضي.

ولما كان مقول القول غير مدلل عليه بقوله: [إذ ليس علم] إه أي من العلوم الثينية، أو مطلقا بناء على جريان العادة بتدوين العلوم بالعربية المحتاج معرفتها إلى تصحيح دوالها على وفق قانون العربية. [عنه] أي عن النحو اغتناء حقا يغتني فلا يرد أن اغتناء العلوم العقلية الصرفية (٥) عنه واضح فلا يصح دعوى السلب الكلي.

(٣) قوله [نوت] أي قصدت أي قصد مؤلفها بها النفع للطلاب لا غيره فالنسبة مجازية.

(٢) قوله [لكونها] ولما اعترض على ابن مالك في دعوى غلبة ألفيته على الفية ابن معطى بأنه لا دليل عليه علل الناظم مدعاه وقال: لكونها. إ.ه.

(٥) قوله: [أهملت] معلوم، أو مجهول، وإسناده على الأول إلى الألفية بالمجاز، وعلى الثاني إلى المرسلات بالحقيقة ويرجح الأول الطباقي، والثاني القرب.

(٦) قوله: [ترتيبها] مصدر مجهول، والصنع مصدر معلوم فلا يرد أن الصنع عين الترتيب فلا تصح الإضافة تدبر.

(٧) قوله [وفاء الملتزم] قضيته أن الخطبة ابتدائية فيناقى مفاد قوله الماز [حوت] إلخ، لدلالته على أنها إلحاقية إلا أن يراد بالاحتواء وسائر الأوصاف ما هو بحسب الثعلل.

الكلام في المقدمات

أي سائر النحويين ① كلامنا قول مفيد يقصد (٨) وعندنا الكلمة قول مفرد

(٨) قوله [كلامنا قول] لا يقال: الأولى ذكر اللفظ لأن درة المفسدة أهم من جلب النفع لانا نقول: لا مفسدة حتى يدرك لأن استعمال المشترك إنما يمنع عند عدم القرينة وهي على إرادة القول المملوظ كائنة هنا.

قوله [وعندنا الكلمة] لوقال: (.....) % لذاته الكلمة قول مفرد ليخرج المقصود لغيره لكان تعريفه أوضح ولم يحتج إلى تقيد المفيد بقيد بالفعل.

(٩) قوله [واقترنت] الاقتران صفة الحدث فنسبته إلى الكلمة من نسبة صفة جزء المملول إلى الدال. ولو قال: «مقترنا» لكان أولى، ثم المراد: الاقتران بحسب الوضع الأولى لا حدها ولو أمع آخر منها فلا يخرج عن التعريف الضمني للفعل الفاعل المنسلخ عن الزمان كعسى والفعل المضارع، ولا يدخل أسماء الأفعال واسم الفاعل المقترن بنحو أمس.

(١٠) قوله [وسم بالفضلة] شروع في بيان مميزات أقسام الكلمة بطريق النشر المعكوس أي سم ومز الحرف عن قسيميه بعدم صحة كونه ركنا من الكلام. وفي لفظ الفضلة إيماء إلى وجه تأخيرها عنهما.

(١١) قوله {والاسم ميم} اختاره على مَرُّ تنبيهها على أن الاسم مأخوذ من الوسم. قوله [والإسناد له] أي إليه، والمراد كون الشيء مسندا إليه لا كون الاسم إذ لا فائدة في جعله مطلق المميزات ثم إن مجموعها خاصة غير شاملة لعدم وجودها في نحو هيهات.

(١٢) قوله [وتاء أنشئ] أي تاء الفاعل ولو حكما كما في (عَسَتْ هند أن تقوم)، فلا يدخل فيه رُبْتُ وثُمَّتْ ولا تخرج التاء اللاحقة بنحو ليس. ثم المراد: الساكنة إصالة وإلا لخرجت نحو: {قَالَتْ أَخْرِجْ}. (يوسف الآية ٣١). قوله [ماض كعم] عطف على ضارع بحذف صدر الصلة أي ميم الفعل الذي هو ماض بتاء الخ.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

فائدة

(١٣) قوله [والأمر ما يفهم منه] اي يفهم بحسب أصل الوضع من هيئة طلب الفعل، فلا يرد الأمر المستعمل في الاخبار ونحوه لكونه مجازاً، ولا نحو: ليضرب زيد، واطلب منك القيام، ولا تفعل، لأن الطلب في الأول بواسطة اللام، وفي الثاني محلول المادة، وفي الثالث للترك على أن دلالاته ليست بمحض الهيئة. بل بسبب لا الطلب ^{أعلاوه بران} (١٤) قوله [ومشبه الثلاث] اي ما يفيد معنى أحد الأقسام لأن إفادة معانيها معا مستحيلة. وفي كلامه إشارة إلى أن كلا من خواصها شاملة وإلا لم يصح الحكم على اسم الفعل بقوله: ومثبه وما قالوا: من أن العلامة غير منعكسة مخصوص بما إذا لم تكن مساوية. ^{دهى خذلتها مساوية}

(١٥) قوله: [وما حوى ثلاثة] اي متفقة النوع أو مختلفها، والجمع الحكمي لاقتصار العطف، والربط مقدم على العطف فلا يلزم احتواء الشيء على نفسه بل احتواء الكل على الجزء. قوله: [والجملة اثنتين] من العطف على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور، إذ الجملة معطوف على الكلمة. وقوله: [اثنتين] معطوف على الثلاثة. ثم مقتضاه تسمية المركب من حرفين فقط جملة فيناقي التقسيم الآتي. وقوله: [وفيد] اي الفائدة في الكلم والجملة غير ملتزم نحو: إن قام زيد وإن قام.

(١٦) قوله: [وذاوات وجهين] اي لذات الوجهين شرف على البواقي لإفادته ما يفيد الاسم والفعلية معا.

(١٧) قوله: [أو جملة خبرها] اي خبر المبتدأ فيها، أو الخبر الذي هو جزئها، فالإضافة للثابت إلى ظرف المثبت له، أو للجزء إلى الكل. قوله: [خبرها] معطوف على اسم تكون لمكان الفصل. قوله: فعلية العجز. إيه، أو ظرفيته نحو: زيد في الدار أبوه. أو بالعكس نحو: في الدار علامة قائم، وعلمت زيدا أبوه عالم. فاقصر المصنف في الشرح على الأولى بناء على الغالب.

[المُعَرَّبُ وَالْمَبْنِيُّ]

(١٨) قوله: [والاسم فابنه] الفاء زائدة اي احكم ببناء الاسم لا اجعله مبنيا لأنه فعل العرب، فلو قال: (والاسم مبني) لكان أولى وأوفق بقوله: [وغيره اعراب].
قوله: [المشبه] قضيته ان علة البناء منحصرة فيه. وفيه رد على من بني الاسم بمشابهة الفعل. وما يقال: قضيته تقدم وضع الحرف على وضع الاسم لئلا يلزم حمل الموجود على المعلوم مع ان اللائق بشرف الاسم عكسه مندفع بجواز ان يوضع قبل الحرف بلا نظر إلى حكمه وبعد وضع الحرف يلحق به في الحكم. ثم ينبغي تخصيص الشبه بما لم يعارضه موجب الاعراب وإلا انتقض بنحو (أي) في الاستفهام والشرط، و (ذان وتان).

قوله: [والمعنى] فستره المصنف بكونه متضمنا معنى من معاني الحروف، ويتجه عليه أمران: ١- كون الاسم حرفا لعدم استقلال معناه التضمني. ٢- وبناء الظرف المتضمن لـ "في"، والتمييز لتضمنه معنى "من" ويمكن الجواب عنهما: بأن المراد بالمعنى المتضمن ما هو زائد على الموضوع له، وعن الثاني بأن المشابهة فيه إفادته بحيث لا يلتفت إلى الحرف ولا يجوز ذكره. وقوله: [تف] صفة المعنى اي تفي به الحرف. ويمكن جعله صفة الثلاثة.

(١٩) قوله: [وفي افتقار جملة] اي حقيقة أو حكما. قوله: [ولفظه] الاختصاص المفهوم من الإضافة غير ملحوظ، وكذا في قوله: [وكونه] والمراد باللفظ: التلفظ فلا يتجه أنه يستلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وكون وجه الشبه عين المشبه أو المشبه به لأن الأول مبني على كون اللفظ بمعنى الملفوظ به، والثاني على اعتبار الاختصاص المذكور. ولو قال: (.....) % واللفظ والكون مساقا مهملا) لكان أجمل. بقي أن ههنا شبه آخر يسمى جموديا بأن يكون غير متصرف، ومثل له بالضمير لأنه لا يتصرف فيه بوجه، ونحو (هما، وهم) ليسا فرعين لهو، ولعل المصنف يدخله في الاستعمالي حيث لزم طريقة من طرائق الحروف.

وصحوة بن جهم

حاشية ابن القرداغي على القريدة.....

(٢٠) قوله: [والأمر] أي بني، ففيه إكتفاء. وقال الكوفيون: مجزوم بلام مقترنة. ويردُّه أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كالجازر ولهذا الخلاف ذكره بين قسيميه.

(٢١) قوله: [إن يعر] النفي الضمني المستفاد منه متوجه إلى كل من المتعاطفين لا المجموع فالكلام عموم السلب. قوله: [إن يشره] يعني أن العرى مشروط بالمباشرة وإلا بأن فصل بين النون والفعل يكون معربا تقديرا لا مبنيا كما في صورة المباشرة هذا. ثم إن النون أعم من اللفظي والتقديري. قوله: [والحرف بالبنا قمن] هذا الحكم مستفاد من قوله: [لشبه الحرف] إلا أنه ذكره تنميما للأقسام صراحة.

(٢٢) قوله: [واخترت] الخ فيه أن هذا مخالف لما يفيد قوله: [وغيره أعرب] من حصر الاسم في المبنى والمعرب إلا أن يبني على مذهب غيره وإن الشبه الإجمالي وهو عدم كون الشيء معمولا ولا عاملا موجود فيه إلا أن يحمل على عدم الصلاحية بكونه معربا.

(٢٣) قوله: [والأصل في المبنى تسكين] اعلم أن أبواب المبنيات ثمانية على عدد أبواب الجنة: الباب الأول: ما لزم البناء على السكون وهو نوعان: أشار إليهما بقوله: [وهو بقت... الخ. قوله: [وهو بقت] علل سكونه بأنه لو حرك لزم توالي أربع حركات فيما هو كلمة وهو معتق، ويُنْقَضُ بنحو (جندل وعلبط) ونحو (شجرة)، ويجاب بأن الأولين مزالان عن جندل وعلبط وإن تاء التانيث في حكم المنفصل، وفيه أن عدم جعلها مع ما اتصلت به كلمة واحدة دون تاء الفاعل تحكم. بقي أنه لم لا يجوز أن يقال: بأن نحو ضربت ونحوه مبني على الفتحة المقدرة كضربوا.

(٢٤) قوله: [أو هو أو نائبه في الأمر] قد يقال: يبطل الحصر بنحو (رُد) أمرا مثلث الدال، ونحو (ع) و (ق) إلا أن يحمل السكون على ما يعم اللفظي والتقديري. قوله: [نحو اضرب اضربا] قضيته أن نحو اضربا اضربوا فعل أمر، وفيه تأمل لأنه مركب من الفعل والاسم فإطلاق الأمر عليه من إطلاق اسم الجزء على الكل.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

وكتب أيضا الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد، أشار إليه بقوله [أو هو أو] الخ.

(٢٥) قوله: [واطرده الفتح] أي الباب الثالث: ما لزم البناء على الفتح وهو سبعة أنواع.

(٢٦) قوله: [والذي بدا مركبا] أي ظهر مركبا تركيب مزج، ويستوي فيه كونه حالا نحو: هو جاري بينت بينت، والعامل فيه ما في جاري من معنى الفعل وهو المجاورة. أو ظرفا زمانيا نحو: صباح مساء. أو مكانيا كقولهم: متلفت الهمة بينت بينت. أو عددا ك: أخذ وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة، فإن الجزئين منها مبني على الفتح إلا (اثني عشر و اثنتي عشرة) فإن الجزء الأول منهما معرب اعراب المثني.

(٢٧) قوله: [والزمن المبهم] أي أي اطرده الفتح في الزمن المبهم وهو: ما لا يدل على وقت معين ك: الحين والساعة إن أضيفا لجملة كقوله: (على حين ألهي الناس). أو اطرده في المبهم ولو غير زمان وهو: ما لا يتضح معناه إلا بما يضاف إليه ك (مثل) و (دون) مما هو شديد الإبهام إذا أضيف إلى ذي بناء فإنه يكتسب من بنائه كما يكتسب المضاف إلى المعرفة تعريفا منها، وليس المعنى: إذ أضيف إلى المبني إضافة مفيدة للتعريف لإبهاء تمثيلهم بمثل عجز إذ لا يتعرف بالاضافة.

(٢٨) [وجاز أن تعربه] أي المضاف إلى أحد الأمرين ففي المضاف إلى المبني يستويان، وقرئ بالرفع والنصب: {لَقَدْ نَقَطَعَ بَيْنَكُمْ} (الانعام- ٩٣)، و{إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلٍ مَا أَنْتُمْ تَنْطِقُونَ} (الذاريات- ٢٣) والمضاف إلى الجملة إن كانت فعلية وفعلها ماض كما مر فالبناء راجح، و[إن وضح] أي ظهر [من قبل معرب] بأن كانت اسمية كقوله: (على حين التواصل غيّر دان)، أو فعلية وفعلها معرب ك: {هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّابِقِينَ صِبْغُهُمْ} (المائدة- ١١٩) فاعراب فيه رَجَحَ على البناء للمجاورة فيهما.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

صفة ملازمة للنداء كفساق بني للشبه الاستعمالي في الأول والحمل عليه في البواقي، ولا ينافيه حصر سبب البناء في شبه الحرف لأنه أعم من أن يكون بلا واسطة أو بها، ولو سمي بها مذكر أعرب غير منصرف، وإن كان غير معدول لم يبين اسما ك: جناح، أو مصدرا ك: ذهاب، أو صفة ك: جوار ، أو جنسا ك: سحاب، فلو قال: % وامن أو فعال عدلا لم يسم) ، (به مذكر وضم اطرده %) لكان أشمل.

(٣٢) قوله: [في ما نوى] أي في مضاف نوى إضافة أي مضافا إليه، لفظا فقط تقدم ذلك المضاف، إذ لو فقد لفظا ومعنى أعرب ، وكان ذلك المضاف من الظروف المقطوعة عن الإضافة سماعا مثل: . . .

(٣٣) قوله: [غير] الخ أي كل من غير وائ وعظ نوع مستقل الحق بقبل وبعد فتاوع المبني على الضم أربع.

(٣٤) قوله: [وائ إن يحذف] أي واطرد الضم عند سيبويه والجمهور في أي الموصولة تشبيها بقبل وبعد إن يحذف ضمير هو صدر الصلة له وذكر المضاف إليه، وإلا كان معربا وفاقا واستدلوا عليه بقوله تعالى: (رَأَيْتُمْ لَتْرَعْنَ مِنْ كُلِّ شَيْعَةٍ أَيْهَمُ أَشَدُّ) (مريم ٦٩) ، وعللوه بشدة احتياجها إلى المحذوف، ولكن أتبع أنا أو أنت الأخفش والخليل ويونس في القول بإعراب تي، أي: أي كما يشعر به عبارة البُرح وأول الآية جعلها استفهامية إما محكية بقول مقدر، أو معلقا ما قبلها عن العمل، أو مجعولا مفعول الفعل كل شيعه ومن زائدة لكن إنما يتم الثاني إذا قيل: بعدم تخصيص التعليق بأفعال القلوب وبوقوع الاستفهام بعد غير أفعال العلم والقول على الحكاية والثالث: إذا حكم بزيادة من في الاثبات والمستدل لا يقول بشيء منهما، ونقض العلة بجرياتها فيما إذا حذف المضاف إليه معه مع إعرابه ولكن له القول: بأن الشبه المدني للحرف الافتقار الذاتي الأولي وهو غير موجود فيه لأن الافتقار إلى المضاف إليه أولى لا ذاتي وصدر الصلة بالعكس. ثم الأشمل الموافق لعبارة البيهجة أن المراد بـ (تي) جميع المنكورات.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٣٥) قوله: [كما إذا مضاف...] إه أي كما تعرب المذكورات وفقا لا خصوص الظروف كما يشعر به عبارة البهجة، ولا يلزم من ذلك استعمال - عل - مضافة لأن صدق الشرطية المتصلة لا يستلزم صدق طرفيها على أنه صرح فيها بأنه يفهم من ذكر المصنف لها جواز إضافته لفظا وبه صرح الجوهرى وخالفه ابن أبي الزبيع إذا مضاف إليه لكل منها نكرا، وكما يعرب أي إذا ذكر صدر صلة أي حذف المضاف إليه أم لا، أو كما يعرب منها سواها أي إذا نكرا والأمثلة في الشرح.

(٣٦) قوله: [أو نائبه] هذا هو الباب السابع من المبني وهو ما لزم البناء على الضم أو نائبه وهو الألف والواو وهو نوع واحد. قوله: [إما علما] وعلميته باقية والنداء يزيد به الوضوح وما يقال أنه يسلب تعريفه منقوض بلفظ الجلالة واسم الإشارة لعدم قبولهما التثنية، هذا. وقد يقال: ينبغي تخصيص بنائه بما إذا لم يكن مستغاثا نحو بالزيد فبته معرب مجرور.

(٣٧) قوله: [قبل بني] كـيا سيبويه ويأخذام، ومثل المبني قبله المحكي كـيتأبط شرا، ونحو: ياموسى، ويقاضى فالأولى أن يذكرهما. قوله: [وفي جميل الوجه] أي في المضاف بالإضافة اللفظية احكم بضعف البناء على الضم خلافا لثعلب، فقولهم المنادى المضاف منصوب باق على عمومته. قوله: [ضما وهن] وذهب ثعلب إلى جواز بناء حسن الوجه على الضم لأن إضافته في نية الانفصال ورد بان البناء نشأ عن شبه الضمير والمضاف عادم له.

(٣٨) قوله [وغير مختص] أي بنوع سواء كان مشتركا بين نوعين كما في اسم الاستفهام والشرط لعدم وجود المضموم والمكسور فيهما أو بين الكل كما في البواقي.

قوله [كهل] الخ مثال لفرد النوع الغير المختص لا للنوع أو الكلام من تقديم العطف على الربط فلا يرد أن هل مختص بالسكون فلا يصح التمثيل.

(٣٩) قوله [واسما الفعل] مقصور أسماء جمعا أو تثنية على لغة بني حرث من لزوم الألف في أحواله الثلاث.

[فصل في الاعراب]

(٢٠) قوله [رفع ونصب الخ] فيه ركاقة ولو قال: (الاسم ينجر وفعل ينجزم % كلاهما بالرفع والنصب وسم) لكان أولى.

(٢١) قوله [فارفع بضم] الباء للتحقق اي: ارفع رفعا متحققا بضم تحقق العلم في ضمن الخاص، أو ارفع مَعْلِما بضم.

(٢٢) قوله [ما اصف] متنازع فيه للأفعال الثلاثة ، والمراد بأصف: انكر، ففيه تجريد.

(٢٣) وقوله [ابا] الخ بدل ما. قوله [والنقص] اي: حذف لامه واعرابه بالحركات على العين اكثر استعمالا في الهن من الاتمام وهو الاعراب بالحروف الثلاثة.

قوله [وقل] اي النقص قليل في الثلاثة الأول اعني: ابا، وتالييه، بخلاف القصر بأن يكون بالآلف المقصورة في الأحوال الثلاث فإنه كثير بالنسبة إلى النقص وإن كان قليلا بالنسبة إلى الاتمام فالاتمام اكثرها، فظهر أنه ليس معنى قوله: وقل الخ أن النقص أقل من الاتمام بخلاف القصر.

(٢٤) قوله [آخره] هذا مشعر بأن الميم جزء منه إصالة، وليس كذلك، لأنه بدل عن الواو، وبأن المعرب بالحركات هو الفاء مع أنه ليس بمعرب، ويمكن الجواب: بأن المراد بآخره آخر دالّ العضو المخصوص وهو أعم مما معه ميم أو غيرها على أنه قيل: بأن الميم أصلية.

قوله [إن تضاف] يرد عليه أن الإضافة لازمة في "نو" و"فم" بلا ميم فاشتراطها تحصيل الحاصل وإن نحو " لا أبا لك " منصوب بالآلف مع عدم اضافته، وكذا نحو قول الشاعر: (خَالَطَ مِنْ سَلَمَى خِيَاشِيمَ وَفَا). ويمكن الجواب عن الأول: بأن الاشتراط في الكل مبني على التغليب. وعن الثالث: بأن الإضافة أعم من أن تكون لفظية أو معنوية. وعن الثاني بأن الأب مضاف إلى الكاف واللام مقحمة لكنه مشعر بأن لا يعرب لا أبالي بهذا الاعراب لإضافته إلى ياء المتكلم.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٢٥) قوله [غير ياء] لأنه لو اضيفت إلى ياء أعربت بحركات تقديرية، ويشترط أيضا أن لا يكون المضاف إليه مفتحا بساكن نحو: أَمَنْتُ بِأبي القاسم عليه السلام وإلا أعربت بحروف مقدره وكأنه لم يذكره لأن مراده بالحروف أعم من المقدره. قوله [وصححوا] إخبار، أو إنشاء، وهو إشارة إلى مذهب جمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدره على الحروف واتيح فيها ما قبل الآخر له، ولذا انقلب الواو في حالتي النصب والجر بالالف والياء لكنه إنما يتم لو قيل: بأن حركة ما قبلها في حكم الأصلية.

(٢٦) قوله [مع ما ثنيا] ويشترط لجوازه الافراد والاعراب فنحو ذان تان موضوع للتثنية لا مثني والتكثير واتفاق اللفظ ولذا كان نحو القمرين ملحقا بالمثني واتفاق المعنى على الأصح فنحو القلم أحد اللسانين شاذ وأن يكون له ثان في الوجود وعدم الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره وعدم التركيب.

(٢٧) قوله [المضمر] وإلا بأن لم تضاف أو اضيف إلى المظهر فحكمه حكم الاسم المقصور. قوله [بعد فتح] اه قيد الياء.

(٢٨) قوله [وبها اجر] قُيِّمَ على عامله لأنه مما يهتم به لتأدية معنيين، وقُيِّمَ الجر لأنه محمول عليه النصب.

(٢٩) قوله [أو صلة المذكر] اي: بحسب المعنى إن لم يمنع مانع فخرج نحو "زَيْدٌ" علما لمؤنث، ودخل مُغْدِي علما لمذكر ولا يرد نحو: طَلْحَةُ علما لرجل لأن التاء مانعة عن اعتبار المعنى.

قوله [ذي العقل] اي: ولو تنزيلا وكان بحسب جنسه فدخل فيه: الصبي، والمجنون، واندفع الايراد بقوله تعالى: { قَالَتَا أَتَيْنَا طَلْعَيْنِ } (فصلت ١١) . ثم إنه اشترط مذكرا لأن هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة واحده وعدم علامة التانيث فيعطى للمذكر العاقل الذي هو أشرف من غيره.

قوله [من تاء] اي: تاء تانيث، ولو بحسب الأصل لئلا تجتمع مع صيغة جمع المذكر، فخرج نحو علامة وهذا شرط في كل من الاسم والصفة بخلاف التركيب فإنه شرط العلم فقط لعدم تصوره في الصفة.

حاشية ابن القرداغى على الفريدة.....

(٥٣) قوله [بخلاف ما جمع] المخالفة بالنسبة إلى كل فيفيد كثرة الفتح وقلة الكسر في الجمع وهو أعم من الملحق به ليندرج فيه "عشرون" وأمثاله.

(٥٤) قوله [جمع تاء] من إضافة الكل إلى الجزء، ولم يعبر بالجمع المؤنث السالم ليتناول نحو "حمامات" مما مفردة منكر، و"بنات" مما هو غير سالم بلا تكلف. واحتراز بالمزيدتين عن نحو "أبيات" و"قضاة".
قوله [وأولات] اسم جمع ذات بمعنى صاحبة.

(٥٥) قوله [به سمي] أي: سمي به منكر، أو مؤنث. قوله: [من ذا] أي من ذا الجمع كـ "أذرعاً"، أو من الذي ذكر قبل وهو المثنى والمجموع كـ "ظبيان" و"قُسَريين" فهو باق على الأعراب السابق. ^{بكون}
[غير المنصرف]

(٥٦) قوله : [جر الاسم] مصدر، أو ماض، أو أمر، فالاسم مجرور، أو مرفوع، أو منصوب. قوله: [فإن يضاف] أي لفظاً أو تقديراً، فدخل فيه قوله: ابتداءً بذا من أول . ثم كلامه صريح في إنصرافه حينئذ، وهو الراجح، لأنهما لاختصاصيهما بالاسم يضعفان المشابهة بالفعل، لكن كلام ابن مالك في ألفيته ظاهر في بقاءه غير منصرف.

(٥٧) قوله: [ألف] فاعِلٌ يَمْنَعُ، أي يمنعه الألف مطلقاً بلا احتياج إلى سبب آخر، لقيامه مقام سببين، لدالاتها على التانيث، و لزومها بحسب أصل الوضع، سواء كانت مقصورة، أو لا، في معرفة، أو نكرة، مفردة، أو جمع، أو مضاف إليه، للاطلاق. ^{صريح} ^{صريح} ^{صريح} ^{صريح} ^{صريح}
قوله: [ووزن] عطف على الألف، ومعنى الاطلاق بالنسبة إليه عدم الحاجة إلى علة أخرى، لأن جمعيته سبب، وخروجه عن صيغ الأحاد بمنزلة سبب آخر.
وكتب أيضاً: وهو الذي لا نظير له في الأحاد كمفاعل، ولا يشترط أن يكون في أوله ميم زائدة.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٥٨) قوله: [ولو يصير علما] نحو "حضاجر" علما للضبع، لأنه منقول عن حضاجر جمع حضجر كجعفر، بمعنى عظيم البطن.

(٥٩) قوله [وعدله] العدل إخراج الكلمة عن الصيغة الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد، فخرج "أيس" و"قخذ" بسكون الخاء، و"كوثر" بزيادة الواو إلحاقا بجعفر، ورجل، وهو تحقيقي إن دل عليه دليل غير منع الصرف، وإلا فتقديري. قوله [ولو مسمى] أي العدل معتبر في علم حقيقي، أو حكمي، فلا ينافه قوله: [كفعل مؤكدا] وجعل الكاف للتنظير بإياه قوله: أو أصله. قوله [عن الآخر] اللام من المحكي لا الحكيمة، وإلا لزم كون الشيء معدولا عن نفسه، وجعل المعروف باللام معدولا عنه، لأن آخر جمع أخرى مؤنث آخر، فقياسه الاستعمال بال، أو الإضافة، أو مِن، فيظهر أنه يمكن كونه معدولا عن (أخر مِن).

(٦٠) قوله [موكدا] كجمع وتوابعه، فإتباع معدولة عن المعروف بالإضافة، إذ أصل "زَانِثُ النَّاسِ جُنْعٌ" جمعهن. وما يقال إنها اعلام ففيه أن العلم مخصوص بالمُعْلَم لا يصلح لغيره بخلاف هذه.

(٦١) قوله: [أو أصله فاعل] أي العلم لمذكر معدول عن فاعل، وفائدة العدل التخفيف، وتمحيض العلمية حيث لا يتوهم الوصفية في نحو عمر بخلاف عامر.

(٦٢) قوله [وسحر] عطف على علم، أي العدل معتبر في سحر الذي أريد به سحر يوم بعينه، فإتباع معدول عن المعروف باللام، أو الإضافة، فإن أبهم صرف نحو {نَجَبْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} (قمر ٣٢).

قوله: [ذا تميم] أي اعتبار العدل فيه مذهب تميم، فلا ينافيه ما سبق من أنه مبني، لأنه مذهب الحجازيين.

(٦٣) قوله [ووصف فعلا] بفتح الفاء، لأن مكسور الفاء ومضمومه في الصفة لا تكون إلا مع فعلا، هذا. ويشترط أن تكون الوصفية أصلية، فيخرج نحو "صفوان" من مررت برجل صفوان قلبه، أي قلس، لأن وصفيته عارضة.

حاشية ابن القرداغى على الفريدة.....

قوله: [وقيل ان فعلا] الخ وثمره الخلاف تظهر في نحو "لحيان" لكبير اللحية، فمن اشترط وجود فعلى صرفه، ومن شرط انتفاء فعلا منع، وقضية التعبير بقيل ترجيح صرفه، وهو كذلك لأنه جهل النقل فيه عن العرب، والأصل في الاسم الصرف.

(٩٢) قوله: [خص الفعل] المراد بالاختصاص عدم وجوده في غير الفعل إلا علما أو أعجميا أو نادرا، فلا يرد نحو شمر وثقث وثيل.

قوله: [قد غلبا] أي في الفعل، وقد يقال بقي قسم آخر، وهو ما كثر وقوعه في الاسم والفعل لكن في أوله زيادة تدل على الفعل دون الاسم، كالكلب، إلا أن يجاب بأن الغلبة أصم من الحقيقية والحكمية، والمفتوح بذلك في الفعل أصل، فيكون في حكم الغالب، ثم التعبير بالغلبة مشعر بأن الوزن المشترك بينهما سواء منصرف.

قوله: [في علم] قيد المتعاطفين.

قوله: [التاء أبي] يعني أن الوصف هنا مشروط بعدم قبول تاء التانيث، فيخرج نحو "أرمل"، وعدم كونه عارضا فيخرج نحو "أرنب" في رجل أرنب، أي ذليل. وأما نحو "أربع" في مرت بنسوة أربع فخارج باعتبار كل منهما.

(٩٥) قوله: [وغير لازم] فيه رككة، فبته معطوف على عارض، فإن جعل عطف تفسير خلا عن الفائدة مع أنه إن كنا قيدين للوصف فانت الإشارة إلى اشتراط كون الوزن أصليا ليخرج نحو إمري، فبته لو سمي به انصرف، لأنه خالف الأفعال، لعدم لزوم حركة واحدة لعينه، وإن كنا قيدين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف أصليا، وإن جعل المعطوف قيدا للوزن والمعطوف عليه قيدا للوصف لم يصح التركيب.

فلو قل: (.....) في علم أو وصف أصلي أبي، (تاء لتانيث وكان لازما % لا أيلا لشبه اسم ربما) لكان أحسن.

(٩٦) قوله: [يلمح] أي يلمح إلى الوصفية في نحو "أجدل" للصقر، و"أخيل" لطائر ذي نبط وهو منصرف، ولا أثر لتلميحهما إلى الجدل أي القوة والشدة، وكثرة الخيلان، لأنه عارض. وفي قوله (ربما) تلميح إلى ضعف القول بأنه غير منصرف. قوله: [علة] أي لمنع الصرف في أفعل نحو احسن غير منصرف للوصفية ووزن الفعل.

(٩٧) قوله: [والعلم الممزوج] اي المركب تركيب مزج، وهو هنا ما يكون عجزه بمنزلة تاء التانيث من صدره، فالمركب الاسنادي والاضافي خارج عنه، وكذا المركبات المازة في بحث المبني.

قوله: [او ذا الف ونون فعلا] تمنع مع العلمية كـ "حمدان"، وعلامة زبانتها ان يكون قبلها أكثر من حرفين + وكتب أيضا اي بنفسها او ببديها فنحو "اصيلا" علما غير منصرف لأن اللام بدل النون فتكون في حكمها. وفي قوله: [فعلا] إشارة إلى أمرين: كون الألف والنون زائنتين، وكون ما قبلها أكثر من حرفين، فإن كان قبلها حرفان ثانيهما مشدّد - مضعف - كحستان فهو غير منصرف إن اعتبر إصالة التضعيف، وإلا فلا. قوله: [أو الها امنع] اي امنع العلم ذا التاء كطلحة بلا شرط غير العلمية.

(٩٨) قوله: [فوق ثلاث] اي فوق ذي ثلاث، وإلا لاتجه أن الاسم لا يكون فوق ثلاثة أحرف بل فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاث كزنب. قوله: [أو كجور أو سقر] في ذكر الشرط الأول وترك مثاله وذكر مثال الشرطين الأخيرين وتركها تفنّن.

(٩٩) قوله: [وإن فقد] اي وإن لم يوجد في الثلاثي الساكن الوسط كون أصله مذكرا ولا عجمة ففيه خلاف، والمنع من الصرف نظرا إلى وجود السببين. [أجد] اي انسبه إلى الجودة دون الصرف نظرا إلى أن خفة السكون قاومت أحد السببين، وقد يقل قضيته أن زيدا علما لمؤنث غير منصرف دون هند علما لمذكر، فيلزم اعتبار التانيث العارض دون الأصلي، وهو بعيد. دليلا

(٧٠) قوله: [على الذي] متعلق بـ [ابن] اي اجعل حكمه في الصرف وعدمه مبني على المعنى المقصود منها، فإن كلا منها يجوز اعتبار تذكره وتانيثه، فلو اعتبر التانيث مع ارادة نحو القبيلة والبقعة والكلمة منع، وإلا كلن أريد بها الحي والممكن واللفظ صرف.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٧١) قوله: [والعجمي الوضع والتعريف] اه يعني أن العلمية إنما تؤثر مع العجمة بشرطين:

١- كون التعريف بها عجميا، بأن يكون علما في لغتهم. ٢- وزيلته على ثلاثة أحرف.

فإن كان ثلاثيا ساكن الوسط كنوح ولوط، أو متحركه كـ "شتر" صُرف على المختار.

ولا ينافيه ما مر من أن جور غير منصرف، لأن الكلام هنا في ما كتبت العجمة أحد سببها، وفي ما مر فيما وجدا بدونها كان علما لمؤنث.

قوله: [زاد على ثلاثة] أي في حال عجميته، فلو صغر الثلاثي العجمي صرف، ولم تعتبر ياء التصغير.

(٧٢) قوله: [النون] مفعول تلي، والواو فاعله، أي يقع بعد النون راء نحو: نرجس.

قوله: [والدال] بالنصب أي يلي الدال زاء كمهندز. وفي كلامه قصور لإفادته اشتراط ذلك في الابتداء مع أنه شرط في الآخر، وفي قوله الآتي (وما ذا تبعا) نوع خفاء فلو قال: (.....) % والدال زاء في آخر وقد عرى، (ذلاقة غير ثلاثي وقع % الجيم أو القاف أو الصاد جمع) لكان أولى.

(٧٤) قوله: [عن الزلاقة] قد يقال إن سجدا عربي وليس فيه من حروف الزلاقة وهي: (مر بنفل)، فالأولى أن يجعل هذه العلامة مخصوصة بما إذا لم يكن فيه (سين)، وإن يوسف أعجمي وفيه الفاء منها، ويمكن الجواب عن الثاني بأن العلامة غير منعكسة فلا يلزم من عدم الخلو عنها عدم العجمة. ^{وهو ما وجدنا في بعض النسخ} قوله: [وما ذا] عطف على الرباعي، أي ما تبع الرباعي وهو الخماسي. ^{وهو ما وجدنا في بعض النسخ} قوله: [والصاد] أي أحد الأمرين مع الجيم بلا فصل كجص وجق أو معه كصولجان وجرموق.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٧٥) قوله: [والف اللاحق] اي يمنع الصرف بها، لشبهها بلف التثنية المقصورة في زيانتها غير مبدلة من شيء (بخلاف الممكودة) و وقوعها في مثل ضالِح لالف في الالف في حكم التثنية نحو أرطى. ثم إن الالف الزائدة لتكثير حروف الكلمة كتبغثري في حكم الف اللاحق، فلو زاده لكان أولى.

قوله: [في علم] اي لم تستقل بالمنع كالف التثنية، لأنها أخط رتبة منها. ^{المباين الظاهر}

(٧٦) قوله: [صرف منكرا] قضيته أن نحو أحمر علما إذا نكر صرف وفاقا، لأن العلمية مانع فيه، وليس كذلك إلا أن يقال المراد بكونه مانعا أن لا يكون قبله حاصل بغيره، فيخرج أحمر لأنه قبل العلمية غير منصرف أيضا، ويمكن أن يجعل قوله [لما] إشارة إلى هذا كصيغة منتهى الجمع والف التثنية؟
قوله: [منكرا] بإرادة وأخذ من المسمى به، أو الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى".

(٧٧) قوله: [ويصرف الممنوع] يعني أنه إذا صغر غير المنصرف ولم يبق سبب صرف، فإن بقي كما في التثنية، وباب سكران، والتركيب المزجي لم ينصرف. وكلامه يوهم أنه منصرف في غير المؤنث، فلو قال: (يصرف ممنوع بتصغير خلا % سببه وامنع به إن كملا) لكان أفيد. قوله: [وامنع به] اي بالتصغير فالكلام من قبيل {اعدلوا هو أقرب}. وكتب: متعلق بقوله (كملا) اي إذا صغر المنصرف وكمل به حلة المنع بسبب التصغير منع نحو هند وتهبط علمين.

(٧٨) قوله: [وما سوى] الأنسب ذكره عقب قوله [وهو مفاعل مفاعل]. قوله: [تلي كسرا] احتراز عن نحو "عذارى" جمع عذراء مما قلب الياء فيه ألفا والكسرة فتحة فأنه يقتدر اعرابه في الأحوال الثلاث. قوله: [فنون معدما] اي فنون ما قبل الياء معدما إياها وهذا التتوين عوض عنها. وذهب بعضهم إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تتوين صرف، لأن الاسم صار منصرفا بعد حذف الياء، ويتجه على الثاني أنه يجتمع مع الالف واللام دون الحركة، وعلى الثالث أن المعدوم في حكم الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف اعراب فلا ينصرف.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٧٩) قوله: [واصرف] الأمر هنا أعم من الوجوب، وهو في الاضطرار كقوله:
ألا أيها الليل الطويل ألا انجلي % بصبح وما الإصباح منك بأمثل
ومن الجواز وهو للتناسب كقراءة الأعمش: (وَلَا يَغُوثًا وَيَغُوثًا وَيَغُوثًا وَيَغُوثًا).
قوله: [والمنع]، إ.ه. أي فلا يمنع المصروف للتناسب، لأنه خلاف الأصل، بخلاف
صرف الممنوع.

(٨٠) قوله: [أحل] أي جعل حالاً فيه وفي جعل الفعل محلاً له تسامح فلو قال بدل
أحل: وصل، وقال بدل وصل في المصارع الثاني: جعل لكان أوضح.
(٨١) قوله: [بالنون] أي لا بتلك الحروف، لأنها أسماء فلا تكون أعراباً. والمراد
بالنون أعم من المقدر وإلا انتقض بنحو هل تضربان وهل تضربن يازيدون وهل
تضربن ياهند.

(٨١) قوله: [ومنجزم] لو قال: (.....) وجازما % وللوقاية وفك
وادغما) لتوافق الحالان في اتحاد صاحبهما.

قوله: [وللوقاية] يعني يحذف النون في الأفعال المذكورة عند ملاقاتها لنون الوقاية
التي تحفظ ما قبلها عن الكسر، وتقي الفعل عن اشتباهه بالاسم للتخفيف، أو يلفظ
بهما مفتكاً، أو يدغم في نون الوقاية وقرئ بالثلاثة "تأمروني".
معلقاً بالمرز

(٨٢) قوله: [والفعل] أي الفعل المضارع، وترك التقييد به لأن الكلام في المعرب.
قوله: [معتل] هو أخص مطلقاً من معتل الصرفيين، لأنه ما كان أحد أصوله حرف
علة، ولم يعتبروا غير الأخير، لأنه لا يختلف به طرق الأعراب. قوله: [حذف] أي
كل من الثلاثة، أو ما ختم به الفعل.

إشارة إلى
المربوع المكسب

[فصل في اعراب المقتر]

(٨٣) قوله [والحركات] اي ما امكن منها بلا متاع نحو الإضافة والقصر، أو المراد أنها تقدر بنفسها أو ببدلها، فلا يرد النقص بالجمع المؤنث السالم المضاف إلى ياء المتكلم وبغير المنصرف نحو: سعدى.

قوله [فيما يضاف] اي لفظا أو تقديرًا إلى ياء المتكلم، أو بدله فيشمل نحو يا غلاما ويا غلام بالكسر.

قوله [أو ما يقصر] اي يحبس عن الحركات، ولذا سمي مقصورا، وما يقال إنه يستلزم أن يسمى غلامي مقصورا ايضا منافع بأن المراد الحبس عن جنس الحركة ولو غير إعرابية.

(٨٤) قوله: [والفعل] عطف على [ما]، اي في اسم مقصور، وفي الفعل المقصور، ففيه اكتفاء.

قوله [والمحكي] اي والاسم المحكي نحو: من زيدا، لمن قال: ضربت زيدا. وكالمحكي الاسم المشتغل آخره بحركة الاتباع نحو: خَجَزَ ضَبَّ خَرِبَ، بكسر الباء في خرب، فالأولى أن يذكره المصنف.

قوله [والمدغم] اي ما سكن آخره لأجل الادغام في أول كلمة أخرى متمثلين أو متناسبين اسما نحو {وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى} (حج - ٢)، {وَقَتْلَ دَاوُدَ جَالُوتَ} (بقرة ٢٥)، أو فعلا نحو: زيد يضرب بكذا، ويسمى ادغاما كبيرا.

قوله [مقدرا بكسر] اي يكسر بكسرة مقتررة الاسم المنقوص، وهو: ما آخره ياء لازمة تلوكسرة كالقاضي.

(٨٥) قوله [والضم] عطف على الحركات، اي الضم يقدر في... الخ. ويمكن عطفه على يكسر، فيكون الضم نائب فاعل مقدرا.

قوله [قد كسر] ذكره لأنه الأصل في دفع التقاء الساكنين، وإلا فحكم ما ضم لدفعه نحو: {وَقَالَتْ أَخْرِجْ عَلَيْنَهُنَّ} (يوسف ٣١) كذلك، بقي أنه ترك حكم ما حرك للادغام فيه كلم بمد، وما حرك من القوافي نحو: {وَأَنْتَ مِنْهَا تَأْمُرِي الْقُلُوبَ يَفْعَلُ}، وما أسكن للوقف أو التخفيف.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٨٦) قوله: [والهمز] أي قدر سكون الهمز في نحو يَقْرَأُ ويُقْرَى إذا دخله الجازم، ولا يحذف فيه اللين لأنه في حكم المعوض عنه.

قوله [وسوى] أي غير الحكم المذكور إذا ثبت للمذكورات فهو شاذ، وليس المعنى: أن التقدير في غير ما ذكرنا شاذ، وإلا أتجه أن التقدير في نحو لم يمدَّ، و باقي الصور التي بينها قياسي، وهي غير ما تكره.

[المعرفة والنكرة]

(٨٧) قوله [ضمير] إنما يصح كونه خبراً لقوله (معارف) إه إذا كانت الإضافة مبطلّة للجمعية، أو كان العطف مقمّماً على الربط وفي جوازه الفاء الموجب لفوات الترتيب تأمل. ^{حكم} ^{للمعروف} قوله [فعلم] أي غير الله تعالى، فإنه أعرف المعارف، ويليه ضميره، والمراد به علم الشخص، لأن علم الجنس في مرتبة المعروف بلام الجنس. قوله [ونحو: يا قثم] إن أريد به مطلقاً المنادى المفرد المعرفة ففيه إشارة إلى أنه عند النداء يزول تعريف العلمية، ويحدث آخر أدون منه، وإن أريد المنادى المنكر المقصود ندائه ففيه تنبيه على المذهب الراجع من أن المعروف قبل النداء باق على تعريفه، ويزيده النداء وضوحاً. وكتب: في العطف بالفاء إشارة إلى أن مدخوله دون ما قبله بخلاف العطف بالواو.

(٨٨) قوله [فذنو إل] أعرفه ما للعهد، ثم الاستغراق، وأدناه ما للجنس. وقد يرد أعرفية الموصول بقوله: [قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى] (الانعام- ٩١)، إذ الصفة لا تكون أعرف من موصوفه إلا أن يقال بأن الذي بدل، أو أن الكتاب علم بالغلبة للتوراة على أنه لا مانع من كون الصفة الموضحة أعرف، و زيادة التابع على المتبوع معهودة كما في إبدال المعرفة من النكرة.

(٨٩) قوله [إلا لمضمر] أي إلا المضاف إلى المضمر فأجعله مساوياً للعلم لوقوعه صفة له نحو: مررت بزيد صاحبك، و يتجه عليه أنه لا مانع من كونها أعرف على ما مر.

قوله [كمن و ما] أي الاستفهاميتين. و خصّ التمثيل بهما تنبيهاً على أن الاستدلال على تعريفهما بتعريف جوابهما معارض بجواز (رجل) في جواب من عندك، و (أمر مهم) في جواب ما دعاك إلى كذا.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٩٠) قوله [التعريف] مفعول، أو نائب فاعل، ووجه تصحيحه أن التعبير و الإشارة إلى المرجع متحققان فيه دون المظهر النكرة، فله لو فسر الضمير في (جائني رجل فأكرمته) قيل: أكرمت ذلك الرجل.
قوله [لو واجب] إه، كلمة لو تأكيدية، وفيه رد على من قال: بأنه معرفة إن لم يجب تكرير المرجع كأن يكون فاعلا، و نكرة إن وجبت كالحال والتمييز.

[الضمائر]

(٩١) قوله [ومفهم الغيبة والحضور] أي بالوضع، فلا يبطل التعريف باسم الإشارة، و الواو في قوله [والحضور] بمعنى (أو) لمنع الجمع، فيخرج الاسم الظاهر، لأنه موضوع لما يعتمدا. بقي أنه ينتقض بقاء الغيبة، و تاء الخطاب، و نحوهما مما صدر به المضارع، لأن كلا منهما موضوع لأحدهما، و يلفظ الغائب، و المخاطب، و المتكلم، ويمكن دفع الثاني بأن المراد الجامد المفهم، والأول بأن المراد ذي الغيبة.

فلو قال: (مفهم ذي الغيبة.....%)..... لكان أولى.

(٩٢) قوله [لم يقع في الإبتداء] أي لم يمكن وقوعه بحسب استعمالات العرب أمكن عقلا أم لا، فلا يرد أن تعريف المتصل غير جامع لعدم شموله لـ (تما) في ضربتما، ونون ضربين ونحوها.
قوله [وتلو إلا] أي في غير الضرورة، فلا يرد قوله: (ألا يُخاورنا إلاك ديار).

(٩٣) قوله [لغائب] الخ تعميم لكل من الثلاثة، يعني: أن كلا من نون جمع المؤنث، و واو الجمع المذكر، و ألف التثنية عَرَفَ لغائب كـ (ضربن، و ضربوا، و ضربا)، ولمخاطب كـ (ضربتَن، و اضربوا، و اضربا).

(٩٤) قوله [وياً أنثى] أي ياء المؤنث المخاطب. قوله [وكل] أي من المذكورات ضمير رفع. قوله [لمتكلم] إذا كان معه غيره حقيقة نحو: {زَبْنًا إِنَّا سَمِعْنَا} (عمران ١٩٣)، أو ادعاء نحو: {إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ} (بقرة - ١)، وعلى التقديرين يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.

حاشية ابن القرداغى على الفريدة.....

(٩٥) قوله [وها] متنازع فيه لقوله الآتى: جر وانصب.
ولو قال بدل قوله وللخطاب الخ: "والكاف للخطاب جر وانصب" لكان أوضح و
أنسب.
ثم إن هذه الهاء تكسر إن وليت كسرة نحو: به، أو ياء ساكنة نحو عليه، وإلا فيضم
نحو: (قَالَ لَهُ مُتَاكِفَةٌ) (كهف - ٣٧).

(٩٦) قوله [ويوصلان] هذا مشعر بأن الضمير في نحو (ضربكما، و ضربكم، و
ضربهما، و ضربهم) هو الكاف والهاء فقط، والباقي علامة امتياز الصتيغ^{التي}
ويمكن ارتكاب الاستخدام، بأن يراد بالظاهر ما هو ضمير المفرد المذكر الغائب، أو
المخاطب، ويضميره في "يوصلان" ما على صورتها.
قوله [مع تا] حل من فاعل توصلان، يعني: أن تاء المخاطب مثلها في الوصل
بالميم والألف في التثنية، وبالميم في الجمع المذكر، والتون المشددة في الجمع
المؤنث نحو (ضربكما وضربكم وضربكن). ولو قال: (.....) % و
يوصلان مثل تا بالألف

لكان أوضح.
(٩٧) قوله [وآلف] مبتدأ خبره [بدا]، و [لغائب] متعلق به، يعني أن الألف ظهر
لأن يلحق بالهاء في المفرد المؤنث نحو (ضربها). وليس قوله: وآلف معطوفا على
قوله: بالألف، وإلا لتوهم اشتراكه بين الهاء، والكاف، والتاء.

(٩٨) قوله [الرفع] أي بطريق الإطراد والإصالة، فلا يرد نحو "أنا كالت، و لا
نحو "يا أنت"، لكونهما شائين، و لا ما أكد به المنصوب والمجرور، لأنه بطريق
التبابة. قوله [أنا] رد على البصريين في قولهم: إن الألف زائدة.

(٩٩) قوله [إيا] فيه رد على من زعم أن "يا" اسم ظاهر مبهم خص بإضافته إلى
ما بعده. وعلى من قال: إن مجموع "إياك" ونحوه ضمير. وعلى من قال: إن "يا"
ضمير أضيف إلى ما بعده وهو ضمير آخر.
قوله [لا سمى] أي ليس ما بعده اسما مضافا إليه، كما ذهب إليه الخليل، واختاره
ابن مالك مستدلا بظهور الإضافة في نحوه "إياه وإيا الشواب"، ويتجه عليه أنه لو
كان كذلك لأعرب، لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب، وما استدل به شاذ على أن
إضافة المعرفة لزيادة التوضيح قليلة، ولذا اختار الناظم قول سيبويه من أن ما بعده
حرف تدل على المراد به، وقال: إنه المعتمد.

(١٠٠) قوله [مضارع] عطف على الأمر، أي ختم ستر المرفوع في مضارع متجاوز عن الياء، بأن لم يصدر بها، سواء صدر بالتاء، أو النون، أو الهمزة. والمراد بالتصدير بالياء أعم من الحكمي، فلا يرد أن الغلبة المفردة مصدرة بالتاء مع عدم وجوب استتار الضمير فيها، فإن حقه التصدير بالياء، والتاء جئ بها للفرق بينها وبين الغائب.

قوله [واسمهما] في الضمير استخدام، لأن المراد بالأمر و المضارع؛ المفرد منهما، وبضميرهما: أعم، لأن اسم الفعل يجب الاستتار فيه، ولو كان بمعنى المثنى والمجموع.

(١٠١) قوله [وفعل الاستثناء] نحو: أكرمت القوم خلا زيدا، و فاعله عائد إلى البعض المدلول عليه بـكله السابق استخداما. وقيل: عائد إلى الوصف المستفاد من الفعل السابق كالمكرم في المثال المذكور وقيل: إلى الحدث المفهوم منه، و يضعفهما عدم الإطراد، لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو: القوم إخوتك خلا زيدا، إلا أن يحمل كلاهما على الغالب.

قوله [والتعجب] ظاهره يعم نحو: ما أحسن زيدا و أخين به، لكن كلامه في البهجة صريح في أن الحكم يخص الأول، ومرجع ضميره لفظ ما وهو عبارة عن مصدر بني منه فعل التعجب.

قوله [وأفعل التفضيل] أي في غير مسألة الكحل و إلا فيرفع فيها الفاعل الظاهر . ولا يرد نحو مررت برجل أفضل منه أبوه ، لأنه نادر، والكلام في غيره. بقي أن المرفوع بالمصدر النائب عن فعله واجب الاستتار نحو: فضرب الرقاب. ولو قل:.....% وأفعل التفضيل ضرب الرقب إشارة إلى هذا لكان أحسن. تأمل.

(١٠٢) قوله [إنما] أي أو ما في حكمه كبالا، و لا يبعد أن يراد بإنما أداة الحصر مجزأ.

قوله [تعيّن] أي الانفصال، لنلا يشتبه المحصور بالمحصور فيه نحو: إنما ضربت أنا، و ما ضربت إلا أنا.

الذي بعد الضمير سبب التشبيه الذي
سبب الضمير سبب التشبيه الذي
سبب الضمير سبب التشبيه الذي
سبب الضمير سبب التشبيه الذي

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(١٠٣) قوله [لما انتصب] متعلق بقوله: أضيف، وهو صفة مصدر، وقضيته أن كون فاعل المصدر منفصلا مخصوص بما أضيف المصدر إلى المفعول، وهو مخالف لما قاله "عبد الحكيم" من أن فاعل المصدر لا يكون إلا منفصلا وإن وليه بلا فصل نحو: أعجبتني ضربك أنت زيدا، لكنه إنما يتم لو لم يسمع ضربي زيدا، وهو ممنوع.

قوله [ذات سبب] كان المراد بالصفة: ما يعم الفعل، خلافا لما قاله الرضي: من أنه لو أسند إلى غير ما هو له لم ينفصل الضمير، وذات السبب التي لم تجر على من هي له، لا التي جرت على من هي له، وإلا انتقض بنحو (أقامت أنت)، و (جائني زيد هو)، لأنهما لم يجريا على شيء أصلا.

(١٠٤) قوله [مضمر] أي مقترنا نحو: إياك والأسد، و لو قال هنا: قدرا، و قال بدل مؤخرا: أو قد أخرا لكان أوضح (١).

قوله [أو ابتداء] أي على القول بأن العامل في المبتدأ والخبر معنوي.

قوله [أو نفيا] أي حرف نفى نحو: {مَا أَنْتَ بِبَغِيَّةٍ رَبِّكَ بِمُجْتَوٍ} (القم - ٢).
(١٠٥) قوله [أو تلو] أي جاتي إما أنت أو زيد، و لم نقل: (جئت) إما أنت أو زيد، إفادة للشك من أول الأمر والتمثيل بنحو (إما أنت فقائم وهم)، لأن انفصال أنت لكون عامله معنويا، ولأن الكلام في (إما) بكسر الهمزة.

قوله [واو مع] أي و تنفصل الضمير بعد واو بمعنى مع نحو: (تَكُونُ وَإِيَّاهَا بِهَا مَثَلًا بَعْدِي).

قوله [والفارقة] أي وتنفصل الضمير بعد اللام الفارقة بين إن المكسورة المخففة وإن النافية كقوله:

لأن وجئت الصديق حقا لإيّاك ... فمُرِنِي فَلَنْ أزال مُطِيعا.

بقي أنه من صور الانفصال ما وقع الضمير تأكيدا نحو: {اسْكُنْ أَنْتَ} (بقرة - ٢٥)، أو بدلا كقولك بعد نكر أخيك: لقيت زيدا إياه، أو معطوفا نحو: جائني زيد وأنت. قوله: [أو مضمر]، أي أو وقع الضمير تلو ضمير، فإن كان المتقدم موافقا للمتأخر، أو دونه في الرتبة تعين الانفصال، لأنه لو اتصل لزم ترجيح المساوي، أو المرجوح بلا مرجح، و إلى هذا أشار بقوله [فإن تقدم الخ..]، و الكلام في ما لم يكن أولهما مرفوعا، و إلا تعين الاتصال، و لم يقيد المضمر بغير المرفوع لوضوحه.

الذي بعد الضمير سبب التشبيه الذي
سبب الضمير سبب التشبيه الذي
سبب الضمير سبب التشبيه الذي
سبب الضمير سبب التشبيه الذي

مسألة جواز الإفعال التبعي
تعالى والإفعال لا يرد الإفعال لا يرد الإفعال
تعالى والإفعال لا يرد الإفعال لا يرد الإفعال
تعالى والإفعال لا يرد الإفعال لا يرد الإفعال

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....
لأنه عاملة معنوية

(١٠٦) قوله [الفصل نص] رجح في "كان" الفصل، لأن ضميره في الأصل متفصل. ورجح ابن مالك الوصل لأشبهه بالمفعول. لكن ينبغي أن يختار الوصل في باب "ظن"، لأن مفعوليه مفعول واحد حقيقة، وكونها مبتدأ وخبراً باعتبار الأصل، فيكون مجزأ.
"العامر"

(١٠٧) قوله [أو ما لهذا استلزما] أي استلزام الكل للجزء، أو بالعكس، أو غيرهما، و لو بمعونة القرائن، فيدخل فيه التقدم المعنوي نحو: [اغلبوا] هو أقرب [للتقوى] (المائدة - ٨)، [وَلَا بُؤْيُوهُ إِلَّا وَاحِدٌ مِنْهُمَا الْمُتَّسِقُ] (النساء - ١١).

[الإضمار قبل النكر]

(١٠٨) قوله [وفي تنازع] أي آخر المرجع عن ضميره، فيه إذا عمل الثاني و اقتضى الأول مرفوعاً نحو: ضربوني وأكرمني الزيدون. قوله [ونعم] نحو: نعم رجلاً زيداً، و هذا إنما يتم إذا لم يجعل المخصوص مبتدأ وما قبله خبره. قوله [قد فسر] أي ببطله الظاهر كضربته زيداً.

(١٠٩) قوله [وربه عبداً] أشار بالمثل إلى أن مجرور "رب" في حكم ضمير "نعم" حيث يجب كون مفسره تمييزاً، و كونه مفرداً. ولو قال:

.....%.....وربه هذا

إشارة إلى أنه يجب تذكير ضميرها مطلقاً بخلاف نعم حيث يقال: نعمت امرأة هذا، لكان أولى.

قوله [قد نقلنا] هذا مشعر بجواز تأخير المرجع هنا سواء كان المرجع نفس المفعول نحو: (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَبْدِي بَنَ حَتِيم) جنائاً، و رضواناً، و حوراً وقد فعل أو ما أضيف إليه المفعول نحو: ضرب أبوها غلام هذا، لكن الراجح في الأول الجواز، خلافاً لمن أول البيت بأن ضمير (ربه) للجزاء، وفي الثاني الامتناع، والفرق بينهما: أن وحدة حامل ملابس الضمير ومرجعه في الأول جعلته ككأنه متقدم رتبة بخلاف الثاني.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(١١٠) قوله [الشان] لم يذكر القصة، لاتحادهما حقيقة ، او المراد بالشان ما يعقبا هذا.

وهنا موضع سابع تركه، و هو: ما كان غير ضمير الشان مخبرا عنه بخبر يفسره كقوله تعالى: {ان هي الا حيلتنا الدنيا} (الانعام - ٢٩) فبته يمكن إرجاع الضمير إلى معلوم من السياق لا إلى (الحياة الدنيا)، فلا يكون مما آخر مرجعه .

قوله [حتما] مفعول لقوله [يفرد] و وجوب تأخير مرجعه مستفاد من قوله الآتي: (بجملة) الخ يعني أنه يلزم أن يفرد، فلا يثنى، و لا يجمع و إن فسر بحدثين، أو أحاديث، لأنه عبارة عن مضمون تاليه.

قال في "المغني": «و يذكر باعتبار الشان و يؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة و تأنثه حينئذ أولى»، و إلى هذا أشار بقوله [والطبق في التأنث].

(١١١) قوله [يرى] اي يبرز ضمير الشان في هذه المواضع الأربعة. و إطلاق الاسم على مفعول ظن تغليب.

قوله [وهو بباهي كان كاد] يعني: أن ضمير الشان لا يظهر فيهما بل يستتر نحو: كان زيد قاتم، و كاد يخرج زيد.

بقي أنه يمتنع حذفه إلا منصوبا، فيجوز على ضعف إلا مع (أن) المفتوحة إذا خففت، فحذفه فيه لازم نحو قوله تعالى: {وَأَجْرُ ذَوَاتِهِمْ أَنْ يَخْمُذُوا رَبَّ الْعَالَمِينَ} (يونس - ١٠).

و إن ضمير الشان مخالف للقياس من خمسة أوجه، ثلاثة ذكرها المصنف.

و رابعها: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، و لا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

وخامسها: أنه لا يعمل فيه إلا الإبتداء، أو ناسخه.

ويمكن أن يكون قوله (يرى اسم) الخ إشارة إلى هذا.

(١١٢) قوله [مصرح بكلها] اي كل جزء منها، فيلزم عدم الحذف مطلقا لا كلا و لا جزا.

(١١٣) قوله [مطبق معرفة] يعني يلزم أن يقع بعد معرفة مبتدء في الحال أو في الأصل بأن دخلته إحدى التواسخ مطبقا لها نحو: {إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}، و إئتني أنا القاتم.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(١١٤) قوله [أو كانه] اي أو كان المذكور قبل الضمير مبتداً في الأصل، فالتذكير باعتبار المذكور. ولو قال: (مبتداً و لو بالصل و الخبر % معرفة أو منع ال فيه ظهر) لكان اظهر.

(١١٥) قوله [نصب يلي] اي بعد ضمير الفصل حال كون الضمير تاليا لمظهر منصوب تعين الحكم بكون الضمير للفصل، لأن نصب ما بعده مانع من كونه مبتداً، و كون ما قبله ظاهراً مانع عن التأكيد، و نصبه مانع عن البدلية. و من هذا يعلم أن في كلامه احتباكاً.

(١١٦) قوله [أخراً] اي عن المبتدأ ليكون مميزاً للخبر عن النعت، و لا محل له من الإعراب، لأنه لإفادته معنى في غيره حرف، لكنه في قالب الضمير كحروف الخطاب.

[نون الوقاية]

(١١٧) قوله [نون الوقاية] إضافة السبب إلى المسبب، أو المغيا إلى الغاية؛ وقالوا: سميت بذلك لأنها تقي الفعل عن الكسر، و يتجه عليه أنه منقوض بنحو (تضربين)، و (قل ادعوا) مما لا يحفظ عن الكسر، و بنحو (دعاً، و رمي) مما لا يوجد فيه الكسر حتى يحفظ، و أن هذا التعليل غير جار في نون الوقاية اللاحقة لغير الفعل؛ و يمكن الجواب عن الأولين بأن مرادهم بالكسر ما هو حاصل بسبب ياء المتكلم فلا يلزم أن يحفظ عن كسرة ما قبل ياء المخاطبة، و كسرة التخلص عن التقاء الساكنين، وعن الثاني بأن الكسرة أعم من التحقيق، و التقدير.

قوله: [وقط وقد] اي إذا كتبا بمعنى "حمبي". و لو كتبا اسمي فعل بمعنى "تكفي" وجبت عند اتصال الياء بهما، و لو كان (قط) ظرفاً، و (قد) حرفاً لم يتصل بهما ياء المتكلم.

قوله: [وليت] كلامه مشعر بوجوب نون الوقاية في "ليت" في غير الضرورة فنحو: (كُنْتِية جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتِي ... أَصَابِيَّةٌ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي) ضرورة .

(١١٨) قوله [الحذف مع بجل] في المغني والدمامي «أن بجل يأتي حرفاً بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسماً مرادفاً لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلاً» انتهى. فمراد المصنف به ما كان مرادف لحسب.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

قوله: [وعل] لغة في لعل، ورجح الحنف، لأنها قد تكون جارة، ولأن بعض لغتها لَعْنٌ، فتجتمع ثلاث نونات.

(١١٩) قوله [في الباقيات] أراد به (إن، وأن، ولكن، وكان، ولكن)، هذه الإرادة به هنا غير مناسب بخلاف قول ابن مالك في الفيته: في الباقيات الخ، ووجه التخيير أن مشابهة الفعل تعضي لحوق النون، وتوالي الأمثال يلباه.

قوله [قد سمعنا] كقول النبي ﷺ لليهود: «هل أنتم صائِقُونِي»، ويلحق أيضا بأفعل التفضيل لمشابهته بأفعل في التعجب كقوله ﷺ: «غَيَّرَ الدُّجَالُ أَخَوَاتِي عَلَيْكُمْ» أي أخوف مخوفاتي.

[العلم]

(١٢٠) قوله [المعين المسمى] أي يدل على على مسمى معين، لا أنه يحصل له التعيين، وإلا لزم تحصيل الحاصل، لأنه معين في نفسه، كذا قيل. والمراد المعين بحسب وضع واحد، فلا يرد أن هذا منقوض جمعا بنحو (زيد) إذا سمي به جماعة، ومنعا بنحو (شمس) و (قمر)، لأن عدم التعيين في "زيد جاء" من تعدد الوضع، والتعيين فيهما عرض بعد الوضع، وهو عدم وجدان غيرهما مما صدقات المسمى.

قوله: [من غير قيد] أي لفظي، أو معنوي، كما يفيد وقوع النكرة في سياق النفي، فخرج به باقي المعارف.

قوله [الذوي] خارج عن التعريف، أي العلم ثابت لكل مألوف عاقل، أو غيره، ذكره لنلا يتوهم اختصاصه بالعاقل.

(١٢١) قوله: [فإن يكن] تقسيم للعلم: إلى علم الشخص، وعلم الجنس. وقضيته: أن ما كان تعيينه ذهنا علم جنس، ويتجه أن العلم الذي يضعه الوالد لولده الذي سيولد، وعلم القبيلة من أعلام الأشخاص مع عدم تعيينهما في الخارج، لأن الولد غير موجود في الخارج، والقبيلة موضوعة لأبناء الأب الموجودين عند الوضع وغيرهم، وكذا بالعلم قبل الرؤية إلا أن يعم التعيين من الحقيقي والحكمي بجعل المعلوم بمنزلة الموجود بتغليب أو غيره، وتنزيل ما من شأنه أن يحس منزلة المحسوس، هذا.

وقد يقال: أن النكرة معين في الذهن فيلزم أن يكون علم جنس، ويبطل به تعريف العلم؟ ويجاب بأن المراد التعيين الذهني الملحوظ عند الوضع لا التعيين الموجود عنده.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

قوله: [اللفظ] اي في الأحكام اللفظية، ككونه مبتدء، وإذا حال. وأما في الحكم المعنوي فهو كالنكرة المعرفة بلام الحقيقة، فيعم كل فرد مما صدقته.

(١٢٢) قوله [أما مفردا] ظاهره تقسيم لمطلق العلم شخصا أو جنسيا، وهو غير بعيد إن قيل إن التقسيم باعتبار الأقسام المجوزة، وقضية كلامهم: تقسيم علم الشخص إليها فقط، وهو الموافق للأقسام المحققة.

قوله: [أو مزجا] اي ذا مزج. ولو قال بدل قوله مزجا: مزجيا لكان أوضح، وإن اشتمل على حذف العاطف هذا. وظاهر قوله [أو مضافا] الخ أن العلم هو المضاف والمُسند، وفيه مسامحة، لأن العلم مجموع المضاف والمضاف إليه، والمُسند والمُسند إليه. ويمكن أن يكون معنى قوله [أما اسندا] ما وقع الإسناد فيه.

(١٢٣) قوله [اسم] هذه الأقسام توجد في علم الجنس، كاسامة، وأم عريط، وأبو الحارس، فالتقسيم لمطلق العلم. ثم الأوفق أن يقول: (اسم وكنية بأم أو باب %.....).

قوله: [أو الكنية] اي الكنية علم مركب إضافي صدر بالأم أو بالأب مثلا، فلا ينتقض بنحو (أبو زيد قائم)، لأن المركب الإضافي جزء علم لا نفسه، ولا بنحو (ابن الزيد)، و (أم كلثوم)، و (بنت القيس).

قوله [أو للمدح والذم لقب] ينتقض تعريف اللقب بنحو (محمد) و (مزة) أسماء، و (أبي الفضل) و (أبي لهب) كنية؟ وأجيب بأن مرادهم أن الاسم ما وضع للذات أولا، واللقب الموضوع لها غير أول مشعرا بمدح أو ذم، والكنية ما صدر بأم أو أب وضعت أولا، أو لا اشهرت بأحدهما أولا. وقضيته أن التقسيم اعتباري لأنها تجامع كلا منها.

وكتب أيضا: فإن كان اللقب مع الاسم فالغالب تأخير اللقب. وأوجبوا إضافة الاسم إليه إن كانا مفردين كسعيد كرز، ولا بد من تأويل الأول بالمسمى، لأنه المعرض للاسناد إليه، والثاني بالاسم، أو بالعكس إذا حكم على اللفظ ك (كتبت: سعيد كرز)، لنلا يلزم اتحاد المتضايفين.

(١٢٤) قوله [وغالبا لا يسبق] لنلا يتوهم السامع من تقديمه أن المراد مسماه الأصلي، وقيدته بالغالب إشارة إلى أنه إذا انتفى ذلك التوهم لاشتجار المسمى باللقب جاز تقديمه كقوله تعالى: { إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ } (النساء - ١٧١). وسكت

الاسم أو اللقب بغير
تباين في
ج. م.
من بينهما (يعني)
الاسم واللقب
الناسين.
م. فبقا
لأنهما
ما وضع
الاسم
من

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

عن تقديم اللقب على الكنية، وتقديمها على الاسم، وبالعكس، لأنه جار على الأصل من جواز تقديم كل على الآخر، ومنه يلزم أنه لو اجتمعت الثلاثة جاز تقديم اللقب على الاسم، بأن يقدم اللقب على الكنية والكنية على الاسم، وفيه تأمل.

(١٢٥) قوله [ومنه منقول] رد على من زعم انحصار العلم في المرتجل والمنقول. قوله [مجهول أصل] عبارة البهجة «لم يسبق له استعمال في غير العلمية، أو سبق وجهل قولان» انتهت. وقضيتها أن ما وضع لشيء، ولم يستعمل فيه ثم جعل علما ليس مرتجلا على القولين. وقال العصام «المرتجل ما ليس له معنى قبل العلمية، أو كان لكن غير هيئته معها»، وفيه مخالفة لما قاله المصنف.

(١٢٦) قوله [وما بال] قال عصام في شرح الكافية «من الأعلام المنقولة ما استعمل من الأسماء مع اللام أو الإضافة، لأن النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين، وطريقته إيراد مع اللام العهدي، أو الإضافة العهدية، ليصير علما مع أحدهما، ولا يجرد عن الإضافة أصلا، وقد يجرد عن اللام فيقال في النابغة: (نابغة)، وهذا في الصفات والمصادر لا غير، فلا يقال في (النجم): نجم، ولا في (البيت): علما للكعبة: بيت»، انتهى. وهو مخالف لكلام المصنف حيث أدخلها في المنقول، وقيد التجريد عن اللام بالصفات والمصادر وظاهره قلة التجريد عنه مطلقا ولو في حال النداء والإضافة.

تفسيره (مطلقا) - الخ

(١٢٧) قوله [كان يقارن] مرتبط بقوله [وجب] و[قل] كما يفيد الشرح، فيلزم أن يجب حذف "ال" في العلم المرتجل والمنقول إذا قارن الارتجال والنقل ك (اليسع) و (النضر) إذا نودي أو أضيف، ويقل الحذف بدونهما. ويحتمل ارتباطه ب [قل] فقط وهو الظاهر، فيفيد قلة حذف "ال" فيهما مطلقا، والفرق أن الأداة في هذين صارت كجزء الكلمة بخلافها في نحو (الاعشى) فإنه زيد للتعريف، ثم عرضه الغلبة، فليس كالجزء، فلا يعتنى بحفظها منه بخلافهما.

(١٢٩) قوله [بل إن ثنيا] أي أو جمع، وحينئذ يحسن دخول اللام عليه عوضا عن تعريفه بالعلمية.

(١٣٠) قوله [من ذي عمل] قضيته أن الاسم في نحو (العمرى)، و (زيد العالم)، و (ضرب زيد) هو: "اللام"، و "زيد" و "ضرب" وليس كذلك، لأنه مجموع العامل

والمعمول، والتابع ومتبوعه، والمسند والمسند إليه، ففيه تجوز باطلاق اسم الكل على الجزء.

ويمكن أن يراد بـ بنيها المشتمل عليها اشتمال الكل على صفة الجزء، أو متعلقه إن كان المتبع والمسند مضدري مجهول، أو معلوم كالعمل، وعلى نفس الجزء إن كان بمعناهما المتبادر، وأول العمل بالعمل هذا، والمراد به غير المسند بقريضة المقابلة، فلا استدراك.

(١٣١) قوله [ولا تضيف] إه إشارة إلى أنه يجب أن لا يغير على ما كان عليه، فلا يثنى، ولا يجمع. فلو قال: (.....% ولا تضيف ولا تغير.....) لكان أشمل.

قوله [واسلك] معناه مع البيتين الآتيين على ما يشعر به عبارة شرحه: وإذا أردت أن تسمي شخصا بكلمة على حرفين اسلك عند التسمية تضعيف ثلثي هذين الاثنين إن كان لينا فتقول في "لو"، و"ما"، و"في": (لو)، و(في)، و(ماء) بقلب الألف الثانية همزة، لالتقاء الساكنين، وأردد عندها ما حذف منه إن كان محذوف الآخر فقل في "يد" و"دم": (يدي) و(دمو).

والحرف الواحد إن لم يكن بعض كلمة، وسمي به، فإن حرك، فيكمل ثلاثا بتضعيفك لينا تجده من جنس تحريك، بأن يؤخذ حرف الحركة مضعفا، ويلحق به، فيقال في "لام الجر": (لن)، وإن كان بعضا منها، وسكن كضاد اضرب فزِدْ الهمز في أوله للتكميل أو لا البعض الساكن من الكلمة، بأن لا يكون بعضا وسكن، ك"لام التعريف" أو كان وتحرك، ك"باء" ضرب منه ضعفن، أي جين بمضعف من جنسه، فيكمل ثلاثة أحرف فيقال: (لل) و(بب).

وعبارته مع علاقته لا يفي بتمام المراد على أن قوله [أو لا البعض] قاصر إن لم يجعل اللام للعهد، ومناف لقوله المار: إن حرك لينا، إن جعل له، لأن النفي حينئذ يتوجه إلى المقيد، والقيد لتحصيل التهميم، فيفيد أن الحرف المتحرك الغير الجزء من الكلمة يضعف من جنسه، إلا أن يجعل المقابلة قرينة على التخصيص، هذا.

قال "عصام" «الحرف الساكن يحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس لكسره»، وهو مخالف لما قاله المصنف. وقال أيضا: «إذا سمي رجل بنحو "كم" مما هو صحيح الآخر، ولم يحذف منه يقدر بعد العلمية محذوف العجز معتلا فيقال: (كمي)».

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

[أسماء الإشارة]

قوله [أسماء الإشارة] إه إضافة أحد المتصاحبين إلى الآخر. وعرف بما وضع لمشار إليه إشارة حسية. ونقض بأنه دوري؟ ويدفع بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجب، لجواز كون ذلك الجزء ضروريا. وقد يجاب: بأن الإشارة في التعريف لغوي، ويتجه عليه أنه في المعرف كذلك، لأن معناه اسم تصاحبه الإشارة. (١٣٢) قوله [الذكر] أي ولو حكما، فلا يرد قوله تعالى: {قُلْنَا رَأَى الشَّمْسُ بَازِغَةً} قَالَ هَذَا رَبِّي { (الأنعام - ٧٨) وكذا الفرد أعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الجميع والفريق، فلا حاجة إلى أن يقال: بأنه مستعار للمتعدد في قوله تعالى: {عَوَّانٌ بَيْنَ ذَلِكَ} (البقرة - ٩٨) أي الفارض والبكر، لأنه مؤول بالمذكور، فهو مفرد حكما. قوله [الأنثى] أي للمفرد المؤنث، ولو كتبا حكميين كالفرقة والجماعة والمذكر المنزلة منزلة الأنثى.

قوله [ذان] اه هو للمثنى المذكر. ونقض بقوله: {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِنْ رَبِّكَ} (القصص - ٢٨)، لأن المشار إليه (اليدين) و(العصا)، وهما مؤنثان، إلا أن يقال: بأن التذكير لموافقة الخبر.

(١٣٥) قوله [غير الرفع] منقوض بنحو {إِنَّ هَذَانِ لَسَاجِدَانِ} (طه - ٦٣) ويؤول بأنه مبني على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاث. قوله [لمطلق] أي مذكر أو مؤنث، عاقل أو غيره، لكن استعماله في غير العاقل قليل، ومنه قوله تعالى: {إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا} (الاسراء - ٣٦).

(١٣٦) قوله [واللام] مفعول خذ، أي خذ "اللام" إذا شئت مع الكاف تنبيهها على نهاية البعد، إلا في الصور الثلاث الآتية. وفي بعض النسخ بدل خذ فذا أي ذا الأمر وهو زيادة اللام ثابت إلا في المثنى الخ.

(١٣٨) قوله [هنا] ملازم للظرفية أو شبهها، وهو هنا الجر "ب" من "أو" إلى، ومثله "ثم".

قوله: [ما تقدما] أي الكاف فقط، أو مع اللام. ويلزم الكاف حينئذ الأفراد والفتح بخلاف كاف ذاك ونحوه، ولذا قال: لكن الخ، لكن لا يفيد كلامه لزوم الفتح، فلو قال: قل: (.....) لكن به مفتوح كاف لزما) لكان أولى.

[المعرف باللام]

(١٢١) قوله [عهدية] ظاهر كلامه أن "ال" قسمان:

الأول: العهد الخارجي، وله ثلاثة أقسام:

١- حضوريا إن كان المعرف حاضرا عند الحس نحو {اليوم أملت لكم دينكم} (المائدة - ٣).

٢- علمي إن عهد مضمون مصحوبها نحو {أذ هنا في الغار} (التوبة - ٢٠).

٣- نكري إن تقدم لمضمون مصحوبها ذكر نحو: {فقصي قزغوث الرسول} (المزمل - ١٥).

الثاني: لام الجنس، وهو ثلاثة أقسام لأنه:

١- إن قصد به الحقيقة من حيث هي ف: لام الحقيقة والماهية.

٢- أو من حيث تحققه في كل فرد ف: لام الاستغراق.

٣- أو في ضمن فرد مبهم ف: العهد الذهني.

ونظير المدخول للعهد الحضوري في سائر المعارف اسم الإشارة، وللعهد العلمي علم الشخص، ولام الحقيقة علم الجنس، ولام الاستغراق الكل المضاف إلى النكرة، وللعهد الذهني النكرة في الإثبات. ولعلّ النظير لمدخول العهد النكري الموصول، فاحفظه.

قوله [في الحس] كلمة "في" هنا وفي تاليه لا اعتبار المدخول.

(١٢٢) قوله [وغيرها جنسية] الخ هذا لا يفي بما ذكرنا سابقا من أقسام لام الجنس

لعدم تعيين الاستغراق وعدم ذكر العهد الذهني، ولو قل:

(جنسية مستغرق إن خلفا %) الخ، وقال بدل قوله "وغيرها

عرف" الخ: (حقيقة ذهنية عهدية %) لكان أولى، تأمل.

قوله [مجازا] أي استعارة حيث استعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال في واحد لمثابته لهم في استجماع الخصائص إذ المراد بـ (أنت الرجل): أنت الجامع لخصائص كل رجل.

(١٢٣) قوله [وعن ضمير قد أنابو] كقوله تعالى: {فإن الجنة هي

الناوى} (النازعات - ٢٠).

(١٢٤) قوله [كاليسع] أراد بـ "اليسع" ما قارنت (ال) نقله إلى العلمية كـ (النضر).

وأشار بالكاف إلى ما قارنت "ال" ارتجاله كـ (السموأل).

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

[الموصول الاسمي]

(١٢٥) قوله [له] اي للمذكور من "الذي" و"التي"، او للموصول، او الضمير عائد إلى المثنى. فعلى الأولين خبر قوله: [المثنى] مفرد، وعلى الأخير "جملة".

(١٢٦) قوله [وجمعه] اعترض بأن الجمع من خصائص الأسماء، فلزم إعرابه كالمثنى؟ وأجيب بأنه خاص بالعقلاء بخلاف مفردة فلم يجربا على سنن الجموع المتمكنة.

ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون جمع الذي المستعمل في العقلاء، فالأولى أن يوجه عدم الجريان على سننها بأن مفردة ليس علما ولا صفة، فهو غير جامع لشروط الجمع، هذا.

وقد ينتقض اختصاصه بالعقلاء بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ عِبَادًا أُمَثَلُونَ} (١)، إلا أن يعتم من الحقيقية والتنزيلية بناء على أن المشركين نزلوا الأصنام منزلة العقلاء.

قوله [خذ الأولى] اي خذ موصولا للعقلاء، وغيرهم، وليس المعنى: أن يؤخذ جمعا لهم حتى يكون في إطلاق الجمع عليه تجوز.

(١٢٧) قوله [تساوي كل شيء] اي تساوي كل منها كل من تلك المذكورات في استعمال الاستعمال.

(١٢٨) قوله [وما ادرج فيه] اي ادخل في سلك العالم بتغليب على غير العالم، فيكون مجازا مرسلا بعلاقة الجزئية على الراجح نحو قوله تعالى: {يَسْجُدْ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ} (٢)، أو باقتراحه في عموم فصل بمن نحو {وَاللَّهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ} (٣) فيكون مجازا بعلاقة المجاورة، هذا.

والأكثر في ضميره اعتبار اللفظ نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ} (٤). وقد يعتبر المعنى نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَهُكَ} (٥). وقد يعتبر المعنى ثم اللفظ أو عكسه بالنسبة إلى ضميرين، وهن عليه ما.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(١٢٩) قوله [ونوع عالم ووصفه] الأولى

وشبهه ووصف عالم%

والمراد بشبهه: ما نزل منزلته. وبالصفة: الصفة الغير المفهومة من الصلة، وهو شامل للنوع مثالهما قوله تعالى: {فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} (٩). في الكشف وقيل ما ذهبوا إلى الصفة ولأن الاثنت من العقلاء يجري مجرى غير العقلاء ويمكن إدخال التنزيل المذكور في قوله وما أدرج فإن المراد به ما أدخل في سلكه بالتغليب نحو: سَبَّحَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ، أو بالتنزيل.

(١٥٠) قوله [وإن لم تلغ ذا] أي وذا إن لم تلغ، ولم تكن اسم إشارة، ووقع بعد "ما" و"من" الاستفهاميتين، فإن الغيت بتركيبها مع "ما" اسماً واحداً نحو: لما ذا صنعت، أو جعلها زائدة نحو: ماذا صنعت، أو كان اسم إشارة، أو لم تقع بعد أحدهما لم تكن موصولة. ولو قال: (ونولطيه وذا لم تلغين %) ولم تشر ذا طلب بما ومن) لكان أوضح وأفيد. ومعنى [ذا طلب] مصاحباً لطلب مفاداً بـ"ما" أو "من" الاستفهاميتين.

(١٥١) قوله [وأي] عطف على [إذا] لا على [من]. وفي قوله: [وهي] استخدام. قوله [ثم زد] أي زد لكل منها حالة أخرى، وهي: كونها نكرة موصوفة نحو: يا أيها الرجل، ومررت بما معجب لك، وكقوله: (كفى بنا فضلاً على من غيرنا ... حُبُّ النَّبِيِّ مُحَمَّدٍ إِيَّانَا)، أي شخص غيرنا.

(١٥٢) قوله [بغير من] وهو "أي" نحو: مررت برجل أي رجل. و"ما" نحو: أعطه شيئاً ما. قوله [قد تكتفي] أي تكون كل واحد منهما تامة بمعنى الشيء نحو: فنعمًا هي، ونعم من هو.

(١٥٣) قوله [إيلائه] هذا مشعر بأن لا تتقدم الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما وهو كذلك لكن يصح الفصل بالجملة المعترضة، كما صرح به عصام. وقد يقال هذا منقوض بإيراد الموصولات لصلة واحدة سواء جعلت للأخير وحذف صلات الباقي للعلم بها نحو جاتني الذي والتي ضربت أو مشتركة بينهما نحو جاتني الذي والتي ضربا، وبما إذا حذفت الصلة للعلم بها ويمكن الجواب بتعميم الإيلاء من الحقيقي والحكمي.

(١٥٢) قوله [معهودة المعنى] اي حقيقة أو حكماً، فلا ينتقض بقوله تعالى: {فَغَشَّيْهُمْ مِنَ اللَّيْلِ مَا غَشَّيَهُمْ} (طه - ٧٨) ، وقوله تعالى: {فَأَوْخَىٰ إِلَىٰ عَيْدِهِ مَا أَوْخَىٰ} (النجم - ١٠) مما ورد للتفخيم أو التهويل، فإنه نزل في دلالتها على عظمة موصولها منزلة المعهود لتعين الموصول بهذا الاعتبار.
قوله [وشبهها] اه قد يقال لو عمت الجملة من الملفوظة والمقدرة لم نحتاج إلى قوله (وشبهها).

(١٥٥) قوله [مع عائد] هو أعم من الضمير، واسم الإشارة، والاسم الظاهر، ولذا لم يعبر بالضمير.
قوله [وخالص الوصف] أفرد بالذكر تنبيها على أنه ليس بجملة. وما قاله التفتازاني في المطول: من أن الوصف مع فاعله الواقع صلة الـ جملة محمولة على الجملة بحسب المعنى.

والمراد بخالص ما لم تغلب عليه الإسمية كـ (الابطح)، وبالوصف: اسم الفاعل والمفعول إذا كتبا بمعنى "الحدث"، لأنهما إذا أريد بهما "الثبوت" كـ (المؤمن) و(الصانع) كان "الـ" حرف تعريف عند الجمهور.

قوله [لأن] هذا وما مرّ مشعر بعدم جريان الخلاف المازي في أداة التعريف هنا، وهو كذلك إلا أنه لا مانع من جريانه. قوله [وشذ بالجميل] اي الإسمية نحو: مِنَ الْقَوْمِ الرَّسُولُ اللَّهِ عَلَيْهِمْ. وكذا وصلها بالظرف كقوله: (مَنْ لَا تَزَالُ شَاكِرًا عَلَىٰ الْغِنَى)، اي على الكائن منه.

(١٥٦) قوله [ولا تزال] لنلّا بفوت الدليل على اسميتها الخفية.

(١٥٧) قوله [بفعل] متنازع فيه لقوله [منصوبا] و[وصلا]. أو متعلق وصل محذوف اي منصوبا وموصولا بفعل. وكلامه مشعر بأنه لو كان ضميرا منفصلا لم يحذف، و هو كذلك إن قلت الغرض من انفصاله، وإلا حذف نحو: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ} [البقرة: ٣] بناء على أن التقدير: (رزقناهم إياه) لأن الانفصال أرجح.
قوله [أو وصف] اي تامة فيخرج نحو: جاء الذي أنا كائنه. وفي تأخير الوصف تنبيه على أن حذف العائد منه أقل. قوله [أو جر بوصف] احتراز عن الجر بغير الوصف نحو: جاء الذي وجهه حسن، وبالوصف الغير العامل نحو: جاء الذي أنا ضاربه امس.

حاشية ابن القرداغي على القريدة.....

(١٦٢) قوله [بذي تصرف] اي ولو تصرفا ناقصا كما في "مادام" ماضيا او مضارعا لا أمرا، ويوصل بجمله اسمية غير مضدرة بحرف بخلاف المصدرية به نحو: ما أن نجما في السماء، ولم يتكره لتدريته.

(١٦٣) قوله [ولو كما] اي مثلها في وصلها بفعل متصرف غير أمر لكنه يكون غالبا بتلو منهم تمن نحو: {زَيْنًا يَوْمَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوِ كَانُوا مَسْلُومِينَ} (الحجر - ٢).
قوله [فماوهم] قضيته أنه ليس ضعيفا وهو ممنوع كيف وما مثل به من قوله تعالى: {وَحُضِّنْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} (النوبة - ٦٩). أجيب عنه بوجوه: تكون "الذي" مخفف الذين، أو صفة لمجذوف اي كالجمع الذي أو كالخوض الذي خاضوه على أنه أورد عليه أن دخول اللام عليه لكونه من خواص الاسم يلبي عن حقيقته.

[خاتمة]

(١٦٤) قوله [ما للمنكر] اي ما ثبت للمنكر من إعراب، وتذكير، وإفراء، وفروعها أحكه بـ "أي" للاستفهام، أي فيه إذا وقع السؤال عن المنكر به وهي معربة، والحركات والحروف اللاحقة لها قيل: إعراب، وقيل: حركات حكاية وحروفها، فيكون إعرابها مقدرًا.
قوله [وفي الوقف بمن] اي أحك بـ "من" ما لمنكر عاقل في حال الوقف. وفيه تنبيه على أن "أي" يعم الوقف والوصل.

(١٦٥) قوله [والنون اشبع] اي النون في المنكر حركه بحركة المنكر، ثم اشبع الحركة دفعا للوقف على المتحرك فيتولد منه ولوء، أو لقف، أو ياء. ففي تعلق الإشباع بالنون تجوز.

قوله [للفرد عن] اي ظهر منه بفتح النون وقلب التاء هاء في المفرد المؤنث، ولا يحرك الهاء، لأنها لا تكون في الوقف إلا ساكنة، وحكي فيها التثنية دون الإعراب، لأن الإعراب فرعه، ومراعاة الأصل عند تعارضهما أولى.

(١٦٧) قوله [وإن تصل] بيان لمفهوم قوله: وفي الوقف، يعني: إذا وصل شيء يحكى بلفظ "من" ساكنا في جميع الأحوال، فتقول لمن قلنا رأيت رجلا لا يحكى بلفظ "من"، وهكذا.

قوله [واحك بها] اي بـ"من" نفس الأعلام لا ما لها، فتقول لمن قال رأيت زيداً (من زيداً)، ومن مبتدأ، والاسم بعده خبره، وهو مرفوع تقديره، وحركته اللفظية حركة الحكاية.

قوله [إن لم تعطف] اي لم تقع بعد حرف العطف، وإلا تعين الرفع، لأن المقصود من الحكاية بيان المراد، والعطف يدل عليه، هذا. ويشترط في حكاية العلم عدم تيقن انتقاء الاشتراك فيه، فلا يحكى لفظ (القرزوق) لعدم اشتراكه يقيناً، وكونه علماً لعقل.

(١٦٨) قوله [والوصف منسوب] عطف على الأعلام، اي احك بـ"من" الوصف المنسوب عقلاً أو غيره مصاحباً مع "أل" في أوله والياء في آخره، فتقول لمن قال جاء القرشي: (المنى). واحك بما غير العقل فقط مع "أل" في أوله والياء في آخره.

(١٦٩) قوله [والعلم المتبع] اي يغير العطف بـ"من" عند يونس، لكن المستحسن عند سيبويه جواز الحكاية في العلم عن المعطوف والمعطوف عليه. قوله [سوى] اي سوى علم جعل تابعه ابتداءً مضافاً لـ"كمله" اي إلى علم آخر حوى تلك العلم الأول الاين. فالكاف في قوله [لكمله] زائدة، واللام بمعنى إلى صلة مضافاً. وضمير حوى عائد إلى [ما]، و[ابتداءً] مفعوله، والمراد احتواء الموصوف على الصفة.

(١٧٠) قوله [ما ذا لتمييز] اي لحكايته، فتقول لمن قال عندي بقود خلا: (ما ذا خلا). قوله [حكماً] مفعول تضيف، اي ان تنسب حكماً إلى لفظ مراداً لفظه فانت مخير في إعرابه وحكايته نحو: ضرب فعل ماض، وحينئذ [اسماً يعن] اي يظهر اسماً لإرادة لفظه.

[الكتاب الأول في العمدة وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ]

(١٧١) قوله [فوجه كل] اي، وجه الأول: أن المبتدأ مبدؤ به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، وإنه عامل ومعمول من حيث أنه مبتدأ، بخلاف الفاعل. ووجه الثانية: أن عامله لكونه لفظياً لقوى، فيكون هو لقوى أيضاً، ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول، ولا ينسخه ناسخ يغير المعنى، ولأنه جزء الجملة الفعلية، ولا يحذف بلا نائب، بخلاف المبتدأ في الكل.

[المبتدأ والخبر]

(١٧٣) قوله [اسم] اي ولو حكما، فلا ينتقض بقوله تعالى: {وَأَنْ تَصُوغُوا خَيْرٌ لَّكُمْ} (البقرة- ١٨٤)، والمراد بالاسم: مقابل الصفة، ولا يخرج عن قسمي المبتدأ نحو: ضارب زيد قائم، لأن كل صفة جارية على موصوف ولو مقترنا، فمعنى ضارب (شخص ضارب)، فهو من القسم الأول. قوله [لا زائد] او شبهه في عدم الاحتياج إلى المتعلق كـ (رب الجزاء).

وكتب أيضا: اي لا يلزم التجرد عن العامل الزائد، فإن أريد بالزائد ما لا يتعلق بعامل بطريق ذكر المعلوم وإرادة الالتزام بخل العجزور بـ "لعل" و"لولا" في (لولا زيد)، على مذهب من يجعل التقدير: لولا زيد موجود، لا وجد زيد، وإلا لا، إلا أن يقال بحذف العاطف والمعلوف كما في (بيده الخير).

(١٧٤) قوله [ومنه] فيه استخدام لأن المراد بالمبتدأ ما ليس بوصف رافع وإلا انتقض التعريف به جمعا.

قوله [وصف] كلامه هنا لا يفيد انحصار المبتدأ فيهما بخلاف عبارة البهجة. وما يقال: إن الحصر ممنوع لأن (الأقل) في نحو "أقل رجل يقول ذلك"، و(غير) في نحو "غير قائم الزيدان" خرجنا عن القسمين مدفوع بأن الأول مبتدأ سماعي والكلام في القيلسي على أن معناه: (قل رجل يقول ذلك) فليس مبتدأ، والثاني مستعار إعرابه من المبتدأ لاستغاله بإعراب الإضافة كما استعار في باب الاستثناء إعراب ما لضيف إليه، فهو في حكم "ما قائم الزيدان". ثم المراد بالوصف: أعم من المشتق وغيره، و"ما" في قوله (لما) أعم من الظاهر والضمير البارز ليشمل نحو أقرمتي أنت.

قوله [بمنه] اي حقيقة او حكما، فلا يرد أن نحو (إنما قائم الزيدان) و(غير قائم الزيدان) غير مسيوقين بالنفي، ونحو (هل قائم زيد) غير مسيوق بالاستفهام، لأن "هل" بمعنى قد، وأصله (أهل) فحذفت الهمزة، لأن الأولين في قوة "ما قائم إلا الزيدان" و"ما قائم الزيدان"، ومعنى الاستفهام ملحوظ في "هل" بحيث شاعت في الاستفهام.

(١٧٥) قوله [تكونه] علة لقوله: [لا تخبر] ولقوله: [جملا] وهو إشارة إلى ما في التسهيل «من أنه أشد شبهة بالفعل فاعله مفعول عن الخبر، ولذا لا يصغر، ولا يعرف، ولا يوصف، ولا يثنى، ولا يجمع إلا على لغة [يتعلقون فيكم ملائكة] (الحديث)» انتهى. فالمراد بالإغناء عن الخبر: عدم الاختيار عنه.

(١٧٦) قوله: [في مقدر] متعلق [بقر] أي قر الأمران، وهو كون الوصف مبتدأ وخيرا في الوصف المطابق لمفرد بعده، وفي نحوه من الجمع المكسر والوصف المستوي فيه المفرد وغيره نحوه: (أجنب الزيدان): ويثبته عليه أنه منقوض بنحو (أحضر القاضي امرأة) لعدم جواز كون حاضر خيرا للمبرنة، لعدم مطابقتها في التثنية. وينحو قوله تعالى: {أزايغ أنت عن الهتي} (١)، لأنه لا يجوز كون أنت مبتدأ، لأننا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي. وينحو (أفي داره زيد) فإنه يجب كون زيدا مبتدأ، لأننا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، إلا أن يراد قرار الأمرين عند عدم المانع على أنه يمكن الجواب عن الثاني بأن الجزأ متعلق بفعل مقدر أي (ترغب عن الهتي).

(١٧٧) قوله [جعلك الاسم] فيه أن جعل صفة المخاطب، والإبتداء وصف للفظ، إلا أن يقال: إن جعلك للاسم صفة الاسم، وهذا القدر كاف في الحمل. وعبرة البهجة قيل: «جعل الاسم أولا ليخبر عنه» انتهى، وهو مشعر بضعف القول. والجعل مصدر المجهول. والمراد بالأول ما هو بحسب الرتبة يشمل عامل المبتدأ المؤخر والأولى حذف عنه ليشمل عامل الوصف الرفع لما كفي ففي كل من التعريفين خلل.

(١٧٨) قوله [بالمبتدأ أرفع خبرا] أورد أنه قد يرفع الفاعل كـ (القائم أبوه ضلخك) فصارى هذا مع القول بكون الإبتداء عملا فيهما من حيث الرتبة بأن الفعل أقوى العوامل مع أنه لا يرفع إلا واحدا فكيف يرفع الإبتداء أو المبتدأ اسمين، ودفع بأن الجهة حينئذ مختلفة لأن الطلب للفاعل من حيث كون الفاعل محكما عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكما به، فليقيم قوله: [ومن يقل] كأنه لم يذكر قول من قال: إن الإبتداء عامل فيهما لاقتضائه إياهما لأنه يرد عليه أن الفعل الذي هو أقوى

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

العوامل لا يعمل رافعين فكيف به. وقد يقال بأنه للطائفة شابه المجرورات الغير
الفترة عن الاعمال الكثيرة، كما قاله عصام فهو أقوى من الفعل.

(١٧٩) قوله [في ذي اشتقاق] اي ولو حكما بان أول المشتق تأويلا شايعا، فيدخل
فيه (زيد أسد)، ويخرج (أخوك زيد).

(١٨٠) قوله: [حيث جرى] وجوب الإظهار يعم المفرد والجملة نحو: زيد عمرو
ضربه هو، والجار والمجرور والظرف نحو: زيد عمرو في داره هو فما يوهمه
كلامه من الاختصاص بالمفرد غير مراد هذا ومثل الخبر في الإبراز لذلك الحال
والصفة والصلة. قوله [ورافع الظاهر] تخصيص لقوله (ويتوى المضمير في ذي
اشتقاق) يعني أن الخبر المشتق إذا رفع ظاهرا لا يحمل الضمير، لأن لا يتعد الفاعل.

(١٨١) قوله [أين المقر؟] اي الخلف ثابت في جواب هذا السؤال على أقوال كون
المقر الأول أو الثاني أو كل منهما أو معنى المجموع المفعول خبرا وهو من، وير
ويستلزم الخلاف في أن الضمير واحد أو متعدّد.

قوله [وجملة] اسمية أو فعلية أما نحو (زيد قائم أبوه) فليس بجملة عند المحققين
خلاف لأهل - اللغة - فإنز أولو الرشد. وكتب أيضا: عطف على مفردا.

قوله [لا ذات لكن] بشكل بنحو "زَيْدٌ وَإِنْ كَثُرَ مَالُهُ لَكِنَّهُ بَخِيلٌ" إلا أن يقال: الخبر
محذوف والاستدراك منه.

(١٨٢) قوله [واخزلا] اي احذف العائد إن جر بالحرف ولم يوهم الحذف تسليط
عامل الجار والمجرور على المبتدأ بالعمل فيه فيجوز الحذف في نحو: السمن منوان
منه بيزهم، دون "الماء شربت منه".

(١٨٤) قوله [والظاهر] اي سواء كان بلفظه اتفاقا نحو: {الْحَقَّةُ، مَا الْحَقَّةُ} (الحقة
٢-١) والأكثر وأوعه في مواقع التخييم أو بمرادفه على خلاف نحو: زيد جاني أبو
خالد، إذا كان كنية زيد. قوله [تعد] اي تحسب نائبة عن العائد نحو: {وَلِبَاسُ الْقَوَى
ذَلِكَ خَيْرٌ} (الاعراف - ٢٦).

(١٦٥) قوله [بالف] متعلق بالعطف أي عطف الجملة للمشتملة على العائد بالفاء على جملة خبر خالية عنه نحو: زيد مات عمرو فورثه. وزاد ابن هشام: "الواو" بناء على أن الواو للجمع في الجمل كالمفرد. والرضي "ثم". قوله [أو شرطه] إضافة المشتمل إلى المشتمل بالفتح إن كان الضمير للضمير. والكلام على حذف المضاف أي شرط مماثلة إن كان راجعا إلى الخبر. قوله [أو العموم] قد يقال: لو أغنى العموم عن العائد لصح: زيد مات الناس، وليس كذلك.

(١٨٦) قوله [وظرفا] عطف على قوله جملة أو مفردا. أو هو مفعول يحل. قوله [أو كائن] أورد عليه أنه من الأفعال الناقصة فيكون الظرف والمجرور خبره فإن لم يقدر لهما متعلق آخر لزم التحكم وعدم كون المتعلق خبرا وإلا لزم التسلسل؟ وأجيب بأن الكائن المقدر تام لا ناقص وفيه أنه حينئذ يكون حالا وهو في حكم الخبر فيعود المحذور. وأقول لو أجيب بأن حكم الشيء اجمالا غيره تفصيلا أو بأن التسلسل في الأمور الاعتبارية لكان أولى. قوله [أبر] أي من الفعل خلافا لابن الحاجب.

(١٨٧) [وامنع زمانا خبرا] أي وإن أفاد. وقضيته أن لا يصح نحو: "نحن في شهر كذا" على هذا القول دون الثالث وهو بعيد إلا أن يقال مراده: أنه لا يقع خبرا عن اسم العين بالذات إن لم يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بـ"في" في المثال المذكور، أو يكون الذات كالمعنى في التجدد وقتا فوقتا نحو: الرطب شهر ربيع، أو يقدر مضاف هو معنى نحو: اليوم خمر (أي شربه).

(١٨٩) قوله: [خير] أي إذا وجد العرف في ذين الاسمين اللذين أردت جعلهما مبتدأ وخبرا فاحكم بالتخير بينهما في جواز جعل كل مبتدأ والآخر خبرا.

(١٩٠) قوله: [أو عاملا] أي بالرفع، أو النصب، أو الجر نحو: امر بمعروف صدقة، ومثلك لا يبخل، فإن المثل لتوغله في الإبهام لا يتعرف بالإضافة.

(١٩١) قوله [أو إبهام قصد] نبه به على أن مراد من قال من المسوغات الإبهام قصده وإلا لاتجه أن إبهام النكرة مانع من صحة الابتداء فلا يجوز. قوله [أو العموم] إما بنفسه نحو: من عندك. أو بغيره كالواقع في سياق استفهام أو نفي نحو: (إله مع الله) (النمل- ٦٠-٦٤) و"ما أحد غير من الله". قوله [وانخراق ما عهد]

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

اي خرق المعهود والمعتاد نحو: بقرة تَكَلَّمَتْ. وفي قوله [ما عهد] استعارة.
والانخراق تخييل.

(١٩٢) قوله [أو تعجب] هل المراد مدلول لفظ العجب أو مدلول صيغة التعجب و
الأظهر الأول لأنه على الثاني يستغنى عنه بقصد الإبهام وكذا بقوله موصوفاً إذ
يمكن إدراجه في كل منهما (وفي نسخة: ادراج نحو ما أحسن زيدا في كل منهما).
قوله [من حيث هي] لكنها بمع جميع الأفراد، لنلا يلزم الترجيح بلا مرجح نحو:
ثَمَرَةٌ خَيْرٌ مِنْ خَزَانَةٍ.

(١٩٣) قوله [تلياً] كانه مستغنى بقوله المار [أو العموم].

(١٩٤) قوله [وإن قدم] اي إن كانت مختصة بأن كان المضاف إليه في الظرف،
والمجرور في الجار والمجرور، أو المسند إليه في الجملة صالحة للاخبار عنها
نحو: عندك ثمرة، وفي الدار رجل، وقصدك غلامه انسان. بقي أنه عدّ من
المجوزات كونه بعد لام الإبتداء نحو: لرجل قائم، وكونه بعد كم الخبرية نحو: (كَمْ
غَنَةً لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخُلَّةٌ ...) بناء على رفع عمة، لكن يمكن إدراجها فيما سبق.

(١٩٥) قوله [لم بين] اي لم يميز المبتدأ عن الخبر، فإن ميّز عنه جاز تقديم الخبر
نحو: أبو حنيفة أبو يوسف.

(١٩٦) قوله [فعلاً] اي بحسب الصورة فلا يرد أنّ الخبر مجموع الفعل والفاعل لا
الفعل فقط والمراد به ما يشمل اسم الفعل نحو: زيد هيهات، فلا يقدم الخبر فيه، وما
ذكره غير شامل لنحو "أنت قمت"، لأن ضميره غير مستتر مع أنه لا يتقدم لنلا
يلتبس بالتاكيد، فلو جعل الضابط هنا التلبس المبتدأ بغيره لكان أشمل.

(١٩٨) قوله [ولازم المصدر] ويندرج فيه المصدر بلام الإبتداء نحو: لزيد قائم،
ولقائم زيد، ونحو: أتيهم أفضل، وأين زيد، والمضاف إلى اسم الاستفهام والشرط
وكم الخبرية، لأن المراد من اللزوم أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة. قوله
[ومع ذي الغاء] اي آخر ذا الغاء من المبتدأ والخبر، وقدم مصاحبه.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

وكتب ايضا: وقدم وجوبا ما وقع مصاحب ذي الفاء مبتدء نحو: الذي يأتيني قله درهم، أو خبرا نحو: أما زيد فقاتم، لأن مدخوله مشابه للجزاء، وما وقع مصاحب ذي حصر أي محصور فيه مبتدأ نحو: ما كاتب إلا زيد، أو خبرا نحو: ما زيد إلا كاتب، لئلا ينعكس الحصر. وقوله [وأخبار تقع] مقدما وجوبا إن كان بسبب التقديم يجيز الابتداء للنكرة كأن كان ظرفا نحو: عندي درهم. فقوله [وأخبار] مبتدء، و[تقع] خبره.

(١٩٩) قوله [للتكرار] متعلق بـ[يجيز]. قوله [أو مضمير] أي يجب تقديم الخبر إذا رجع إليه ضمير من المبتدأ نحو: في الدار صاحبها، لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة.

(٢٠٠) قوله [أو دل] أي يجب تقديم الخبر إذا دل على ما يفهم بسبب التقديم، لأن تأخيره يخل بفهم المقصود كالتعجب في (لله درك). ولو قال بدل دل: فات لكان أوضح.

قوله [إلى أن] أي مع صلتها، ففيه تجوز ووجب التقديم هنا، لئلا تلتبس بالمكسورة، أو بأن التي هي لغة في لعل، ولهذا يجوز تأخيره إن تلى "أما"، كما أشار إليه بقوله [وأما ما تلوا] الخ، لأن المكسورة، وكذا لعل لا تدخل هنا.

(٢٠١) قوله [أو كم] أي ويجب تقديمه إذا كان كم الخبرية نحو: كم درهم لك، أو اسم إشارة مكان نحو: هنا، أو ثمه زيد. — وكتب أيضا: أو كان الخبر كم أو ثم فـ"أو" محذوف يعني المتعاطفات، و[حذف] مبتدء، و[أجز] خبره، أو مفعول أجز.

(٢٠٢) قوله [المبتدأ أخبر.. الخ] أي حذف المبتدأ واجب إذا أخبر عنه بقسم نحو: في نعمتي لأفعلن، أي قسم في نعمتي. قوله: [أو مصدر] أي حذف المبتدء واجب إن أخبر عنه بمصدر يكون بدلا من التلغظ بفعله نحو: سمع وطاعة، أي أمري سمع، إذ أصله: اسمع سمعا، وأطيع طاعة. وبعد حذف الفعل عدل إلى الرفع لإفادة الدوام.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٢٠٤) قوله [التزموا حذف] أما التقيد - أي الحذف - فللعلم به، وأما المقيد - أي الزام الحذف - فلكون الجواب عوضاً، ولا يجمع بينه وبين المعوض عنه، أو لأن النفي عند عدم القرينة على توجهه إلى شيء يتوجه إلى وجود مدخوله، فيكون الخبر كالتكرار إذا كان كونا مطلقاً، وأما إذا كان مقيداً فلا، لعدم الدليل عليه، ولذا قال [ومن يقيد.. الخ]. وكتب أيضاً: أي لولا الإمتناعية لأن التحضيضية لا يقع بعدها المبتدأ. قوله [بأن يدرك] أي بأن دلّ عليه دليل، وإلا لم يحذف. قوله [أبهر] لأنه لو قيل لوجوب الحذف مطلقاً لورد عليهم ما رواه البخاري في كتاب العلم من صحيحه في قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها «لَوْلَا قَوْلُكَ خَدِثُو عَهْدِي بِكُفْرِ لَبَتَيْتُ الْكُفْبَةَ عَلَى قَوَائِدِ إِبْرَاهِيمَ» وتوجيهه بأنه مروي بالمعنى بعيد.

(٢٠٥) قوله [وواو مع] أي بعد مدخول واو نص في معنى "مع"، وهو كل رجل وضيعته، أي مقرونان. وفي تعيين مرجع الضمير في نحو هذا المثال إشكال، لأنه لا يصح إرجاعه إلى كل، لعدم مقارنة كل رجل بضيعة كل رجل، ولا إلى رجل، لعدم مقارنة كل رجل مع ضيعة رجل خاص؟ وأجاب "عصام": بأن كل رجل إجمال لأسماء ظاهرة متعددة، وضمير ضيعته إجمال لضمائر متعددة، وكل مضمّر في هذا الجمل يرجع إلى ظاهر في ذلك المجل. وقد يجاب بأن العموم المستفاد من كلمة (كل) معتبر بعد إرجاع الضمير إلى الرجل، فكأنه قيل: الرجل وضيعته مقرونان أي رجل كل وأية ضيعة كانت.

قوله [وقسم] نحو: أيمن الله، أي قسمي. ولم يقل بجعل المحذوف مبتدأ، لأنه إذا دار الحذف بين الصدر والعجز حذف من العجز، كما قيل، لأنه محل التغيير، ولأن الاحتياج عنده، وليس لك أن تقول، لأن المبتدأ مقصود بالحكم، لأننا نقول يعارض بأن الخبر محط الفائدة. قوله [ونحو ضربني ذا] أي يجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدراً ولو بتأويل، أو اسم تفضيل مضاف إليه مضاف إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده حال لا يصلح كونه خبراً للمبتدأ، فالأول كما ذكره المصنف. والثاني نحو: أكثر شربي المشويق ملثوثاً. قوله: [في الاصح] راجع إلى التعلق بالفتح والكسر.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٢٠٦) قوله [وعدد] اي وعِد جواز الأخبار، ولو أكثر من اثنين، سواء قارنت عاطفا نحو: زيد عالم وكتب، أو لا كقوله: (... مُقْتَضٍ "مُصَنَّفٌ" مُشْتَبِي)، فإن كان تعدده واجبا بأن كان خبرا عن متعدد معنى نحو: "هما عالم وكتب" وجب العطف، وسواء لم يكن الجميع في المعنى واحدا بأن لم يمكن تعبيره بلفظ كما مر أو كان أما بأن يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ، فتحصل منهما صفة قائمة بالمجموع كهذا أسود أبيض بذل أبلق، أو بأن يقوم كل منهما بالمجموع نحو: هذا حلو حامض، أي مز.

[وتحظا] اي منع فيه، اي في القسم الأخير تقدم لهما على المبتدأ، وكذا عطف أحدهما على الآخر، لأن مجموعهما بمنزلة واحد. وقد صرح "عصلم" بجواز العطف، لأن العطف صوري فقط. ثم إن إطلاق التعدد على تلك الأخبار بحسب الصورة إن وجد العطف، لأن الخبر هو المتبوع فقط، وكذا إن اتحدا معنى، وإن التعدد يجري في المبتدأ نحو: الحلو الحامض خير من الحلو، وتركه مقايضة.

(٢٠٧) قوله [أخبر عن آخرها] فتحصل هناك صغرى وكبرى وكلاهما، ولو أريد إرجاعه إلى جملة واحدة أضفت المبتدأ الأخير إلى سابقه، وسابقه إلى ما قبله، وهكذا، لكن هذا مخصوص بالطريق الأول من طريق ذكر الروابط فيقال في "زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة": جارية زوجة ابن زيد قائمة.

(٢٠٨) [وما غير] قوله [وما] اي مبتدأ [غير] مضي بشرط أن لا يكون أولا للمبتدآت، إذ لا سابق له حتى يضاف إلى ضميره أضفه إلى الضمير الراجع إلى سابقه بمرتبة ليرتبط به. وفي بعض النسخ: (وما غير) بالياء اي غير الأول من المبتدآت أضف إ.هـ.

(٢٠٩) قوله [في الأخير] اي بعده بطريق النشر المعكوس.

[الآخبار بالذي]

(٢١٠) قوله [وبالذي.. الخ] أي بسبب أحد الأمرين، فلا يرد أن كلامه يقتضي كونه خبراً، وهو مناف لقوله [أسبقه.. الخ]. ولم يقل: عن الذي.. الخ مع استقامة الوزن لأنه في المعنى خبر، والخبر اللفظي مبتدأ، ولذا سمي مخبراً عنه لا به. قوله [إن تخبر] قد يقال الآخبار بسبب الذي صادق على نحو (جائني الذي ضربته) إلا أن يجاب بأنه وإن صدق عليه لغة إلا أنه صار حقيقة عرفية في العمل المذكور. قوله [أسبقه] أي على أجزاء الجملة التي أريد الآخبار عن جزئها فلا ينتقض بنحو (إن الذي أبوه قائم زيد). ثم هذا الموضع من محال وجوب تقديم المبتدأ على الخبر.

(٢١١) قوله [وسطه] أي بين "الذي" وخبره.

(٢١٢) قوله [عائدها] أي رابط الصلة بالموصول ضمير غائب وإن كان المخبر عنه متكلماً أو مخاطباً، لأن مرجعه الموصول، وهو غائب. فإن قيل: لم لا يجوز المطابقة هنا مع تجويزه في (أنت الذي قمت) وهو مما يجري فيه الدليل؟ قلت: لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر، فتكون فائدة الخبر حالة في المبتدأ. قوله [في إعرابه] أي وفي كونه فاعلاً، أو مفعولاً، أو غيرهما، وينبغي تجويز حذفه إذا كان مفعولاً لجواز حذف العائد المفعول، فالمراد بكونه خلفاً أعم من التقديري ويؤكد بمنفصل إذا كان فاعلاً معطوفاً عليه فيقال في الآخبار عن "زيد" في جائني زيد وعمرو (الذي جائني هو وعمرو زيد).

(٢١٣) قوله [قبول تأخير.. هـ] أي يشترط في الآخبار بـ "الذي" قبول المخبر عنه التأخير، فلا يخبر عن أسماء الشرط ونحوها مما يقتضي الصدارة، ولا عن ضمير الشأن، للزوم تأخير مفسره الذي هو الجملة التي بعده عنه. ويشترط قبول إضمار فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتكثير ولا عن مجرور "حتى" و"مذ" و"منذ"، لأنها لا تجر المضمرة. ولم يذكر اشتراط قبول التعريف كما قاله ابن مالك للاستغناء عنه بقبول الإضمار.

ويشترط أن يحل عنه الأجنبي بأن يقع موقعه، فلا يخبر عن الهاء من (زيد ضربته)، لأنه لو قيل: الذي زيد ضربته هو بقي الموصول بلا عائد، أو المبتدأ

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

بدونه، لعدم جواز إرجاع الضمير إلى كل من المبتدأ والذي. ويشترط أن يكون الفتحة ظاهرة، فلا يخبر عن أجزاء الأعلام كـ"بكر" من (أبي بكر).

(٢١٤) قوله [والرفع] أي جوازه، فلا يخبر عن واجب الرفع نحو: أيمن الله، لأنه للزومه حالة واحدة في حكم غير المتصرف، والإخبار يقتضي تصرفه، وفيه تامل. ولا عن واجب النصب كـ"سبحان" و"عند".

قوله [والاثبات] أي جواز وروده في الإثبات، فلا يخبر عن نحو (أحد)، لنلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي، لأن الجملة المصدرة بالذي هنا مثبت دائما.

قوله: [والمنع] أي منع الإخبار أحق منه في ضمير غائب عائد إلى الاسم الذي سبق ذكره في جملة أخرى كأن يذكر الإنسان، فتقول: لقيته، فيخبر عن الضمير نظرا إلى أنه في قوة (لقيت ذلك الإنسان). ورجح المصنف منع الإخبار نظرا إلى أنه لا يصح وضع الأجني مقامه، خلافا لابن مالك، وكذا لا يجوز الإخبار في عائد إلى بعض جملة، ولا تحتاج في الربط إليه كالضمير في (ضرب زيد غلامه).

بقي أنه بقي شرطان: أحدهما: عدم كون المخبر عنه جزء جملة طلبية. وكأنه لم يذكره اكتفاء باشتراط كون الصلة خبرية ولو كانت الطلبية جزء لجملة خبرية أخبر عن جزئها. وثانيهما: عدم كونه في إحدى جملتين مستقلتين لا رابط لها بالأخرى نحو "زيد" من قولك: قام زيد، وقعد عمرو.

(٢١٥) قوله [ثم بال] إشارة إلى ما يعتبر في ال زيادة على ما مر وهو كون المخبر عنه من جملة تقدم فيها فعل متصرف مثبت.

قوله [لم ينتف] فلا يخبر بال عن "زيد" في (ما قام زيد). وقد يقال: إن قوله [يصاغ] مفعول عن قوله [لم ينتف]، لأن صلة لا تصاغ من المنفي الجملد. (١)

(٢١٦) قوله [إن رفعت] أي إن رفعت الصلة ضميرا راجعا إلى غير ال انفصل الضمير، وإن رفعت ضمير ال وجب استتاره فتقول في "ضربتني" إن أخبرت عن الفاعل (الضاربي أنت) باستتار فاعل الصلة، لأنه لال وعن المفعول "الضاربه أنت أنا" بانفصال مرفوعها وهو أنا، وإذا رفعت ظاهرا فلا ضمير فيها.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

قوله [عن ظرف] اي الضمير النائب عن ظرف أخبر عنه حصل في جملة فتقول في "صمت يوم الجمعة": الذي صمت فيه يوم الجمعة، وإذا أخبر عن المفعول لأجله قرن ضميره باللام، لكن هذا إنما يكون إذا لم يتوسعا بجعلهما مفعولا به مجازيا، وإلا نكر الضمير مجردا عن "اللام" و"في".

[مسألة]

(٢١٧) قوله [كأن] مثال المبتدأ إن عم من الحقيقي والصوري، وإلا فالمراد كمدخول ال الموصولة.

(٢١٨) قوله [معطى عموم] حال من فاعل [ورد]، وفاعله ضمير عائد إلى ال. وقوله [عموم] مضاف إليه، و[وصلها] مفعول لـ [معطى]، اي إن ورد ال معطيا العموم بالصلة حالكونها مستقبلا نحو: {الزَّائِنَةُ وَالزَّائِي فَلَجِلُوا} (النور - ٢). ولا يخفى أن اشتراط العموم واستقبال الصلة ليس مخصوصا بال بل هما جاريان في الكل. وما يقال من اشتراط عدم الاستقبال مستدلا بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ التَّنْزِيلِ فَالْمُتَنَفِّسِينَ} (ال عمران - ١٦٦) مندفع بأن معنى "ما أصابكم" (ما يتبين أصابته لكم)، ولا ينتقض بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ مِنْ مُصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ} (الشورى - ٣٠) لأن المراد المستقبل معنى ولو كان غيره لفظا.

قوله [بظرف] متعلق بقوله [يوصل] أو [يوصف]، وكذا قوله [بفعل]، اي اسم وصل بظرف ولو حكما كالجار والمجرور، أو بفعل، أو نكرة وصفت بأحدهما. قوله [قبلا] صفة الفعل، اي يشترط في الفعل الذي هو صفة أو صلة قبول كونه شرطا بأن يكون مستقبلا معنى ليس معه حرف شرط.

(٢١٩) قوله [إلى معطى مجازاة] اي إلى نكرة مفهم لمعنى الشرط والجزاء موصوف بظرف أو فعل نحو: غلام رجل أمامك، أو ياتيني فله درهم.

(٣٢٠) قوله [ولو يضاف] شرط جزائه. قوله [جوز] يعني أن جواز دخول الفاء في ما أضيف إلى الموصول المذكور، أو وصف به حالكونه معرفة ليس وفاقيا بل هو في رأي.. الخ، هذا. وخلاصة الضابطة أن دخول الفاء جائز إذا كان المبتدأ

موصولا أو موصوفا بفعل بلا حرف شرط أو بظرف أو مضافا إلى أحدهما أو موصوفا بالموصول بشرط العموم واستقبال الصلة والصفة.

[كان وأخواتها]

(٢٢١) قوله [أرفع بكان] أي حدد الرفع به فلا يلزم تحصيل الحاصل. والمراد بالمبتدأ جنسه لا كل فرد منه، لأن لازمي الحذف والتصدير إلا ضمير الشأن وغير المتصرف بأن لزم الإبتداء، كـ"طوبى للمؤمن" لا يدخل عليها كان، كما يأتي، وكذا الإضافة في قوله [خبره] لأن من الأخبار ما لا تدخلها كالخبر الانشائي والطلبى، فلا يقال: كان زيد اضربه، أو كان عدي بعثته.

(٢٢٢) قوله [ليس] لانتفاء الحدث في الحال. وما يقال إنه فعل ماض فزمانه ماض مندفع بأنه مخالف لسائر الأفعال لمشابتها بالحرف في الجمود والمعنى.

(٢٢٣) قوله [إن نفيا] لفظا بحرف أو فعل نحو: (لَيْسَ يَنْفَكُ ذَا غَنَى وَاعْتِزَّازٌ ... كُلِّ ذِي فَاقَةٍ مُقِلٌ قُتُوعٌ، أو تقديرا نحو: (نَقْتُوا نَذْرُ يَوْسُفَ) (يوسف - ٨٥). وقوله: (وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللَّهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللَّهِ مُنْتَظِمًا مُجِيدًا). قوله [أو شبها] نهيا أودعاء. قوله [ذو الأربعة] الأخيرة بقرينة اسم الإشارة. قوله [ودام] أي الناقصة بخلاف التامة كما في {مادامت السموات والأرض} بشرط أن يتلو "ما" المصدرية الظرفية، فلو تلا "ما" غير ظرفية كما في "يعجبني مادمت صحيحا" أي دوامك صحيحا فهو تام بمعنى بقي، فصحيحا حال. قوله [إن تمنعه] أي لم تمنع بقية التصرفات ذا العمل المذكور فيعمل غير الماضي إن وقع مثله.

(٢٢٤) قوله [وغير ليس] هذا مشعر بأن دام متصرف فيه، وهو مخالف لما قال في البهجة من أنه لا يتصرف فيه وعليه يجب أن يجعل (يدوم، ودام، والدائم، والدوام) من تصرفات "دام" التامة، وأن يجعل ما مصدرية مقننا لا محققا وهو بعيد فالراجع كلامه هنا.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٢٢٦) قوله [أو لازم للابتداء] أي بنفسه كما في نحو "الكلاب على البقر" من الأمثال، أو بضمير كما بعد إذا المفاجأة. وقد يقال إن قوله [أو تصرفاً.. الخ] ممن عن هذا، لأنهما مما منع التصرف فيهما بغير الابتداء. قوله [أو الخبر] عطف على [لازم]. والباء في قوله [بطلب] للملابسة. وضمير [عنه] عائد إلى المبتداء، أي لا يليها خبر متلبس بطلب من المبتداء، يعني: أنه لا يكون خبرها جملة طلبية، لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها، إذ معنى "كان زيد قائماً" (لزيد قيام في الماضي)، فيناقى مدلولها لمدلول أخبارها، وإن كانت إنشائية نحو: "كن قائماً" فإن توافقا استغنى عن الخبر، وإلا كان أحدهما أمراً والآخر استقهماما اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر وهو محال.

(٢٢٧) قوله [ووسطوا أخبارها] إلا لمتاع فلا ينتقض بنحو "ماكان زيد إلا قائماً". وقد يجب التوسط لمقتض، كما في "كان في الدار صاحبها"، بل يجب التقدم على العامل لذلك نحو: أين كان زيد. (٢٢٧) قوله [وحظرتقديمه دام] أي ومنع تقديم الخبر على دام، لأنها صلة لما دائماً، ولا يفصل بينه وبين صلته، وفيه أن عدم الفصل محل الخلاف، فلا يكون هذا وفاقياً، قال المصنف: لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لما، ولها صدر الكلام، وفيه أنه يستلزم عدم جواز تقديمه على ما، وهو صحيح، وإلا لزم تقدم بعض الصلة على الموصول وإعمال ما بعد الحرف المصدر في ما قبله لا للمدعي.

(٢٢٨) وقوله [وما] عطف على [دام]، والمراد به إما لفظه أي لا يتقدم الخبر على "ما" نافية أو مصدرية، لاقتضائهما الصدارة، وهو مصاحب في هذا الحكم بما نفي من تلك الأفعال، وأما الفعل أي فعل نفي بما سواء كانت شرطاً لعمله أم لا بخلاف المنفي بغيره، فإنه يجوز تقديم خبره، ومنع الكوفيون وتابعوهم تقديمه ليس وهو المختار، لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية، والمنع لقياسها على عصى في عدم التصرف، والاختلاف في فعليتها برده أن علة صدارته تضمن معنى ما له صدر الكلام وهو لعل، وإن بعض الكوفيين قال بحرفيته، وقياسه عليه في ذلك التضمن ليس أولى من العكس. وذهب بعض إلى جواز التقديم مستدلاً بتقديم معموله في قوله تعالى: {أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} (هود- ٨) ؟ وأجيب

باتساعهم في الظرف وبوقوع المعمول حيث لا يقع العامل نحو: "أما زيدا فاضرب"، وبيان (يوم) منصوب ببصرفون مقدما، و بانه مبتدأ بني لإضافته إلى الجملة والتام من هذه الأفعال ما بمرفوع هو الفاعل يكتفي عن منصوب نحو: ما شاء الله كان.

(٢٢٩) قوله [إيلاء تي] اي يمنع إيلاء هذه الأفعال معمول أخبارها مفعولا أو حالا عند البصريين فلا يقال: كان طعامك زيد أكلا.

(٢٣٠) قوله: [سوى الظرف] اي حقيقة أو حكما فشمّل الجار والمجرور نحو: كان في الدار زيد جالسا. قوله [وذا] اي منع مثل ذلك الإيلاء جار في كل عامل، فيمتنع إيلاء الفعل معمول المفعول مثلا إن لم يكن ظرفا. قوله [في كل عامل] اي ذا الحكم من منع الإيلاء غير مختص بباب كان لأنه لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، ففي كل عامل من العوامل المبحوث عنها في النحو خذا. إيه وكتب أيضا: معمول أخبار للفصل بينها وبين اسمائها بالأجنبي، ولا ينتقض بنحو "زيد كان طعامك أكلا" مما لا يجري فيه، لأنه لم يلها حكما والمنفي الولي الحقيقي والحكمي.

(٢٣١) قوله [وما مضى] اي الكلام الذي مضى في المبتدأ في بيان المنع، أو الحكم الماضي من المنع. قوله [في المنع] اي منع تقديمه أو تأخيره وإيجاب أحدهما وكذا جواز التعدد جار هنا.

(٢٣٣) قوله [في الحشو] اي في أثناء الكلام، وفيه تنبيه على أن غير (كان) لا تزداد فنحو "ما أصْبَحَ أبْرَدَها" شاذ. وكذا متصرفات (كان) فنحو "أَنْتَ تَكُونُ مَلْجُدٌ نَبِيلٌ" شاذ. وإن كان لا تزداد آخرًا و أولًا، وهو كذلك. قوله [هذا] اي حذف كان واسمها وإبقاء الخبر اشتهر نحو- قوله: ﴿النَّاسُ حَزْبُونَ بِأَعْمَلِهِمْ إِنْ خَيْرًا فَخَيْرٌ﴾، ونحو: التمس ولو خاتما من حديد.

(٢٣٤) قوله [عنها] اي عن كان. والأوفق (عنه) بتذكير الضمير. وقد يكون ما بعدها عوضا عن كان واسمه وخبره نحو: إفعل هذا إما لا، اي إن كنت لا تفعل غيره، كما في البهجة، وكأنه لم يذكره هنا لأن لا جزء الخبر، وهو منكور، ودليل

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

على سائر أجزائه. قوله [حذف] لمشايتها بحرف العلة، ولذا تزداد في المضارع للمتكلم مع غيره ولكثرة الاستعمال.

[ما و أخواتها]

(٢٣٦) قوله [كليس ما] أي كليس "ما" في العمل من رفع الاسم ونصب الخبر إن بقي النفي، أي نفي الخبر بأن لم ينتقض بـ "إلا" وإلا بطل العمل نحو: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ، وأما قوله:

(وَمَا الدَّهْرُ إِلَّا مَنْجُنُونَا بِأَهْلِهِ ... وَمَا طَالِبُ الْخَاجَاتِ إِلَّا مُعَذِّبٌ) فمؤول بأنه من باب "ما زيد إلا سيرا" بحذف مضاف في الأول، وجعل معنبا مصدرا في الثاني بناء على أن المراد بالدهر (الفلك) لا حركته، أو أنهما مفعولان لمحذوف هو يشبه فيهما. فإن انتقض نفي معمول الخبر أو نفيه لكن بغير إلا لم يبطل. [وإن آخر نو النصب] أي الخبر وكذا [معمول يعن] أي يظهر للخبر فلا يعمل في "ما قائم زيد" إن لم يجعل قائم وصفا رافعا للمكتفي به، ولا في "ما طعامك زيد أكل".

(٢٣٧) قوله [إن ما] أي "إن" و"ما" المزيحتين قلر كانتا نافيةتين زيدتا للتأكيد لم يبطل العمل، بخلاف ما لو زيدتا للتأسيس، فإنه حينئذ يبطل العمل لإبطال النفي ضرورة إن نفي النفي إثبات. قوله [بل] هذا عند غير المبرد، لأنه قائل بنقلها النفي إلى ما بعدها، فيجوز "ما زيد قائما بل قاعد" أي بل ما هو قاعد، وما يقال: إنه يستلزم كون ما قبلها غير منفي فلا وجه لنصبه؟ من دفع بأن الانتقال بعد تمام العمل، فلا يغير استصحابها، هذا. ولو كان العطف بنحو الواو جاز الرفع على ضمائر المبتدأ أو العطف على المحل، لكن النصب راجح.

(٢٣٨) قوله [لات] أصله (لا) زيدت التاء للمبالغة، أو لتلخيص الكلمة، وكأنها جعلت عوضا عن أحد جزئي مدخولها، ولذا صرح بامتناع ذكرهما معا.

(٢٣٩) قوله [وشرط ما] ولو قال: بشرط ما .. الخ لكان أو ضح، وقضيته أنه يشترط فيهما عدم زيادة إن، ويتجه عليه أن "إن" لا تزداد بعدهما، فلا وجه لاشتراط عدم زيادتها هنا، ويمكن أن يراد بشرط ما الشروط الممكنة هنا.

قوله [والحين] مفعول [خص]، و [لات] فاعله. ويمكن جعله مبتداء ولات مفعول خص لكن يكون المعنى على القلب، هذا. والمراد بالحين مطلق الزمان فيشمل نحو الساعة والأوان.

(٢٤٠) قوله [فشا] اي وقل حذف الخبر، لأن تعويض التاء لقربها من الاسم انساب من تعويضه عن الخبر وقرأ عليهما قوله تعالى: {وَلَاتُ جِئْنَ مَنَاصِبَ} (ص- ٣٨) اي ليس الوقت وقت الفرار. قوله [وفي خبر] متعلق بقوله [تزداد]، والمراد بليس غير الاستثنائية، لأنه بمعنى إلا، وهو لا يقترن بالباء، فلا يجوز "قام القوم ليس بزيد" وكذا المراد بنفي كان .

قوله [ولو برفع] قيد [ما]، اي ولو كان اسم ما متلبسا برفع، كان تكون "ما" تميمية، أو مُبْطَلًا عملها بدخول إن، أو بعدم الترتيب. وقد يقال: إن كلامه شامل لما انتقض نفيه بالإ مع أنه لا يجوز "ما زيد إلا بقاتم"، وإن الاسم إذا وقع في موضع الخبر دخل عليه الباء نحو: ما اللذان بزيد.

(٢٤١) قوله [يقال] اي يقل زيادة الباء في خبر "كان" و"لا"، سواء عملت عمل ليس أو إن، ومثلها سائر النواسخ غير الحروف المشبهة بالفعل وأفعال المقاربة. وقد تزداد على الحال نحو: ماجئتني زيد براكب.

(٢٤٢) قوله [وبعد ما المصدر] استطرادي ذكره لتكميل أقسام زيادة إن، لكن قد تزداد مع لما نحو: لما إن جلست جلست. وبين القسم و"لو" نحو: والله إن لو قمت قمت. ومع الكاف نحو: زيد كان عمرو. قوله [والوصل] قد يقال: لو اكتفى به وترك المصدر لكفى، لأن الموصول أعم من الحرفي نحو: اجلس ما إن جلس زيد، والاسمي نحو قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَنَّاكُمْ فِيْمَا إِن مَكْنَأَكُمْ فِيْمَا} (الاحقاف- ٢٦).

قوله [وقبل مدة الإنكار] وهي: مدة تلحق آخر الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة إذا قصد إنكار اعتقاد كون المذكور على ما نكر، أو كونه بخلافه [جلا] زيادته، إذ سمع سيبويه: رجلاً يقال له: أخرج إن أخصبت البادية؟ فقال: أنا إنية! مُنْكَراً كون رأيه على خلاف ذلك (٣). وتلك المدة باء ساكنة إن زيدت بعد زيادة إن وإلا خالف قلبت باء لانكسار النون قبلها.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

[كاد و أخواتها]

(٢٤٣) قوله [لكن خبر] استدراك مما يفهم من قوله [ككان] من إعمالها في كل ما تعمل فيه كان، ومن وجوه الفرق أن الخبر في باب كان يتقدم، ولا يجوز حذفه، ولو عند قيام القرينة، بخلاف ما هنا، كما يأتى. قوله [مضارعى] أي مع فاعله، ففيه تجوز. قوله [تندر] لأن "أن" للاستقبال وكاد يدل على قرب الخبر كأنه في الحال فيتناقضان، وكذا كرب. وقيل يجب التجرد في كرب، لأنه للشروع.

(٢٤٤) قوله [وفي عسى] لأن المترجى مستقبل فناسبه أن. وههنا أبحاث:

الأول: أن اقتران "أن" بالفعل يستلزم الإخبار عن الذات بالمعنى وهو غير جائز؟
الثاني: أن عسى فعل ماض، فإن وضعت للزمان الماضي ولم يستعمل فيه لزم وجود المجاز بدون الحقيقة، لاشتراط الاستعمال فيها، وهو مستعمل في كلام الخلق للرجاء، وفي كلام الخالق للعلم المجرد، أو الرجاء باعتبار المخاطبين، وإن لم يوضع له لم يصدق عليه تعريف الفعل؟ والثالث: أن أو شك للقرب ككاد، فلم لم يكن مثله في مصاحبة "أن"؟

ويمكن الجواب عن الأول: بأن المصدر المؤول يجوز حمله على الذات، أو بأن الحمل مبني على المبالغة، أو على حذف المضاف، فمعنى "عسى زيد أن يخرج": عسى حال زيد أو عسى زيد إذا خرج. وعن الثاني: بأن الوضع في تعريف الفعل أعم من التقدير والموضوع له تحقيقاً هو الرجاء فقط فتكون حقيقة فيه. وعن الثالث بأن أو شك موضوع للإسراع فبالقرب أمر عارض لازم له، وكاد موضوع للقرب أصالة.

(٢٤٥) قوله [ولازم] أي للإشعار بأنهما للرجاء، وعسى شهيرة فيه، فلا يحتاج إلى "أن" لهذا الإشعار. قوله [في الشروع] أي في إخبار الأفعال الدالة على الشروع يرى تركه لازماً، لأنها للحال و"أن" للاستقبال فيتناقضان.

(٢٤٦) قوله [طلقت] بقى منها "شرع" في نحو (شرع زيد يأكل)، و"وهب" نحو (وهب زيد يفعل)، و"قام" نحو (قام زيد ينشد الشعر). قوله [واترك لازماً] أي أن ترك أن لازم من هلهل بمعنى كاد، لئلا يتوهم أنه للترجى.

(٢٤٨) قوله [مغنيا..هـ] اختلف في أنها حينئذ: تامة، وهو مذهب الجمهور، أو ناقصة، وأن يفعل ساد مسدّ المفعولين كما قيل به في قوله تعالى: {أَخْبِيبِ النَّاسَ أَنْ يَنْزِلُوا} (العنكبوت - ٢) وهو مذهب ابن مالك. فعلى الأول معنى قوله [مغنيا]: أنه مفعن عن أن يكون له خبر. وعلى الثاني معناه: مفعن عن الخبر والاسم إلا أنه حذف الاسم لوضوحه، لكن كلامه ظاهر في الأول.

(٢٤٩) قوله [والترك بتجريد] أي ترك الإضمار الحاصل بتجريدها عن الضمير حري، لأنه لغة أهل الحجاز، والإضمار لغة تميم، ولأنه أخص. وأثر الخلاف تظهر في التثنية والجمع والتثنية، مثلا تقول على الإضمار: الزيدان عسبا أن يقوموا، وعلى تركه: الزيدان عسى أن يقوموا.

(٢٥٠) قوله [ولا تزم جمودها] أي وهذه الأفعال لازم جمودها إذا لم يستعمل غير ماضيها لكن ورد المضارع من كاد مجزوما نحو: {لَمْ يَكِدْ يَزَاهَا} (النور - ٣٠) ، أم لا كـ {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} (النور - ٣٥). ومن أوشك كقوله: {يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ..}، وجاء منه "موشك" اسم فاعل نحو: {فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ}، وإذا كان لازما فلا تعد من الثالث، وما جاء من اسم فاعل كاد وكرب كقوله (... وَإِنِّي % يَقِينَا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدٌ)، وقوله {إِنَّ أَبَاكَ كَارِبٌ يَوْمَهُ} موزول بأن كائد اسم فاعل من (المكائدة) غير جار على فعله على أنه جزم "ابن السكيت" بأن الصواب أنه بالباء الموحدة، وكاربا من كرب التامة.

(٢٥١) قوله [وانفتاح أكثر] لأن أكثر القراء على قرأته بالفتح في قوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ} (محمد - ٢٢) ، ثم إن عسيتم هنا في معنى الخبر بمعنى (قاربتم)، فلا يرد أن عسى إنشاء اتفاقا، ودخول أداة الاستفهام عليه يناقيه، لأنه مبني على معناه الحقيقي .

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

[إن وأخواتها]

(٢٥٢) قوله [كانَ] للتشبيه المؤكد، لأنه مركب من الكاف وأنّ، وهو منقوض بنحو كانَ زيدا قائم، أو قلم، أو في الدار، ودفع بأنه على حذف الموصوف، أي شخص قلم، وفيه أنه لا يجري في نحو كلتي أقوم، إذ لو كان صفة لمحتوف لقل: يقوم، ولذا قال بعضهم: إنه للشك إذا كان الخبر فعلا أو صفة من صفات اسمها أو ظرفا، والقول بأن الضمير في "أقوم" عائد إلى الاسم لأن الموصوف للزوم حذفه في حكم العدم ضعيف.

(٢٥٣) قوله [إدام] الأولى (كان)، لأنه أم الباب وقضيته أن أخبارها لا تكون إنشائية، وهو منقوض بقوله تعالى: {إِنَّ اللَّهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} (النساء - ٥٨)، و{إِنَّهُمْ مَاءٌ مَّا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (التوبة - ٩) إلا أن يؤول بإضمار القول، أو بينائها على مذهب من يجوز استعمال نعم وبنس أخبارا. قوله [ووسط] ولا تقدم الخبر ولو ظرفا على أنفسها، لأن لها الصدر سوى أن بالفتح وهو محمول على المكسورة، وليعلم من أول الكلام اشتماله على التأكيد ونحوه.

(٢٥٤) قوله [ووسط] أي بينها وبين اسمائها معمول إن ظرفا أو في حكمه كالحال. وأما توسطه بين الاسم والخبر فجاز مطلقا.

(٢٥٥) قوله [وأوجب] أي حذف الخبر. وكذا أوجب في "ليت شعري" قبل استفهام نحو: ليت شعري هل قلم زيد، وكلته لم يذكره لاحتمال أن يكون الاستفهام خبرا على حذف المضاف، أي ليت شعري جواب هذا الاستفهام. قوله [مع واو مع] نحو: إن كل رجل وضيعته، وإن ضربني ذا مسينا. وقد يقال هذا مستغنى عنه بما مر في بحث حذف الخبر إلا أن يقال نص عليهما تنبيها على عدم تصور الصور الباقية لحذف الخبر هنا، فتأمل.

(٢٥٦) قوله [في الإبتدا] أي حقيقة نحو: إن زيدا قائم، أو حكما نحو: إلا إنه قائم. وعند بعضهم من مواضعه مدخول حيث نحو: اجلس حيث إن زيدا جالس، وليس كذلك، إذ يجوز الفتح سواء كان حيث مضافة إلى المفرد أو إلى الجملة، لأن المضاف إليه يكون مفردا، فتقدر الجملة به.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

قوله [أو في الحلف] اي في جواب القسم مع اللام نحو: {وَالْعَصْرُ إِنَّ الْإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} (العصر- ١-٢) ، أو بدونها نحو: والله إن زيدا قائم، ولا يناقيه ما يأتي من جواز الوجهين من قسم لا لام بعده لأنه عند ذكر فعل القسم وما هنا عند حذفه. قوله [أو حكيت] اي وقعت بعد القول بمعنى التلظ لا الاعتقاد. قوله [أو حالا] نحو: رَأَيْتَكَ إِنَّكَ قَائِمٌ. وقد يقال: المصدر يقع حالا بتأويل، فليقع أن المفتوحة مع مدخولها حالا، ويدفع بأن تأويل المصدر الصريح بالمشتق جائز بخلاف المصدر المؤول، كما قاله الرضي .

(٢٥٨) قوله [في موضع رفع الفعل] اي موضع الفاعل أو نائبه. ولو قال: (وفتحت فاعلا أو مفعولا أو % مجرورا أو تكون بعد ما ولو) لكان أوضح. ولا يلزم خروج نائب الفاعل، لأن إدخاله في كل من الفاعل والمفعول ممكن . قوله [أو نصب] اي مفعول غير محكي، وغير خبر، فلو وقع خبرا كسرت نحو: عَلِمْتُ زيدا أنه فاضل . قوله [بعدها] قد يقال ما بعد المصدرية ولو في موضع رفع الفعل لتقديره بعدهما فنذكرهما مستترك إلا أن يقال: أشار به إلى أن الفعل أهم من المفعول وخبره.

(٢٥٩) قوله [وحتى] لم يذكره من ذات الوجين حيث تكسر الهمزة بعد الإبتدائية نحو: مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه. و تفتح بعد الجارة والعاطف للمفرد نحو: عرفت أمورك حتى أنك صالح ، لأن المراد بها ذات الوجهين في تركيب واحد، والتركيب هنا مختلف فافهم. قوله [أما] قال عصام: يجوز في "أما أنك ذاهب" بتخفيف الميم الكسر، لأنه حرف تنبيه، والتفتح لأنه بمعنى حقا، فالتقدير: (حَقُّ حَقًّا أَنَّكَ ذَاهِبٌ) فهو فاعل. قوله [لاجرما] قد يقال إن مدخوله مما يجوز فيه/الوجهان: أ- التفتح على أنه فاعل (جرم) بمعنى وجب ولا صلة (اي زائدة) . ب- أو مجرورة بـ"من" مقدره، لأن "لا جرم" بمعنى لا بد، والكسر على تنزيلها منزلة اليمين.

(٢٦٠) قوله [بمصدر] اي واجد ولو جعليا كما في "اعْجَبَنِي أَنَّكَ إِنْسَانٌ" (اي انسانيتك)، أو متعدد كما في قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ} (حشر- ١٣)، اي بانتفاء فقهائهم، سواء أخذ من الخبر، أو من جزئه كما في "بَلَّغَنِي أَنَّ زيدا أبوة ذاهب"، أو غير ذلك. قوله [ولفرع.. هـ] اي المفتوحة فرع المكسورة، لأن ما بعد إن كلامه تام بخلاف المفتوحة.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٢٦١) قوله [فا جزا] عطف على [إذا] مثلهما: (مَنْ يُكْرِمْنِي إِذَا إِنِّي أَكْرُمُهُ) أو (فَلْتَنِي أَكْرُمُهُ)، ومعناه على الفتح: فثبت إكرامي إياه لا إكرامي إياه ثابت، لأن الخبر هنا واجب التقديم لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة، وقد يقال: فحينئذ لا يجوز حذفه لفوات غرض التقديم بالحذف، ويمكن القول بأن محل عدم جوازه اختلافهما بحسب المعنى وهو ممنوع هنا. قوله [بين قولين] أي إذا اتحد فاعطهما، والمراد بهما ما يؤدي معناه، فيشمل نحو: كَلَامِي إِنِّي أَخَذْتُ اللَّهَ، فإن اختلف القائل كسرت نحو قوله: إِنَّ زَيْدًا يَحْمَدُ اللَّهَ.

(٢٦٢) قوله [وقسم] أي فعله نحو: خَلَفْتُ أَنَّكَ صَالِحٌ، ويجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو: أَكْرَمَ زَيْدًا أَنَّهُ عَلِمَ، أي لأنه. قوله [اللد] مخفف الذي، وعلل تأخير اللام إلى الخبر مع أنه يقتضي الصدارة بأنه للتأكيد كأن جمع حرفين بمعنى واحد مكروه ويرد عليه أن الجمع ثابت في التأكيد اللفظي، فليجعل هذا من التأكيد اللفظي بالمرادف في الحروف وفي نحو: لَقَدْ قَامَ زَيْدٌ هَذَا، وقضيته قوله [يكسر] أنها لا تصحب خبر غيرها، وهو كذلك، فلو وجدت في غيرها حكم بزيادتها.

(٢٦٣) قوله [لا النفي] أي لا يليه الخبر المنفي، لأن اللام لتأكيد الإثبات، فيتناقضان، ولا الخبر الذي هو جملة شرطية، فلا يقال: إِنَّ زَيْدًا لَنْ ضَرْبَتَهُ ضَرْبَكَ. قوله [كولي] أي الفعل الماضي المتصرف بدون قد، وإلا دخله اللام. وقضيته دخول اللام على ليس في "ان زيدا ليس أبوه قاتما" لأنه فعل غير متصرف، وليس كذلك، وقد يقال بأنه يخرج بقوله [لا النفي].

(٢٦٤) قوله [ومعمول الخبر] واللام للعهد، أي صلة بمعمول الخبر الذي صح اقترانه باللام بشرط كون المعمول بين اسم ان وخبرها، وعدم دخول اللام على الخبر نحو: إِنَّ زَيْدًا لَطَعَانُكَ أَكَلٌ.

(٢٦٥) قوله [وجاز في ليت] ظاهره تساوي الإعمال والإهمال عند لحوق ما الكفة بها، لكن قال بعضهم بوجوب الإعمال. وبعضهم برجحته. فلو قال: (..... وشاع في ليت %) لكان أنسب. ويمكن أن يجعل قوله [في ما اعلى] أي في المعتمد متعلقا بجاز، و ردًا على هذين القولين ومتعلقًا بقوله [ولا.. الخ] يعني إبقاء اختصاصها بالأسماء على المختار.

(٢٦٦) قوله [وخففت] الأوضح (وخففت إن قل العمل % واللام الزم لم يبين أن يهمل) أي أن يهمل فالزم اللام فرقًا بينها وبين إن الناقية عند عدم القرينة المعينة لكونها مخففة.

(٢٦٧) قوله [وأولها الناسخ] أي غير النفي والمنفي والصلة، فيخرج "ليس"، و"زال"، وأخواتها، و"دام"، وحينئذ يدخل اللام على الخبر نحو قوله تعالى: {وإن كانت لكبيرة} (البقرة- ١٤٣)، أو ما في حكمه نحو: {وإن نظنك لمن الكاذبين} (الشعراء- ١٨٦).

(٢٦٨) قوله [وخففت] الأوضح الأفيد (وإن تخفف أن فاسمها استكن % في غالب ولو لغير الشأن عن) لأن قوله [فجاز] يوهم جواز الإهمال، وإن حمل الجواز على الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مع أنه ممتنع ولأن ما ذكرنا فيه إشارة إلى أنه قد يكون حينئذ اسمها بارزًا نحو قوله: (بأنك زبيغٌ وغيثٌ مربعٌ ...) إلا أنه يلزم حمل الاستكنا على الحذف من اللفظ مع نيته لأن (ان) لا يتحمل الضمير، والضمير المنصوب لا تستكن.

(٢٦٩) قوله [فان وفي.. اهـ] فإن كانت اسمية أو فعلية غير متصرفة أو طلبية لم يحتج إلى شيء مما يأتي، لأنها لا تقع بعد أن الناصبة، فلا تشبه المخففة بها.

(٢٧١) قوله [فالاسم كان] في كون اسمها ضمير الشأن المنوي لكن يجوز إظهار اسمها وإفراد خبرها كما في قوله: (كأن ظبيّةً تغطو)، أو على رواية النصب، وإذا كانت خبرها جملة فعلية متصرفة غير دعاء فصل بـ"قد" أو "لم"، لنلا يلتبس بأن الناصبة مع كاف الجر الداخلة عليه.

حاشية ابن القرداغي على القريدة.....

قوله [ومن يخفف] قضيته تساويهما في التخفيف، وهو ممنوع، عبارته في البهجة «لا تخفف لعل وأما لكن فإن خفت لم تعمل شيئا بل حرف عطف، وأجاز الأخفش ويونس إعمالها قياسا». انتهت.

[لا العاملة عمل إن]

(٢٧٢) قوله [كان لا..هـ] حملا على النظير، أو النقيض، لأنه لتأكيد النفي، وإن لتأكيد الإثبات.

قوله [في النكرات] لأنه بتقدير من الاستغراقية المختصة بها، وهو منقوض بنحو (قضية ولا أبنا حسن لها) وأول بانه على حذف مضاف لا يتعرف بالإضقة كمثل، وبأن المراد لا، فيصل لها بحملة على الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى".

قوله [ولي] الأولى (تلي) وشرط إعمالها سبقه كون لا نافية لا زائدة، وإلا لم تعمل. وكون منفيها نكرة جنسا غير منخول الجار، ولا مفصول عنها. وكون نفيه نصا في العموم، وخبره نكرة، فإن كانت لنفي الوحدة أو الجنس لا على التخصيص عملت كليس، أو أهملت وكررت، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت لا وكررت، وكذا إن كان الخبر معرفة وإن دخل على الاسم الجار خفضت. وكلام المصنف لا يفي بتمام هذه الشروط.

(٢٧٤) قوله [وواجب تأخير] وهذا الحكم مستفاد من قوله : وأول، بناء على أن الأمر للوجوب إلا أنه ذكره توطئة لقوله: أو ظرفا، ودفعاً لإرادة غير الوجوب، وذكر ذلك القول لئلا يتوهم من التوسع في الظروف جواز تقديمه.

قوله [مع همز] سواء كان للاستفهام أو كان مع لا للتوبيخ على الفعل الماضي والإنكار على الحال، أو كان للتمني، وحينئذ يكون بمعنى (أتمني)، فلا خير لها عند سبويه فيكون اسمها في محل المفعول.

(٢٧٥) قوله [حذف الخبر] أي ونذر حذف الاسم وإبقاء الخبر نحو: لا عليك، أي لا بأس عليك، وكذا حذفهما كقولك في جواب هل عليّ بأس: لا.

[ظن وأخواتها]

(٢٧٦) قوله [فعل القلب] عَرَّفَهَا في البهجة بأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل، فتنصبهما مفعولين لها، وهو منقوض بما إذا أخر فاعلها عن مفعوليهما، إلا أن يجعل البعدية رتيبة، أو يبنى على الغالب، وكذا بنحو "حسبت أن زيدا قائم" و"أن يقوم زيد" و"حسبت زيدا عمرا" إلا أن يجب بأن الكلام ليس على الحصر، فدخولها على غير المبتدأ والخبر غير قلاج، وبأنها أعم من الحقيقي والحكمي.

(٢٧٧) قوله [رعت] أي ظننت، فإن كان بمعنى (كفَّلَ) أو (راس) تعدى لواحد، تارة بنفسه وأخرى بالحرف، أو بمعنى (هزَّلَ) أو (سَمِنَ) فهو لازم، ويستعمل في القول الغير الصحيح كثيرا والصحيح قليلا. قوله [نرى] بمعنى علم، فلو كان بمعنى ضاع نحو: "نَرَيْتُ الصَيْدَ" تعدى لواحد. قوله [تعلم] بمعنى أعلم لا تعلم الحساب وإلا تعدى لواحد. و[هب] فعل أمر بمعنى ظن، بخلاف ما إذا كان أمرا من الهيبة أو من الهبة.

(٢٧٨) قوله: [جامدا] حال من وهب للاحتراز عن الذي بمعنى أعطى فبته غير جامد نحو: {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنِئَاءُ} (الشورد-٤٩-٥٠).

(٢٧٩) قوله: [أو ما استفهما] تفريق بينها وبين "كان" بأنها تدخل على مبتدئه هو اسم استفهام أو مضاف إليه ويقدم عليها نحو: أيهم ظننت أفضل، بخلاف كان، لعدم جواز تقديم اسمه عليه. قوله [سدت عنهما] مشعر بأنه لا حاجة إلى حذف المفعول بأن يقال معنى "علمت أن زيدا قائم" علمت قيامه ثابتا.

(٢٨٠) قوله [وسبق] إن حكم المفعولين في السبق وامتناعه وجوازه كحكم المبتدئه والخبر. قوله [والثاني كالثاني] قد يقال لو حمل المدخول في ما مر على الاسم والخبر لاستغنى عن هذا الشطر، ويدفع بأنه لو عمم لتوهم عدم جواز كون الاستفهام خبرا لكان، وليس كذلك حيث يقال: أين كنت.

(٢٨١) قوله [وهب تعلم جامدان] قال الدماميني : هذا مذهب الأعم في تعلم، وذهب غيره إلى أنها تتصرف وهو الصحيح وعليه يلحقها التعليق والإلغاء. قوله [فالغ] أي أبطال العمل لفظا ومعنى إبطالا جائزا، أي غير ممتنع، فلا يرد أن هذا الحكم لا يجري في مصادرهما، لأنها إذا تقدم مفعولاها أو أحدهما وجب الإلغاء لامتناع تقديم معمول المصدر عليه قال [لا في ابتداء] هذا صادق بنحو "متى ظننت زيدا قائما" والإعمال حينئذ راجح. قوله: [جودا] أي الإلغاء لضعفه بتأخره عن مفعوليه، بخلاف المتوسط، فإن الراجح تساوي الأعمال والإلغاء، وقيل يشترط في جواز الإلغاء عدم دخول لام الابتداء على الاسم، وإلا وجب وفيه أنه حينئذ من التعليق لا الإلغاء. قوله [وما حوى مستفهما] أي اشتمل على الاستفهام بالحرف نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، أو بالاسم مبتدأ نحو قوله تعالى {الْغُلَامَ أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحْسَنُ} (الكهف- ١٢) أو خبرا نحو: علمت متى السفر، أو مضاف إليه للمبتدأ أو الخبر أو غيرها، ويجوز "علمت زيدا أبو من هو"، لأنه مستفهم عنه معنى، والراجح نصبه، لوقوعه قبل المعلق.

(٢٨٤) قوله [ولو] أي الشرطية نحو (وقد علم الأوثام لو أن خاتما ... أراد ثراء المال كان له وفرا). ومن المعلقة كم الخبرية، ولم يذكره للعلم به من قولهم بأن لها الصدر كالاستفهام. (٢٨٧) قوله [ظن التهم] إضافة الدال إلى المدلول، وكذا الآتي والكاف في قوله [كعلم] للقران ثم الفرق بين العلمين أن علم العرف متعلق بنفس الشيء فهو بمعنى التصور نحو: علمت زيدا، والمتعدي إلى مفعولين متعلق باتصافه فهو بمعنى التصديق، وهذا التخصيص باختيار العرب، وإلا فيمكن العكس. قوله [ولاشين رأى في الحلم] لأنه كراى العلمية في الإدراك بغير الحس الظاهر.

(٢٨٨) قوله [حظر] أي ممتنع لانعدام الفائدة حينئذ، إذ لا يخلو أحد عن علم ما أو ظن ما، ومحلّه إذا لم يرد بظننت ظننت ظنا عجبيا أو عظيما، ولم يرد إعلام السامع بتجديد الظن أو إيهام المظنون لنكتة، وإلا جاز. ويجوز الحذف أيضا إذا قيد الفعل بظرف أو شبهه نحو: ظننت في الدار.

[مسألة]

(٢٨٩) قوله [الجمال] نبتة بصيغة الجمع على أنها أعم من الاسمية والفعلية، وتخصيصها بالثانية مردود بقوله تعالى {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم: ٣٠]. قوله [لا ما بمعناه] ونقض بقوله تعالى: [وَنَادُوا يَا مَلِكُ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ] (الزخرف ٧٧/٢٢) ويجب بانه على حذف القول (اي قالوا يا مالك).

(٢٩٠) قوله [المفرد مفعولا] سواء كان معناه جملة نحو: قلت حديثا، أولا نحو: قلت كلمة. وقد يقال هذا لا يجري في "قلت هنا حقا"، فبانه صفة المفعول المطلق، إلا أن يتجاوز في المفعول بتعميمه مما أقيم مقام. قوله [وفي غيرهما] اي وفي مفرد غيرهما. وقد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام، لأن المراد بالجملة في ما سبق أعم من أن يكون ملفوظا بجميع أجزائها، أو لا، فيشمل ما يقع بعده منقطع عن الجملة نحو: إذا ذقت فاما قلت: طعم مدامة. ويمكن الجواب بانه ذكره لأن المتبادر من الجملة المصرح بأجزائها فلا يشمل الشق الثاني.

(٢٩١) قوله [مقدرا] اي يقدر متم ذلك المفرد بالجملة، فتحكي. وقضيته قوله [حكي] وجوب سبق التلغظ به فتكون حكاية فنحو قول المصنف [أقول بعد الحمد والسلام.. الخ] مبني على التجوز أو سبق تلفظه بالمقول.

(٢٩٢) قوله [أن تلي] اي يقع بعد استفهام من غير أن يفصل بينهما أو يفصل بينهما لكن بمعمول له ولو جميع المفعولين نحو: أهنذا تقول زيدا ضاربا، أو ظرف ولو مجازيا وهو الجار والمجرور.

(٢٩٣) قوله [وكونه مضارع.. اهـ] عطف على قوله [تلي] بحسب المعنى، اي بشرط كونه مضارع المخاطب، و كلامه يوم كونه معطوفا على فصله فلو قال:% وإن يكن مضارع المخاطب) لكان أوضح.

(٢٩٤) قوله [وَحَالًا] اي يشترط كونه مضارع المخاطب للحال دون الاستقبال، ورده الأثير أبو حيان بأنه لم ينقل من غير هذا القائل. قوله [باللام] اي لأن اللام يبعده عن معنى الظن، فتقول في قولك أتقول لزيد عمرو منطلق للحكاية لا بمعنى

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

الظن. (٢٩٥) قوله [وحذف قول] اي حذف القول وإبقاء المقول كثير حتى قيل كناية عن كثرتة هو من حديث البحر كما هو عادة العرب للمبالغة عن كثرة شيء، واشتهر عنهم "حيث عن البحر ولا حرج" وحذف القول وإبقاء المقول قليل.

[أعلم وأخواتها]

(٢٩٦) قوله [ثلاثا] اي إذا كان منقولاً من علم المتعدي إلى مفعولين، لأن النقل يزيد به مفعول واحد. قوله [واری] اي ولو حلمية نحو قوله تعالى {إِذْ يُرِيكُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا} (البقرة- ١٦٧).

(٢٩٧) قوله [والغاء] اي الإبطال لفظاً فقط أو ومعنى فشمّل التعليق وهو غير جار في المفعول الأول فلا تعلق الفعل عنه ولا يجوز إلغائه.

(٢٩٨) قوله [إذ لا دليل] في "التصريح" الصواب كما قاله ابن مالك جواز حذف الثلاثة هنا ولو بدون قرينة لحصول الفائدة، إذ الشخص قد يخلو عن الاعلام بخلاف مفعولي علم وهو مخالف لما هنا.

[الفاعل]

قوله [الذ فرغ العامل.. ٨١] اقول فيه أبحاث: الأول: أنه شامل لبذل الفاعل وتلكيده، لأن المراد بالتفريغ التسليط عليه، وأنه شامل لنائب الفاعل لأنه قلم به العامل وهو المصدر المجهول وكذا المفعول به. والثاني: أنه غير شامل لنحو "ما ضرب زيد" وكذا "أقام زيد" مما فرغ العامل له لاتحاده معه. والثالث أن قوله [أو حصله] زائد لأن الضرب في نحو ضربت زيدا قائم بالمتكلم كالجلوس في جلست إلا أنه وقع في الأول على المقسم. ويمكن الجواب عن النقض بالأول بأن المراد التفريغ إصالة. وبالثاني بأن الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل لا المبني للمفعول، فحينئذ يندفع النقض بالمفعول به أيضاً. وبالثالث بأن العامل ما حصله الفاعل لأنه المنفي إلا أنه توجه إليه النفي. وبالرابع بأن المراد قيام المأخذ

الذي هو معنى مصدري وعن البحث الثالث بأنه أراد التنبيه على تقسيم العامل إلى المتعدي واللازم، فليتأمل .

(٣٠٠) قوله [تأخير] اي عن عامله لكونه كالجزء منه فما يوهم التقديم يجعل مبتدأ نحو: زيد قام، أو فاعلا لمحذوف نحو: {وَإِنْ أَخَذَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} (التوبة- ٦).

قوله [الزم ستره] اي الزم ستر ضمير راجع إلى متقدم ولو حكما كما في قوله ﷺ: (وَلَا يَشْرَبُ الْخَمْرَ جِنَّ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (بخارى) اي لا يشرب الشارب ويؤول كل فعل لا يتضح فاعله بإسناده إلى مصدره سواء أبقى الفعل على معناه أو حمل على معنى يمكن إسناده إليه نحو قوله : {ثُمَّ بَدَأَ لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ} (يوسف- ٣٥). اي بدا لهم بداء. ومنه قول المصنف: دار وتسلسل اي وقعا.

(٣٠١) قوله [لا تستكر] أقول رد المصنف في البهجة حذف فاعل المصدر فقال: فيه نظر اي لأن هذا المصدر في معنى الفعل فيتحمل الضمير. ثم ظاهر كلامه حصر مواضع حذف الفاعل في هذين فقط وليس كذلك، لأنه يحذف فاعل يكون حرف مَدَّ اتصل به ساكن نحو: ضربا أو ضربوا الرجل. ومنه فاعل الفعل المؤكد كاضربن، وفاعل الفعل المجهول، وفاعل وقع مستثنى منه في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا زيد، وفاعل فعل التعجب بقرينة نحو [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ] (مريم- ٢٨). وفاعل الفعل المؤكد نحو: ضرب ضرب زيد. والثاني في نحو: شتان بين زيد وعمرو، وفاعل قلما وطالا فهذه سبع مواضع، أولها شامل لأخير المصنف. ويمكن الجواب بأن مراده بفاعل المؤكد الفاعل المحذوف لالتقاء الساكنين مع قرينة وفاعل المجهول حذف مع عامله وهو جائز مع قرينة اتفاقا، لأن الفعل المجهول نائب من الكلام كالتائب عن الفاعل وفاعل (أبصر) ضمير مستتر فيه بعد حرف الجاز.

والفاعل في المستثنى المفرغ هو ما بعد إلا اصطلاحا وبأن المؤكد والمؤكد لاتحادهما يعتبر الفاعل لهما حتما على أنه يمكن شمول قوله [والفعل ذي التأكيد] على هذا. وفاعل شتان هو بَيِّنٌ باعتبار مفهومه ونحو: قلما، لكفه عن العمل بما ليس له فاعل حتى يقال بحذفه.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٣٠٣) قوله [وفعله] مبتدأ خبره قوله [جردا] وبه يتعلق [من علم اثنين]. ولو قال: (عامله إن يك فاعل بدا %) لكان أولى لشموله الوصف صريحا. وجاء قليلا عند الاسناد إلى الإثنين أو الجمع عدم التجريد وعليه (أكلوني البراغيث).

(٣٠٤) قوله [حيث عرفا] أي دلت عليه قرينة كما يحذف مع جميع معمولاتها معها نحو: نعم في جواب "اضرب زيد عمرا في داره". قوله [في مواضع] بأن وقع في المثل محذوف العامل أو فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى غيره نحو: {وإن أخذ من المشركين استجارك} (التوبة - ٦) ، أو إلى ملابسه نحو: هلا زيد قام أبوه.

(٣٠٥) قوله [وصل فاعل] أي بالفعل لأنه كجزئه وقد يقال هذا مغن عن قوله [وفصل مفعوله]، لأن وصل أحدهما يوجب فصل الآخر.

(٣٠٦) قوله [أو يسبق الفعل] جوازا نحو: زيدا ضربت، ووجوبا في ما له الصدر نحو: من أكرمت، وفي ما عامله بعد الفاء ولا منصوب له غيره مقدم عليها نحو: {وزبك فكبر} (المثدر - ٣). قوله: [اللبس] بأن كان إعرابهما تقديرية أو محكية ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، بخلاف "ضربت موسى سعدى".

قوله: [المضمر الم] أي لوقت وجود مضمر الم ونزل في الفاعل بأن اتصل به وعاد إلى المفعول كقوله تعالى {وإذ ابتلى إبراهيم ربه بكلمات} (البقرة - ١٢٣)، فتقديم المفعول واجب لنلا يعود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة.

(٣٠٧) قوله: [ما اضمرا] أي فقط فلا يرد نحو: "ضربتك" مما كنا ضميرين متصلين فبته حينئذ يجب تقديم الفاعل. قوله [ما حصرا] أي المحصور فيه عن غيره ويكون حينئذ من قصر الصفة على الموصوف.

(٣٠٨) قوله [وقيل لا] وجهه أن تقديم المحصور فيه بيلا، وإن لم يوجب اللبس كما في إنما، لكن يلزم منه قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير السكاكي، وقبيح عنده، ويلزم عمل ما قبل إلا في ما بعده وهو غير المستثنى وتابعه والمستثنى

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

منه وهو ممتنع. قوله: [إذ قصده] قضيته أن القول بالتأخير لخوف الالتباس وليس كذلك.

[النائب عن الفاعل]

(٣٠٩) قوله [عن قصد] أي لغرض معلوم لفظي كالإيجاز أو معنوي كالإبهام على السامع والتعظيم والتحقير. قوله [فليعط] هذا مشعر بأن جميع أحكام الفاعل لا يعطى لنائب ليس مفعولا به، وهو كذلك، لأن النائب إذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لم يجعل مبتداء بخلاف الفاعل.

(٣١٠) قوله [من باب كسا] أي ثاني مفعولين ليس مبتداء وخبرا في الأصل ولم ينصب أحدهما بحذف الجار فخرج باب ظن ونحو: اخترت الرجل زيدا. قوله [إذ لن يلبس] قيدها لثلاثة، وقد يستدل على أن إقامة ثاني ظن ممتنع مطلقا، بأنه متأخر رتبة عن المفعول الأول، فلو وقع مقامه صار متقدما رتبة، وبأنه متحمل لضمير الأول، فلو جعل نائبا لقدم فيعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة. ويمكن الجواب بأنه لا مانع من التقدم الرتبي لشيء على آخر، وتأخره عنه بجهتين، وأن كون الأول متقدما رتبة بحسب الأصل كاف لإرجاع الضمير على أنه لا مانع من تأخير ما هو نائب.

(٣١١) قوله [في ظن] قيده لامتناع كون ثاني كسا وأعلم جملة وظرفا. قوله [وثاني اختار] وهو ما حذف الجار عليه وإن تقدم لفظا، فالمراد الثاني رتبة وإن تقدم لفظا.

(٣١٢) قوله [وقابلا] مفعول [أقم] والقابل من الظرف النيابة هو المتصرف المختص، وهو ما فارق النصب على الظرفية والجر بمن، وخص بعلمية أو إضافة أو نحوهما، أو قيد الفعل بعمول آخر، ومن شبهه وهو المجرور ما ليس علة ولا متعلقا بمحذوف، ومن المصدر ما ليس تأكيدا ولا ملازما للنصب.

(٣١٣) قوله [والخلف.. اهـ] أي والخلف ثابت في جواب هذا الاستفهام، ومذهب البصريين تساوي الكل للنيابة.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٣١٤) قوله [ولا يكون] هذا منقوض بقوله تعالى {وَتَبَيَّنَ لَكُم كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} (ابراهيم- ٢٥) وظهر لي أقام زيد، ونحو "تسمع بالمعدي خير من أن تراه" ويجب عن الأولين بأن الإسناد حقيقة إلى مضاف محذوف، وهو لفظ الجواب، ولا بد من تقديره، وإلا لزم التناقض، لأن ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه. وعن الثالث بأنه في تأويل (سماعك).

[المضارع]

(٣١٥) قوله [ما عامله] أي ما هو عامله فصدر الصلة محذوف، ويمكن أن يكون عامل فعلا بمعنى عمل أي الذي عمل فيه.

(٣١٦) قوله [التجريد] أي لأنه يرد عليه أنه يجوز "يقوم زيد" و"سيقوم" و"الذي يقوم" و"كاد يقوم"، ولا يجوز "كأنم زيد وسقأنم، والذي قأنم، وكاد قأنما، ودفعه يحتاج إلى تكلف، هذا.

و قد يقال التجريد حاصل قبل التركيب مع الغير فلا يكون عاملا وإلا لزم العمل قبل التركيب. وقد يجب بأن المراد التجريد للإسناد ولم يذكره لأن الفعل لتوقف فهم مدلوله على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه.

قوله [الذ علا] صفة الاسم أي الذي علا على أخويه، ففيه إيماء إلى أن منشأ هذا القول، هو كون الاسم أصلا للفعل في الأعراب، ويمكن جعله صفة لقوله [وقوعه] وحينئذ يلزم منقلبه لقوله وجودوا لكن يدفع بلدني عنية.

[الكتاب الثاني في الفضلات]

[المفعول به]

(٣١٧) قوله [والنَّاصِبُ الْفِعْلُ] جملة معترضة ذكرها ردًا على أقوال هي: أن ناصبه الفعل مع الفاعل، أو الفاعل، أو المفعولية.

(٣١٨) قوله [وَالزَّمُوا تَقْدِيرَهُ] هذه في الحقيقة صورتان: إحداهما: كون المفعول لازم الصدر بنفسه أو بغيره نحو: عَلَّامٌ مَنْ أَكْرَمْتَ. وثانيهما: ما وقع عامله بعد الفاء أمراً نحو: {وَرَبُّكَ فَكَبِّرْ} (المحشر- ٣) ، أو جواب أمراً نحو: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا

تَهْزُ (الضحى- ١٠). فلو قل بدل هذين البيتين: (قَيْمَ وَجُوباً إِنْ يَتَّعِ مِنْ بَعْدِ فَا %
عَامِلُهُ أَوْ لَازِمَ الصَّنْوَ وَفِي) لَكُنِيَ.

(٣٢٠) قوله [إِنْ كَانَ أَنْ] أي ان المخففة المفتوحة ومعموليهما، أو ان المشتدة ومعموله، ففيه مسامحة، وهذا منقوض بنحو: أَمَا أَنْكَ فَاضِلٌ فَعَرَفْتُ، فينبغي تقييد "ان" بعدم كونه مسبوقاً بـأَمَّا. قوله [أَوْ مَفْعُولٌ مَجْزُومٌ] مفعول [يَعْنِ] أي يظهر معمول مجزوم، فإنه يمتنع تقديمه لأن لا يلزم الفصل بينه وبين الجازم، ولو قُتِمَ على الجازم أيضاً لجاز، وكلامه يوهم خلافه فيمتنع "لَمْ زَيْدًا أَضْرِبْ"، دون "زَيْدًا لَمْ أَضْرِبْ".

(٣٢١) قوله [بِالْخَرْفِ] أي بالحرف المصدرى ناصباً أو لا، خلافاً لمن خَصَّ المنع بالنَّاصِبِ، فلا يجوز "عَجِبْتُ بِمَا زَيْدًا أَضْرِبْ". قوله [وَاللَّامِ] الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، واللام مفعول (تلي) وكذا تالييه. و(تلي) معطوف على (وصل)، فيكون صفة الفعل، وهو معطوف على مجزوم أي إن كان معمول فعل تلي اللام، فيمتنع عمراً ليرضى زيد، لكن إذا كان مسبوقاً بـان جاز التقديم نحو: إِنْ زَيْدًا عَمَرًا لِيرَضَى، وكذا قد، وسوف، ومثلهما لام القسم، ورُبَّمَا وَقَلَّمَا، ونونُ التأكيد، فلو نكرها لكان أولى.

(٣٢٢) قوله [لَا ذَا بَعْتُهُ] قال الصبان: «لا يجوز حذف المفعول في الاشتغال نحو: زَيْدًا ضَرَبْتُهُ، والتنازع نحو: ضَرَبْتِي وَضَرَبْتُهُ زَيْدًا، ومفعول أكرمته في جاء الذي أكرمته في داره، لأن حذفه يوهم أن العائد ضمير في داره»، انتهى. فعلى هذا قوله "لَا ذَا بَعْتُهُ" معطوف على قوله "لَا جَوَاباً" وإشارة إلى باب الاشتغال. ولو قل: (..... % ذَا حَصَر أَوْ ذَا بَعْتُهُ.....) لكان أولى، وجعله إشارة إلى قول بعضهم أنه يجوز فيه: ذَا بَعْت.

(٣٢٣) قوله [وَالْأَصْلُ سَبْقٌ] أي سبق مفعول هو فاعل على مفعول ليس بفاعل، وسبق مفعول بلا واسطة جار على ما يكون بواسطته هو الأصل. وقد يمتنع لأمر ما مما سبق في باب المبتدأ والفاعل نحو: مَا أَغْطَيْتَهُ دِرْهَمًا، وما ضربت بالسوط إلا زَيْدًا. وقد يجب كما إذا كان (السوط) و(الدرهم) محصوراً فيهما في المثالين. قوله

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

[بَغِيرِ حَرْفٍ] في باب اختار، والمراد بيباه: كل فعل تعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بنزع الخافض. قوله [حَرَمًا] بصيغة التثنية أو المفرد، وحينئذ إما ماض وألفه للإطلاق، أو أمر أصله "حَرَمَنْ" - فقلبت نون التأكيد الفا في الوقف - فلو قال بدل قوله "أو ألزموا" (أو ألزَمَنْ) لكان أولى.

قوله [كَأَلَمِثْلِهِ] منها قولهم "كل شيء ولا شئمة حُرَّ" (أي افعل كل شيء ولا تفعل شئمة حر)، و "الكلاب على البقر" (أي أرسلها)، و "امراً ونفسه" (أي دع امرء مع نفسه)، و "أهلك والليل" (أي ادرك أهلك واسبق الليل). وقيل بعضها: من شبه المثل، ومن شبهه أيضاً قوله تعالى: {انْتَهَوْا خَيْرًا لَكُمْ} (النساء - ١٧١) (أي انتهوا عن التلث واتوا خيراً لكم).

[باب التحذير والإغراء]

(٣٢٣) قوله [تَحْذِيرًا] يطلق على المحذر بالفتح، وعلى كلام مشتمل عليه، وعلى إلزام المخاطب الاحتراز عن مكروه، والكل محتتمل لكن الثاني يحتاج إلى تكلف. قوله [إِذَا كُتِرَ..] يعني أن التحذير إذا كان بـ "إيّا" حذف عامله وجوباً مطلقاً، وإذا كان بغيره حذف وجوباً إن كرر نحو: الطريق الطريق، أو وقع العطف فيه مع ذكر المحذر نحو: إيّاك والأسد، أو بدونه نحو قوله تعالى: {نَاقَةُ اللَّهِ وَسُقْيَاهَا} (الشمس - ١٣)، وإلا حذف جوازا. ثم العامل في "إيّاك" يقدر مؤخرا إن جعل نفسه مفعولا به، لنلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين متعدي المعنى، وهو خالص بأفعال القلوب وما ألحق بها. ويقدر مقدما إن كان أمرا مأخوذا من الكلام بأن يكون معنى "إيّاك والأسد" (احذر تلاقي نفسك والأسد). قوله [كَذًا] أي مثل المحذر المغرّى به. وعرف الإغراء بأنه: إلزام المخاطب العكوف على ما يُحمد عليه، وهو صادق على نحو "أحسن إلى أبيك" مع أنه لا يسمى اصطلاحاً إغراء. ثم أنه لا يكون الإغراء إلا للمخاطب فنحو "علي زيداً" مؤول بـ (الزموني زيدا).

(٣٢٥) قوله [إِلَّا لِلْخَطَابِ] استثناء من المعطوف، لأن المغرّى لا يكون ضميراً أصلاً، هذا. ويكون المحذر منه غائباً نحو: فَلَا تُصْنَبْ أَخَا الْجَهْلِ ... وَإِيَّاكَ وَإِيَّاهُ.

[المنصوب على الاختصاص]

(٣٢٨) قوله [تقدير اعني] والجمهور ينصبونه بـ"أخص" المقتر. وذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المنقول من المنادى بـ"يا" مقدرة مجردة عن معنى النداء.

(٣٢٩) قوله [وذاك أي] إشارة إلى أن المخصوص هنا يكون لفظ "أي" و"آية" نحو: أنا أفعل أيها الرجل، واسما معرّفا باللام نحو: نحن العرب أفصح الناس، ومعرّفا بإضافة فهو ثلاثة أنواع ولم يذكر كونه علما لقلته. قوله [إلا لذي تكلم] قد يقال الوقوع بعده مشترك بين الأقسام فلو قال: (وذاك بعد مضمر أي وقل %) لكان أولى، لتوجه قوله [بعد مضمر] إلى ما حلف على أي وهو قوله [واسم بال الخ..] صريحا هذا. والمراد بالمضمر ما يخص الاسم الظاهر بأن يكون المراد بهما شيئا واحدا فيشمل نحو "نحن العرب".

(٣٣٠) قوله [وكالندا أي] أي أن "أي" عند كونه منصوبا على الاختصاص كأي عند كونه منادى في كونه مبنيا على الضم، ولزوم توصيفه باسم معرف باللام لازم الرفع، فالمراد بقوله الماز [ينصب] أعم من اللفظي والمحكي، ولكن يفارقه في أنه عار عن حروف النداء دائما، وفي عدم وقوعه أول الكلام، كما أفاده بقوله (بعد مضمر)، بخلاف أي المنادى.

[باب النداء]

(٣٣١) قوله [بحروف] متعلق بـ [تودي]. وقوله [والمقتر] جملة معترضة نكرة لنلا يتوهم أن قوله [بحروف] بيان الناصب، هذا. وعرف النداء بـ: طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا. ويتجه عليه أنه لا يشمل النداء في "يا الله" للزوم تحصيل الحاصل؟ وفي "يا جبال" لاستحالة إقباله؟ وفي "يا طير" لعدم صحة الطلب منه؟ وأن (أدعو) خبر، والنداء إنشاء فلا يصح النيلية؟ ويجب عن الأول بأن المراد من الإقبال أعم من المجازي المقصود به الإجابة ونحو "يا جبال" و"يا طير" مجاز، لأن في المنادى استعارة مكنية وحرف النداء تخيل. وعن الثاني بأن "ادعوا" نقل إلى الإنشاء.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٢٣٣) قوله [و وا لمندوب] اي غالبا، فلا ينافيه ما قاله الرضي من انها قد تستعمل في النداء المختص. قوله [وانما] كلمة "ما" كافة. و [نصب] فاعل [ظهر]، او موصولة، فيكون اسم إن. وقوله [نصب] خبره. ثم ما ذكره أولى من قول بعضهم: انصب مضاعفا، لأنه امر بتحصيل الحاصل، ولأنه إن أريد النصب اللفظي انتقض بنحو {يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ} (الشعراء- ٨٨) مما بينى على الفتح، وإن أريد أعم من المحلي فلا يصح مقابلته بالمفرد المعرفة إلا أن مراده: أبقه على نصب كان له. قوله [وشبيهه] اي بأن اتصل به ما هو متمم معناه. واحترز بقوله [معتبر] عن المركب المزجي ونحوه.

(٢٣٤) قوله [نكرة لم تلصق] نحو: يا رجلا خذ بيدي، ومثل له بنحو "يا غافلا والموت يطلبه" وفيه أن الواو للحال فهو من شبيهه المضاف.

(٢٣٥)- قوله [واختلفوا في المجتبى] فالمختار عند سيبويه الضم مطلقا لأنه الأكثر استعمالا. وعند المبرد النصب رداً إلى أصله. وعند ابن مالك ضم العلم ونصب النكرة لشدة شبه الأول بالضمير دون الثاني. قال المصنف: وعندي عكسه إذ لو نصبت النكرة لالتبست بالنكرة الغير المقصودة بخلاف العلم. وفيه أنه لا يفيد اختيار نصب العلم فلا يتم التقريب، فالأولى أن يزيد، ولأن الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الاسم وهو الإعراب أولى ما لم يمنع مانع.

(٢٣٦) قوله [وجاز حذف الحرف] نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} (يوسف- ٢٩) ، واعترض بلزوم حذف الناقب والمنوب عنه وهو "ادعوا"؟ ويجاب بأن العوضية لا ينافي الحذف كما في إقام الصلوة. قوله [لا ما ينذب] اي لا يحذف الحرف معه، لأن المطلوب في المندوب والمستغاث مد الصوت. ولفظ الله لوجود ال فيه ندائه على خلاف الأصل فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل. والمتعجب منه كالمستغاث لفظا وحكما.

(٢٣٧) قال [ولا إشارة] ونقض هو بقوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلَاءِ تَقُولُونَ أَنْفُسُكُمْ} (البقرة- ٨٥) ؟ وعدم الحذف في اسم الجنس بنحو: أصبح ليل؟ ويجاب عن الأول بأن "هؤلاء" بمعنى الذين خبر "أنتم". والثاني بأنه شاذ. قال [أو معرئ] هذا مشعر

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

بأنه قسم مغاير، وليس كذلك، وتوضيحه أن اسم الجنس إن كان مبنياً للنداء لم يحذف منه حرف النداء عند البصريين خلافاً للكوفيين وإلا بأن كان غير مقصود فيلزم الحرف اتفاقاً بينهما خلافاً لبعض النحاة. فلو قال: (.....) % لو يكون مقصوداً كما الجل راو) لكان أولى، وحينئذ يكون "لو" تأكيدية.

(٣٣٨) قوله [خلف] قال ابن مالك: بجوازه قبل الأمر مستشهداً بقوله تعالى: (أَلَا يَا أَسْجُدُوا) (النمل-٢٥)، وكذا قبل الدعاء، و ردّ بأن "يا" للتنبيه. وقال أبو حيان: بمنعه معلاً بأن الجمع بين فعل النداء والمندى في الحذف إجحاف وفيه أن الحرف نائب عنه فهو في قوة الفصل فلا إجحاف.

قوله [وفصل الأمر] أي الفصل بين حرف النداء والمندى بفعل الأمر نحو: يا اضرب زيد قد نسبه الجلّ إلى الجودة، ففاعل أجاد الضمير العائد إلى الجلّ، أو هو بمعنى المجرد وفاعله ضمير المتصل.

(٣٣٩) قوله [وما اتصل] أي به فتوله [حرف] فاعل اتصل ومفعوله محذوف أي لا ينادي ما اتصل به حرف فلا يقال يا غلامك لأن المندى مخاطب واتصل حرفه به يناقيه.

قوله [ومعرف بال] أي لتلا يجتمع أداتا التعريف. ثم المراد المعرف ولو صورة، فلا يرد أن لفظ الله مما تعريفه بالعلمية، وكذا الجمل المحكية، والموصول المبدوء باللام كيا المنطلق زيد، ويا الذي في من سمى بهما فلا يصح استثنائها استثناء متصلاً.

(٣٤٠) قوله [إلا مع الله] ينبغي أن يستثنى المندى المشبه به فإنه يقال "يا الأسد اقبل" كما نقله عصار عن التسهيل، وكلمته لم يذكره تنبيهاً على أن المندى هنا محذوف (أي مثل الأسد) فليس من نداء ذي اللام حقيقة.

(٣٤١) قوله [بذي ال] متعلق بوصف و[رفعا] حال من ذي، أي وصف وجوبا بمعرف باللام مرفوعاً إذا لم يعرف اسم الإشارة بأن تكون الصفة مقصودة بالنداء وهو لمجرد الوصلة إلى ندائها.

(٣٤٢) قوله [أوأي] عطف على اسم الإشارة أي إن ينادى أي الموصوفة فلحذف ما أضيف إليه، وابنه على الضم، وعوض عنها هاء التنبيه التي تناسب النداء، واجعله موصوفا بمعرف باللام رافعا إياه نحو: يا أيها الرجل، أو صفه بالمشار به نحو: يا أيها الرجل، أو صفه بالذي وفروعه نحو: يا أيها الذي هادوا.

قوله [وبالمشار] الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، أي بالمشار به عاريا عن الكاف نحو: يا أي هذا.

قوله [والذي] أي وفروعه، فمن قبيل بيده الخير، أو المراد به الموصول المصدر بال العاري عن الخطاب نحو: [يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَلَ عَلَيْهِ الْبُكْرُ] (الحج - ٩).

(٣٤٣) قوله [وضم] أي المنادى، وافتحه إذا كان علما موصوفا بابن مضاف إلى علم آخر ولو جعل الابن بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا لمقدر تعيين الضم، فينبغي تقييد المثال بما جعل الابن فيه صفة. ومثل الابن "الإبنة" لا البنت فيلزم الضم. ثم إنه أشار بلفظ [زيد] إلى أن جواز الفتحة مخصوص بذوي الضمة الظاهرة فنحو يا عيسى بن مريم يقدر بالضم، لأن جوازه للتخفيف وهو لا يحصل بالتقدير.

قوله [ما ولي] أي لم يتصل بعلمين بالطريق السابق. والنفي متوجه إلى كل من القيد والمقيد، فحصل شقوق بل أزيد.

(٣٤٤) قوله [في سعد سعد الأوس] متعلق بالأفعال الثلاثة الآتية أي في ما تكرر المنادى المفرد ووقع بعد ثانيهما مضاف إليه نحو: يا سعد سعد الأوس ثانيهما نصبا لأنه منادى مضاف أو تابعه أو مفعول لأعني المقدر وافتح أولهما لأنه منادى مضاف إلى محذوف أو إلى المذكور والثاني زائد.

(٣٤٥) قوله [عمومه] فيجري الحكم السابق في نحو: يا ضارب ضارب عمرو، ويا غلام غلام زيد.

(٣٤٦) قوله [فعل.. هـ] مفعول [أم] فعل أمر بمعنى اقصد، أو نائب فاعله وهو ماض مجهول. قوله [والإناث] أي أم في سبب الإناث فعال، ففيه عطف على معمولي عاملين مختلفين بشرطه لكن مع تغيير الترتيب. ثم إنه يشترط في قياسيته

بناء فعل منادى أو اسم فعل كونه من ثلاثي مجرد كما أشار إليه بقوله [من ذي ثلاث] فلا يقال "دراك" من أدرك. وكونه تالما متصرفا كامل التصرف فلا يبنى قياسا من نحو "كان" و"نعم" و"يدع". قوله [والأمر] أي اسم الفعل بمعنى الأمر كفعل في سبب الإثبات في كونه مقصود البناء اطرادا من ذي ثلاث، فقوله (من ذي ثلاث) متنازع فيه.

(٣٢٧) قوله [وفل] كناية عن نكرة من جنس الإنسان، وكذا "فلة" فهما كنايةتان عن الرجل والمرأة. قوله [مكرمان] الأكثر بنائه للنم، فتقدمه على "ملامان" لشرفه. [هنا] للجمع المؤنث ومفرده "هنت" بسكون النون ومذكره "هن" ويستعمل لنداء المجهول ويتصرف فيه بحسب حال المنادى. قوله [هنا] قل ابن مالك: يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير يا هن وفرعيه، وفي التأنيث يا هنت وفرعيه، وقد يلي آخره ما يلي آخر المندوب فيقال يا هناه بسكون الهاء وكسرهما لاتقاء الساكنين وضمها تشبيها بها هذا، وليس هن هنا من الأسماء الستة لأنه كناية عن المنادى.

(٣٢٨) قوله [والميم بدل من يا] أي لا بقية جملة محذوفة هي: "أنا بخير" كما ذهب إليه الكوفيون لأنه مناف لقولهم: اللهم لا تؤمهم بخير، ولأنه يستلزم أن لا يقال "اللهم ارحمنا" قياسا على يا الله أمانا ارحمنا؟ ويمكن الجواب عن الأول بأن متعلتي الإثبات والنفي متغايران، وعن الثاني بأن الميم بعد حذف الباقي صار كالجزء فلا يعطف عليه كتاء الفاعل.

ثم إنه أخرج تبركا بالإبتداء باسم "الله" تعالى، وشددت ليكون كالمبدل في كونهما على حرفين. وقد يستعمل صيغة (اللهم) دليلا على الندرة، أو تمكينا للجواب في نفس السامع، كما يقال في جواب أزيد قائم: اللهم نعم، فلا يكون للنداء المحض.

[المندوب]

٣٢٩- [وكالندا المندوب] أي كالمنادى الغير المندوب المنادى المندوب إلا أن المنكر... (هـ) فصح التشبيه. قوله [لا يندب] لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصلب وهو منتف في المنكر والمبهم. ثم قضيته أن المنكر لا يندب ولو كان

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

متفجعا منه وليس كذلك فإنه يقال (وامصيتاه) وإن كانت غير مودته كما قاله الدماميني.

قوله [لا ما وصل] أي بما يزيل الإبهام نحو "وَأَمَّنْ حَفَرَ بَنَرَ زَمْزَمَاءَ"، وكلامه مشعر بجواز "والذي حفر بنر زمزماه"، وليس كذلك لامتناع جمع ال وحرف الندبة، فينبغي تخصيصه بالموصول الخالي عن ال.

(٣٥٠) قوله [والفا صله] ظاهره ولو كان آخره الفا وهاء فيجوز "واعبد اللهاء" لكن المذكور في التسهيل المنع للثقل. أي صله بآخر المنادى المندوب حقيقة أو حكما فيشمل (واغلام زيدا) أو المراد آخر ما تم به.

(٣٥١) قوله [وافتح] أي افتحه، وفي الضمير نوع استخدام لأنه أريد مما قبله الحقيقي ومنه المجازي وفي "افتح" عموم المجاز حيث أريد منه ما يعم الإبقاء حتى لا يلزم تحصيل الحاصل بالنظر إلى.... الصور.

قوله [فان يلبس] أي يقع اللبس بفتح ما قبلها يبقى على الحركة التي كانت عليها وتقلب الألف بحرف مجانس لها دفعا للبس فتقول في ندبة (غلامك) بكسر الكف و(غلامه) بضم الهاء "واغلامكه"، "واغلامهوه".

[المستغاث]

(٣٥٢) قوله [واجرر بلام] نبه به على أن اللام حرف جر. واختلف في متعلقه هل هو حرف النداء لكونه نائب المحذوف أو فعل محذوف؟ ولعل الثاني أولى. وما يقال: أن الفعل المحذوف (ادعوا) وهو متعد بنفسه فكيف عدّي باللام مندفع بأنه ضمن معنى الالتجاء وهو متعد باللام على أنه وارد على تقدير كون العامل حرف النداء، وكذا متعلق لام المستغاث به.

ثم المستغاث من أجله ليس منادى حقيقة، ففي قولهم: هو ما نودي لأجل استخلاص شيء منه أو استخلاصه من شيء مسامحة بل المنادى محذوف ففي (يا يزيد) بكسر اللام "ادعوك لزيد" فتحا خذا، لأن المستغاث به لكونه منادى واقع موقع كاف الخطاب ولم يبين مع كونه منادى مفردا معرفة لأن التركيب مع اللام أشبهه

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

بالمضاف، واختير اللام لمناسبة معناه وهو الاختصاص للاستغثة لدالاتها على أنه مخصوص بها، هذا.

وقد تكسر اللام هنا نحو (يا لي) مما ضم إلى ياء المتكلم كما تفتح لام المستغث من أجله في نحو (يا لك) مما ضم إلى كاف الخطاب، فكلامه مبني على الغالب وحينئذ يفرق بينهما بالقرينة.

قوله [وهكذا العطف بيا] أي خذ كالمستغث به في فتح اللام المستغث به المعطوف على آخرها لكون المعطوف مصاحبا للياء نحو (يا لزيد) و(يا لعمر)، لأن جره لكونه في صدره المنادى لا يتلبسه بالمستغث به وهو مدفوع بالمطف بخلاف ما إذا كان بدون الياء فإنه يجري على الأصل وهو كسر اللام.

قوله [وأعقب] أي جيء بآلف بدلا ومناديا للام المستغث به ولا يجمع بينهما، فلا تقول (يا لزيدا).

قوله [كذلك نو التعجب] أي كالمستغث به ذو التعجب، أو كالمذكور، فيجوز في نحو (يا للعجب) فتح اللام باعتبار الاستغثة به مجازا، كأنه قيل (يا عجب احضر فهذا وقتك)، وكسره باعتبار الاستغثة من أجله كأنه قيل (ادعوك للعجب).

[مسئلة في ترخيم المنادى]

(٣٥٤) قوله [والتلو] مبتدا خبره حذف معه ولو قل: (وَالْيَكُوْ مَدًا زَائِدًا وَقَبْلَهُ أَكْثَرُ مِنْ اثْنَيْنِ يَخْذِفُ مَعَهُ) (وَالْخُلْفُ فِي مَثَلِ هَاءٍ يُوجَدُ وَعَجَزَ الْفَرْجُ كَذَاكَ الْعَنْدُ) لكان أخص وأوضح وأسلم عن التكلفات.

(٣٥٨) قوله [وبعضهم] يوهم عبارته اتحاد المانع لكل مع أن المانع لحذف عجز المزج أبو حيان مطلقا وأكثر الكوفيين، وللثاني الفراء.

(٣٥٩) قوله [مدغما] أي ما كان مدغما قبل الترخيم. ثم الظاهر من كلامه اختيار مذهب الفراء من التحريك مطلقا مع أن التعليل بالفرار من التقاء الساكنين لا يجري

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

في بعض أفراد ما إدعاه فللايق تقييده بما كان قبله ألف كـ (محمار) علما. قال الشارح وحيث حرك فبالحركة التي كتبت في الأصل فإن لم يكن فبالفتح أو الكسر.

[المفعول المطلق]

(٣٦٦) قوله [كل وبعض] الأولى كلا وبعضا، لئلا يتوهم عطفهما على مضائقه وكون العاطف محذوفا.

[المفعول له]

(٣٧٦) قوله [اتحد] المراد من الاتحاد في الزمان: اتصال آخر أولهما بأول آخرهما وبالعكس - أي اتصال آخر الآخر بأول الأول - ووقوع المفعول في زمن الفعل فيشمل نحو: (ضربت للتأديب)، و(جنتك خوفاً)، و(قعدت جُبناً).

(٣٧٧) قوله [والأقدمون] وتمسكوا بقوله تعالى: {يُرِيكُمْ النِّزْقَ خَوْفًا وَطَمَعًا} (الرعد- ١٢)، وأجيب بالتأويل بالإخافة والإطماع. ولك أن تجعلهما حالين من المخاطبين، وليس لك أن تقول هما مفعولان للرؤية المتضمنة في (يرىكم) إذ لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية، لأنهم لا يرون لأجل الخوف بل الله يريهم هذا. ثم إنه مثل للمفعول له بـ (ضربت للتأديب) واعترض بأنه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب عين الضرب؟ ودفع بأن المراد بالتأديب أثره أي إرادة التأديب أو للتأديب وإن اشترط الاتحاد وفيه أن الضرب علة التأديب فيلزم جعل المفعول علة المفضى إلى تقدم الشيء على نفسه، ويدفع بأن وجود الضرب علة له، وتصورها علة للضرب كما هو شأن العلة الغائية مع المفعول.

(٣٨٠) قوله [والمنع في الحالين] أي ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا أو مجرورا فـ (لتعتدوا) في قوله تعالى: {وَلَا تُنْفِكُوهُمْ ضِرَارًا لِّتَعْتَدُوا} (البقرة- ٢٣١) مفعول له لـ (ضرارا)، ولك أن تجعله مفعولا له لـ (تمسكوهن) ويجعل ضرارا حالا.

[المفعول فيه]

(٣٨١) قوله [ضمننا] إن كان الضمير راجعا إلى أحد الأمرين المستفاد من (أو) فالألف للإطلاق، وإن كان راجعا إليهما فالألف للتثنية. و (أو) الفاصلة بمعنى (الواو) الواصلة.

قوله [باطراد] احتراز عن نحو {وَتَزْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} (النساء - ١٢٧) ، إذ التضمن لخصوص المادة لا يقال يخرج بقوله: وقت، أو مكان، لانا نقول النكاح مكان وهمي.

(٣٨٣) قوله [وفقا] و لم يكتف بالموافقة معنى كما في "قعدت جلوسا" عند من لم يفرق بينهما لكون النصب هنا خلاف قياس بخلافه.

(٣٨٤) قوله [كذاك ما دل] هذا مبني على مذهب من قال بكونه من المعين لأنه معلوم المقدار، أو على مذهب من قال بأنه مبهم حكما إن أريد بالمبهم في السابق الحقيقي، وأما على مذهب القائل بإيهاميتها لكونه مجهول الصفة فلا حجة إلى نكره.

(٣٨٥) قوله [مصادر ثابت عن استناد] أي مثل مصادر ثابت عن المستند أعني المضاف، لا هو مصادر حتى يشمل الصفة كـ "جلست طويلا"، والعدد كـ "عشرين ستة"، والكل والبعض المضامين إلى الظروف كـ "كل اليوم أو بعضه".

(٣٨٧) قوله [وما بظرف] أو به وبشبهه حتى يندرج فيه المجرور بمن فقط.

(٣٩٠) قوله [لمكان القرب] أي غير البعد فيعم الحضور والقرب وكل إما حسي أو معنوي فالأقسام أربعة نحو: {فَلَمَّا رَأَتْهُ مُسْتَقَرًّا عَجْدَةً} (النمل - ٤٠) ، {وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَىٰ عِندَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَىٰ} (التجم - ١٢-١٣) ، {وَقَالَ الَّذِي عِنْدَهُ عِلْمٌ مِنَ الْكِتَابِ رَبِّ ابْنِ لِي عِندَكَ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ} (النمل - ٣٠) ، وفي الأمثلة لف ونشر مشوش بالنظر إلى الشقين الأولين ومرتب بالنظر إلى الأخيرين.

(٣٩١) قوله [كذا لدى] ومما يفرق به بينهما أن "لدى" مختص بالحضور دون "عند"، فلا يقال: لدى مال، إذا لم يحضر، ويقال (عندي) بشرط كونه في حيازتك.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

(٣٩٢) قوله [أما لدن..إهـ] بنيت لتضمنها معنى (من). ومن الداخلة عليه في الصورة تأكيد وليس لك أن تقول لأن وضع بعضها وضع الحرف لعدم جواز تفرع بناء الأصل على الفرع لأنه حاصل بعد بنائه. وقيل لأن الواضع إنما يضع وضع الحرف ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مبنيا لمشبهة الحرف فهو لا يصلح وجها للبناء، ودفع بالمنع لجواز أن يكون الوضع لطلب الخفة ومبنيا عليه.

(٣٩٣) قوله [في غدوة من بعد نصب ..إهـ] وهل هو على التميز أو على الخبرية لكان المحذوفة أو على التشبيه بالمفعول تشبيه (لدن) باسم الفاعل في ثبوت النون تارة وحذفها أخرى أقوال ويضعف الأخير سماع النصب مع الحذف.

(٣٩٤) قوله [لاتصوب] إذ هو من العطف على التوهم إذ ليس (غدوة) في محل الجر.

(٣٩٥) قوله [حالا] بمعنى جميعا وفرق بينهما بأن (معا) تدل على اتحاد الوقت بخلافه وذلك عند عدم القرينة فلا يرد قول إمرئ القيس: (مَكْرٌ مِفْرٌ، مُقْبِلٌ مُدْبِرٌ مَعَا...).

قوله: [وساكننا] لو قل: (.....) % بنائها على السكون ما امتنع (لكن أوضح).

(٣٩٧) قوله [في الزمان] لمشاركتها في دلالة الفعل على كل وقوع كل تأكيدا له نحو: ضربت ضربا، و[سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا] (الاسرى- ١) على مذهب من يقول بالتجريد.

[الظروف المبنية]

(٢٠١) قوله [ولا يليها اسم الخ..] أي ويتبع في الاسمية أن يكون عجزها فعلا ماضيا.

(٢٠٢) قوله [وللملحاجة] أي بعد بينا وبينما كقوله: فَبَيْنَمَا الْعُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

يستفاد منه أنه حين كونه للمفاجأة قبل بكونه زائدا وليس كذلك، فالصوب أن يقول: بعد المفاجأة أقوال، ثم يقول: وقيل: ليست للمفاجأة بل هي زائدة.

(٢٠٣) قوله [وقل أن تخرج..هـ] نحو قوله عليه الصلوة والسلام لأم المؤمنين عاتكة - رضي الله تعالى عنها- «إني لأعلم إذا كنت راضية عني»، وقوله تعالى: {وَإِذَا زَأَا تَجَازَى} (٢)، وقوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} (الليل- ١) ومن أنكر الخروج عن الظرفية قال (إذا) في الحديث ظرف لمحذوف (أي اعلم شأنك إذا)، الحديث.

(٢٠٤) قوله [والناصب الشرط راوا] والاعتراض بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف مدفوع بمنع الإضافة حينئذ والأكثر أن العامل هو الجزاء، ولا يرد أن اقتران الجواب بالفاء وإذا مانع لأن الظرف يتوسع فيه.

(٢٠٩) قوله [واضف لجملة] وشرط الاسمية أن لا يكون خبرها فعلا ولكونه استحسانا بدليل جواز الرفع في (جَلَسْتُ حيث زيدا أزا) مع ترجيح النصب لم يذكره.

[المنصوب على التوسع]

(٢١٢) قوله [أو ما لثلاث..هـ] إذ لم يسمع المتعدي لأربعة حتى يجعل مشبها به.

قوله [أواشئين] إذ المتعدي إلى ثلاثة فرع، فلا يجعل مشبها به للأصل.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

[المفعول معه]

(٢١٥) قوله [يسابق الفعل] فيه ردّ على من يقول أن الناصب الواو، وذلك لأن كل حرف مختصّ بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجزّ كحروفه.

وفي هذا البيت إيماء إلى وجوب تقديم الناصب عليه وعدم الفصل بين الواو ومدخوله لأنهما بمنزلة الجزّ والمجرور.

(٢١٦) قوله [إن صلح العطف] إن أراد أن نصب المفعول معه قياس حين صحة العطف كما هو مذهب ابن جني ففيه أنه ينتقض بـ (كل رجل وضيعته) حيث يتعين العطف، وبـ (ما صنعت وزيدا) لتعين النصب. وإن أراد أنه قياس حين صحته مع المعية لا يفصح به قوله (وحيث لا يصلح مع والعطف) - أي في الشطر الأول من البيت الآخر في هذا الباب - ففيه أنه يلزم أن لا يكون النصب في الثاني قياساً، تأمل.

(٢١٧) قوله [والعطف بعد مفرد] في الشرح نحو: (كل رجل وضيعته)، أقول هذا إنما يصح إذا قدر الخبر "مقترنان" إذ لو قدر مقترن قبل وضيعته فبن قيل: (كل رجل موجود هو وضيعته) جاز النصب، وإن قيل (موجود وضيعته) وجب.

قوله [لم يتضمن شبه فعل] نحو (أنت أعلم ومالك) وليس لك أن تقول (اعلم) عامل فيه لأنه شبه فعل لأن المراد به شبهه في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به. وقوله [والعطف بعد مفرد] بيان للقسم الأول من الأقسام الخمسة للباب وهو ما يجب فيه العطف لأن الجعل عمدة أولى من الجعل فضلة، ولأن الأصل في الواو العطف نحو {اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ} (البقرة - ٣٥) لا يقال هو معمول لمحذوف لأن الأمر لا يعمل الرفع في الظاهر (أي ليسكن) لانا نقول يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

(٢١٨) قوله [والنصب حتم] أي الثاني: ما يجب فيه النصب وهو قوله (والنصب..إله).

(٢١٩) قوله [والعطف رجح] أي الثالث: ما رجح فيه العطف.

(٢٢٠) قوله [والنصب رجح] أي الرابع: ما رجح فيه النصب.

(٢٢١) قوله [وخيف فوت القصد..هـ] يفهم منه أن وار العطف لمطلق الجمع، ووار المفعول معه للمعية ومن وجوه الفرق وجوب المشاركة في الحكم في الأول دون الثاني كـ (استوى الماء والخشبة)، ووجوب عدم الفصل بين الثاني والمفعول بخلاف الأول والمعطوف.

قوله [وإن تؤكد جاز..هـ] أي الخامس: ما يستوي فيه العطف والنصب.

[المستثنى]

قوله [المستثنى] وهو المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقاً أو تقديراً من منكور أو متروك لفائدة. والمراد بالمخرج: المظهر الخروج بإلا فهو من ذكر العام وإرادة الخاص، لأن عموم مرادتنا ولا لا حكماً، وقرينته لفظية لا من العام المراد به الخصوص حتى يكون مجازاً. ^{مماوياً}

٢٢٣- قوله [فانصب] أي وجوباً بناء على أنه الأصل في الأمر. واعترض بجواز الإبدال في قوله تعالى: {فَشْرَبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا} (البقرة- ٢٤٩) بالرفع؟ ودفع بأن الكلام منفي لبأنه في معنى (لم يكونوا مني إلا قليل) بقرينة {فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي} (البقرة- ٢٤٩)، وفيه أن النفي التأويلي غير معتبر كما منتقله، فالأولى أن يقال: (قليل) مبتدء، خبره (لم يشربوا) المحذوف.

٢٢٤- قوله [ببديل] بدل بعض. واعترض بأنه مثبت، ومتبوعه منفي مع أنه يجب التطابق بين البديل والمبدل منه ليصح وضعه موضعه؟ ودفع تارة بأن البديل هو المقصود بالنسبة والاختلاف بهما اختلاف في الحكم، وأخرى بأن البديل مجموع إلا زيد مثلاً وهو يصح إحلاله محل المبدل منه ولا يرد أن الرابط مفقود هنا مع أنه محتاج إليه لأن (إلا) رابط وخصوص الضمير غير لازم وأورد أنه لا معنى لإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر، ودفع بأنه ليس الكلام بحسب اللفظ إلا واحداً والاثني عشر بحسب المال والبديل أمر لفظي.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

٤٢٧ - قوله [وإن تكرر لا لتوكيد] فائدة: الاستثناءات المتعددة إن تعاطفت فهي للمستثنى منه أولاً، وإلا فكل لما يليه ما لم يستغرقه وإلا فإن استغرق كل بطل وإن استغرق غير الأول ما يليه عاد الكل إلى الأول وإن استغرق الأول فالأقيس بطلانه والعبرة بما بعده، والظاهر أنه إذا استغرق غير الأول ما يليه والمستثنى منه الأول لا يعود كل إليه بل ما قبل المتغرق فقط وهو باطل وكذا ما بعده إن استغرق وإلا فالأقيس صحته والمستثنى الأول في الكلام الموجب واجب النصب كالأوتار والقيلس في الشفع النصب والرفع على البذل عند الوضع لأنه غير موجب، وردّه عصام بما قاله من أن النفي التلويح لا يعتبر فلا يجوز (مات الناس إلا الأنبياء) بالرفع بتلويح لم يعش ومن أن المستثنى لا يبدل غير مرة فيتعين النصب في ما عدا الأول هذا. ثم في الكلام المنفي يكون بالعكس.

٤٣٠ - قوله [إن فعل خلا] أي سبق إلا نحو {مَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ} (الحجر - ١١). ولم يشترط في دخولها على المضارع شيء، لأنه مشابه للاسم، والأصل في إلا دخولها عليه. واشترط في الماضي إما تقدم فعل منفي نحو: ما أنعمت عليه إلا شكراً، أو اقترانه بـ"قد" ليقربه عن الحال المشابه للاسم نحو: ما الناس إلا قد عبروا.

٢٣٥ - قوله [واسما كنتزيه] وزعم بعض أنه اسم فعل بمعنى (انبرء) أو (برئت) وردت بأنها يعرب في بعض اللغات بدليل لحوق التنوين بها، وفيه أنه فليكن للتنكير كما في صيه.

٢٣٩ - قوله [كغير عن] وقيل: يجيء بمعنى (من أجل) كما في قوله صلى الله عليه وسلم {أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالصَّادِ بَيِّنَاتٍ مِنْ قُرَيْشٍ}، وأول بأنه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح.

[مسألة]

٤٣٧- قوله [مجئها صفة] أي لا للاستثناء عكس إلا وحينئذ يعرب كالموصوف لا كمخول إلا.

قوله [وحملوا] أي حملوا كلمة (إلا) على (غير) إن كان موصولا بغير المعرفة أي النكرة ووجه حمل كل منهما على الآخر اشتراكهما في معنى المغايرة وإن كتبت في إلا بالنفي والاثبات وفي غير بالذات والصفة.

٤٣٨- قوله [بشرط ذكره] ومما فرق به بينهما أنه يجوز في تابع مدخول (غير) مراعاة المعنى لا للفظ بأن يقال (ما قام غير زيد وعمرو) بالرفع والجر بخلاف تابع مدخول (إلا) فإنه لا يجوز فيه إلا مراعاة اللفظ وفيه أنه صرح عصام الشارح بجواز مراعاة اللفظ والمعنى في تابع مدخول كل منهما.

[الحال]

٤٤١- قوله [فضلة] بخرج النعت والتميز في نحو "له دره فارسا"، والمراد بالوصف أعم من الحقيقي والتأويلي فشمّل الجملة والحال الجامد لتأويل كل بالمشتق. والمراد من الفضلة أنه ليس بركن من الكلام، وليس المراد به ما ليس موقوفا عليه الكلام، فلا يرد قوله تعالى {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُتَاتَى} (النساء- ١٠٢). ولم يزد منتصب لئلا يرد أن هذا التعريف دوريّ لأنه تعريف بالحكم وهو يتوقف على تصور المحكوم عليه حتى يحتاج إلى الرفع بأن الحكم متوقف على تصوّره بوجه ما، لا بالحد، أو بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو جملة معترضة.

٤٤٣- قوله [لوصفه] أي عند توصيفه، ومثله الدال على الترتيب ك: ادخلوا رجلاً رجلاً.

٤٤٤- قوله [أو نوع] ك: هذا ملك ذهباً، ومثل التشبيه: هذا زيد أسداً، إن جعل التقدير (كاسد)، وإلا ففيه مجاز مرسل من نكر الملزوم وإرادة اللازم أعني: الشجاع، أو استعارة مصرحة بجعل الأسد استعارة عن الرجل الشجاع، وحمله على زيد قرينة على مذهب السعد، وعدّ مما ينتفي الاشتقاق لأجل كونه دالا على عدد

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

نحو {قَتَمَ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} (الاعراف - ١٤٢). ثم إنه يمكن تأويل الكل بالمشقق أعني: متصفا بصفات البشر ومماثلي علي حمار ومتاصلا ومتفرعا ومصنوعا ومسعرا ومناجزة ومنوعا ومشبهها ومطورا بطور البسر مثلا ومعدودا.

٤٤٥- قال [فلول] نكرة أو معرفة لكن وقوع الثانية حالا قليل ك: أرسلها الجراك أي معاركة لا معتركة كما قيل لأن العراق مصدر المفاعلة.

٤٤٧- قال [وزهير شعرا] أي بعد خبر مشبه مبتدئه نحو: أما علما فعالم، والتقدير: مهما يذكر أحد في حال العلم فالمذكور عالم. قوله [ليست بحال] لمجيبه على خلاف الأصل، ولأنه بمنزلة النعت، والنعت بالمصدر غير مطرد. واعتراض بأن غاية ذلك ارتكاب المجاز ويكفي فيه سماع النوع، ويدفع بأن هذا اصطلاح النحاة لا البيهقيين وبأنه مبني على اشتراط ورود السماع بالشخص.

٤٤٨- قوله [ولا تعرفه].. [هـ] للالتباس بالصفة حال النصب. والكوفيون قالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح التعريف نحو: زيد الراكب أحسن منه الماشي، وإلا فلا.

٤٤٩- قوله [صاحبها].. [هـ] لأنه مبتدأ في المعنى فحكمه حكمه.

٤٥٠- قوله [والمفعول].. [هـ] الوار بمعنى أو، وليس لمنع الخلو لمجيبه من المبتدأ، ولا لمنع الجمع لقولنا: ضربت زيدا قائمين، ولا لهما، وهو ظاهر، فظهر من هذا أن انحصار المنفصلة في الحقيقة وماتعة الجمع وماتعة الخلو باعتبار الأقسام المشهورة إذ قولنا: زيد إما قائم أو كاتب ليس أخذا.

٤٥١- قوله [مضافه العامل] أي من حيث أنه كالفعل، فلا يرد أن كل مضاف عامل فيه على بعض المذاهب. ووجه الاشتراط أن اتحاد الحال وصاحبها علما شرط وعلى الأول العامل فيهما المضاف، وعلى الأخيرين عامل المضاف بناء على أنه في حكم المضاف. وقال أبو حيان: (حنيفا) حال لملة في ملة إبراهيم حنيفا، و(إخوانا) في قوله تعالى {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍّ إِخْوَانًا عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ} (سورة الحجر: ١٥/٣٧) منصوب على المدح.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

٤٥٢- قوله [أو بالحرف] والتمسك بقوله تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَلَفًا لِلنَّاسِ} (سبا: ٢٨) مردود بأن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة. ورد ابن مالك بأن إلحاقها لها مقصور على السماع ولا يلقي غالباً إلا في إبنه المبالغة.

٤٥٥- قوله [وتمن] وبقي حرف التنبيه والترجي نحو: ها أنت زيد قائما، والاستفهام المقصود به التعظيم أن جعل جارة في (يا جارِتا ما أنت جارة) حالا لا تمييزاً، والنداء نحو: يا أيها الرجل قائماً، وأما في (أما علما فعلم).

٤٥٦- قوله [بل أوجبوا] لنلا يلتبس حال المفضل بالمفضل عليه كما في صورة تقديمهما وتأخيرهما، ومثله زيد قائماً كعمرو قاصداً.

٤٥٧- قوله [بالاسم أخبر] أي واجعل الظرف حالا.

٤٥٨- قوله [فالحال اختر] أي واجعل الظرف خبراً، وكان وجه ذكر هذه القاعدة هنا أن أحدهما إن جعل خبراً يكون الآخر حالا، تأمل.

٤٥٩- قوله [وعدّد الحال] لأنه عرض قائم بذاتها كالخبر والصفة، وفيه ردّ على من زعم أن الحال لا يكون متعدداً زاعماً أن العامل الواحد لا ينصب حالين، وما يتوهم محمول على الصفتية أو على الحالية المتداخلة مستثنياً أفعال لأنه كعاملين بتضمنه معنى المفاضلة لأن ما استدل به من قياسها على الظرف مردود بأنه قياس مع الفارق إذ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين محل بخلافه في حالتين.

٤٦٠- قوله [وقد يجيء موطياً] أي ينقسم بحسب القصد بالذات وعدمه إلى المقصودة والموطنة وهي الجامدة الموصوفة نحو {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا} (مريم- ١٧-١٩). وبحسب التبیین والتوكيد إلى المبينة والمؤكدّة وهي التي يستفاد معناها بدونها نحو: {وَلِي مُذَبِّرًا} "القصص- ٣١".

قوله [فالمبتدا عامله.. الخ] وفي الكل نظر أما في الأول فلأن عمل الضمير والعلم في أنا أو زيد أبوك مما لم يسع نظيره على أنه يستلزم جواز تقديمه على الخبر مع أنه ممنوع لعدم تمام الجملة، وأما في الثاني فلأنه إن عبر عن زيد أبوك عطوفاً بعرفته في حال كونه عطوفاً فلا معنى له وإن عبر بعلمته عطوفاً يكون مفعولاً

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

ثانياً، وأما في الثالث فلان التسمية في انا موسى محققاً لبت وقت المحققة على انه يستلزم التجوز وغير حائز في ما هو الحق مصدقاً، فالأولى أن يجعل العامل في معنى الجملة.

٤٦٢- قوله [وقد يجيء مقدر] اي الحال إما مقدر نحو: "مررت برجل معه صقر صائداً به غدا" اي مقدرًا تلك، ومنه {انخلوها خالين} (الزمر- ٧٣) ، او مقارن نحو: هذا بعلى شيخنا، او محكي نحو: "جاء زيد أمس راكباً". وايضاً إما حقيقي او سببي نحو: مررت بالدار قاعداً سكانها. وايضاً إما مفرد او مركب نحو: هو جاري بيت بيت، وتفرقوا ايادي سباً.

٤٦٣- قوله [مخبره] اي جملة خبرية غير تعجبية ولا مصدرية بحرف تدخل على المضارع المستقل.

٤٦٤- قوله [او بمضارع ثبت] اي مثبت مبتداً به، فإن صدر بمعموله ارتبط بالواو نحو {واياك نستعين} .

٤٦٥- قوله [او ينفي بلا] او بـ"ما" لا بـ"لم" و"لما" لأن مدخولهما لإفادته المضى بقرب من الماضي الجائز الاقتران بها .

[التمييز]

٤٧٢- قوله [كفاعل.. الخ] اي كما يجب نصب تمييز هو فاعل في المعنى لأفعل ويمتنع جزه.

[مسئلة]

٢٨٨- قوله [وصغ من اثنين.. الخ] اي من مادته إذ الاشتقاق من الهيئة معها وإن كان مسلماً في الثانية لكنه ممنوع في الأولى، وهو (ثني) مصدر (ثنيته)، وكذا البراقى. وأفعالها إن كانت لامها حرف حلق فمن باب منع، وإلا فمن باب ضرب. واعلم أن الاشتقاق هنا لكونه اشتقاقاً من اسم الجنس سماعي إن قيل بالاشتقاق من العدد، وإلا فلا.

قوله [فصاعداً إلى عشرة.. هـ] واعلم أن استعمال المصوغ منها مع غير العشرة ثلاثة أشار إليها بالأبيات الأولى، ومعها كذلك أشار إليها بتاليها، ومع العشرين واحد بيته بالسادس.

٢٩٠- قوله [وإن ترد جعل الأقل] والفرق بين هذا الشق وبين السابق في صورة الإضافة إن هذا إضافة إلى المفعول وذلك إضافة الجزء إلى الكل فيكون المضاف بمعنى البعض ولذا يجب إضافته ولا يعتبر في موصوفه كونه ثالثاً أو رابعاً إذ يبعد في قوله تعالى {ثَالِثٌ ثَلَاثَةٌ} (١) أن يكون المراد كونه في المرتبة الثالثة خلافاً لبعض.

٢٩٢- قوله [أوجيء بحادي عشر] في الشرح: باقياً على بنائه، إه. ورد بالتباسه بما ليس في الأصل تركيبان، ولذا قال الموضح المحذوف ثني الأول وأول الثاني والجزئان إما معربان لزوال التركيب الأول بمقتضى العامل، والثاني بالإضافة، أو الثاني مبني فقط لأن ما حذف منه مقدر ولا يجوز بنائها للتباس.

[مسئلة]

٢٩٥- قوله [واجر بمن] رد على الزجاج حيث قال: إنه مجرور بكم. وقيل يجب نصبه مطلقاً.

وقيل يجوز جره مطلقاً حملاً على الخبرية.

واعلم أنه يدخل (من) على مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو: بكم من درهم اشتريت، وقوله تعالى {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُم مِّنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} خلافاً للرضي في الثانية.

[تواصب المضارع]

٢٩٧- قوله [بكى وصلًا] اي مصدرية، لا تعليلية، فإن النصب بعدها بأن مضمرة. وعلامة المصدرية دخول اللام عليها، ولا يكون بعدها ان نحو: {كَيْلًا تَأْتُوا} (٢) إذ حرف الجر لا يدخل على مثله وإن كانت داخلة على ما الاستفهامية أو المصدرية، أو مذكورة قبل اللام فتعليلية فهو في {كَيْلًا يَكُونُ ثَوَلَةً} (٣).

قوله [واكدن] ردّ للزمخشري حيث قال: إنها للتأيد إذ التأيد في مثل قوله تعالى: {لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ} (٤) معلوم من الخارج. ويجوز تقديم معمول الفعل عليها، ونفع الاعتراض بأن النفي له صدر الكلام بأنه مخصوص بما، ولا يفصل الفعل منها إلا للضرورة.

٢٩٨- قوله [من بعد علم] وذلك لأن المصدرية للرجاء فلا يناسبه المحقق بخلاف المخففة فتبها للتحقيق فيجب بعد العلم وكذا سائر ما يفيد اليقين.

قوله [فارفعن] لقرب الظن من العلم وأما النصب فلأن عدم تحقق المظنون يناسبه الرجاء. واعلم أن النصب راجع عند عدم الفصل ومرجوح عند الفصل بلا، وممتنع مع الفصل بـ"قد" و"السين" و"لن".

٢٩٩- قوله [ويأذن مصدرًا] ولا يقع مصدرًا في ثلاثة مواضع بالاستقراء، ويقع في الحشو وهي وقوعه بين المبتدأ والخبر، وبين الشرط وجوابه، والقسم وجوابه، ويهمل حينئذ.

٥٠١- قوله [وبعد عطف] اي إن عطفت على ما ليس له محل، وإلا ألغيت قاله بعض الفضلاء، فإذا قلت (إن تذكرني أدرك فإنن أحسن إليك) إن عطفت على الجواب ألغيت وينجزم، وإن عطفت على المجموع جاز النصب باعتبار تصديرها في جملتها، والرفع باعتبار أنه من تمام ما قبلها.

٥٠٢- قوله [من بين لا] اي نافية أو زائدة، ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيرها لأنها كالعدم ونظيره الفصل بها بين الجار والمجرور.

٥٠٢- قوله [تلي كان] اي بعد مادة كان الناقصة المنفية بما للماضي كما ولم دون
 ان فلا يرد عدم إخلاله نحو {لَمْ يَكُنْ اللهُ لِيَعْفِرْ لَهُمْ} (النساء ١٦٨) .
 قوله [أو لا] "أو" لمنع الخلط لصلوحيتها في لأزمنك، أو تعطيني حقي.

[الكتاب الثالث]

[حروف القسم]

٥٢٨- قوله [والق به] اي اجب القسم بالباء بجواب طلبي، أو بلمّا، أو بإلا. فقوله
 [طلبا] مفعول [اخصص].

[الكتاب الرابع]

[فعل التعجب]

٦٤١- قوله [ما أفعل الخ..] ولا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لأنهما
 كالجامد، ولا يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع.

٦٤٢- قوله [بالظرف] وأجاز المازني والفراء الفصل بالظرف، والمراد به ما يعم
 المجرور. وابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو: ما أحسن لولا طلقه زيدا.

٦٤٣- قوله [إلا بكان] الحصر بالنسبة إلى ما هو مقيس فلا ينتقض بنحو "ما أصبَحَ
 أبْرَدَها"، و"ما أمتى أنفأها". ثم فقدته التنبيه على عدم ودام الفعل المتعجب منه.

[المصدر واسمه]

٦٤٥- قوله [المصدر] وعرف بأنه: اسم الحدث الجاري على الفعل بمعنى
 المذكور بعده المشتق منه معمولا له منصوبا على أنه مفعول مطلق لا الموازن له
 كما في اسم الفاعل، فيخرج عنه نحو "العالمية"، واسم المصدر، لكن ينتقض جمعا
 بالمصادر التي لأفعال لها كـ "ويل" و"ويح"، ودفعه بأن المراد بالاشتقاق أعم من
 الفرضي ينتقضه منعا باسم المصدر، ورسم باسم الحدث الغير الجاري عليه،
 وينتقض بالعالمية حينئذ فالأخضر فيهما ترك اسم الحدث. قوله [أو مع ال] وأعمال
 ذي اللام قليل من الآخرين لمنعه التأويل بأن، أو ما مع الفعل الذي هو مدار عمله.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

٦٤٧- قوله [وحنفه] أي لا يجوز حذف المصدر باقيا معموله. وقيل يجوز. ولا يفصل من معموله بتابع أو غيره. ولا يؤخر عن معموله. وما ورد مما يوهم فمؤول بإضمار الفعل.

قوله [آخر] أي عن معموله محتظر في ما أي قول شتهروه، لأن معمول مدخول "أن" و"ما" المصدريتين لا يتقدم عليهما، وهو في تأويل أحدهما مع الفعل، وفيه أنه لا يجب موافقة المؤول مع المؤول به.

٦٤٩- قوله [كهو اسم المصدر] الأولى:

(ومثله.....%.....) أي المصدر اسم المصدر الميمي أو المنسوب إلى ذلك الاسم لا المصدر نسبة الكل إلى الجزء.

قوله [اسم المصدر الميمي] يعني أن اسم المصدر إذا كان ميمًا بأن يكون أوله ميم مزيده لغير مفاعلة تعمل كالمصدر إذا لم يكن علماء، وإلا فلا يعمل بالاتفاق. وإذا لم يكن علماء ولا ميمًا ففيه خلاف، والبصريون على المنع إلا في الضرورة.

[اسم الفاعل والمفعول]

٦٥٠- قوله [مكبرا] لم يتعرض لعدم كونه موصوفاً أما لأنه ليس بشرط مطلقاً إذ لو كان موصوفاً بعد العمل لم يضرب عمله السابق، وأما للمقابلة على عدم التصغير لاشتراكهما في العلة.

٦٥١- قوله [تغيا] أي ولو غير صريح نحو: "إنما قائم الزيدان"، أو استفهاماً بالهمزة ولو مقدراً، أو بغيره، أو موصوفاً ملفوظاً نحو: "مررت برجل ضارب غلامه"، أو مقدراً كـ "يا طالعا جبلاً" ولذا لم يزد النداء.

قوله [أو ذا خبر] أي أو قد تلي ذا خبر أي مبتدأ و لو في الأصل نحو "إن زيداً ضارب عمراً".

٦٥٢- قوله [والجمع..هـ] مصححا، أو مكسرا العمل مثل المفرد منه لأنهما نوعه. وقيل لعدم تغيير بنائه بإلحاق العلامة وفيه أنه لا يتمشي في المكسر.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

٦٥٨- قوله [ومنه في الأصح] أي من اسم الفاعل العامل في الأصح خلافا للكوفيين المانعين عمل صيغة المبالغة مطلقا ذو تحويل لكثرة ومبالغة، مبالغة لجبر المبالغة في المنع نقصان قوات المشابهة اللفظية ، ولذا يعمل ولو بمعنى الماضي وذلك من فعل وفعل العاملين عند سيبويه دون غيره نحو (أَنْتُمْ مَرْقُونٌ عِرْضِي...) و "إِنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ دُعَاءُ مَنْ دَعَاهُ".

[الصفة المشبهة]

٦٥٩- قوله [على تمييز] مطلقا عند الكوفيين، لعدم اشتراط نكارته عندهم، وفي النكرة عند البصريين لاشتراطهم لها، أو تشبيهه بمفعول في المعرفة عندهم، وعلى التشبيه بالتمييز فيها كما هو رأي عصام مستدلا بأن المعنى عليه.

٦٦٠- قوله [فارفع وجر الخ..] أي ارفع على الفاعلية، وجر على الإضافة، وانصب على أحد الأمرين المارين بها، أي بالصفة المشبهة حال كونها مع ال، أي معرفا باللام [ولا] أي أو لا معرفا باللام بأن تكون مجردة عنها، [ذا ال] متنازع فيه للأفعال الثلاثة، أي ارفع وانصب واجرر بها المعرفة باللام وذا إضافة، أي المضاف، [وما خلا] عن الإضافة واللام.

ثم الاسم المضاف إما مضاف إلى المعرف باللام، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، أو إلى المجرد عن الإضافة واللام، فهذه ستة وثلاثون وجها، وأمثلتها مرتبة على وفقها: رأيت الرجل الجميل الوجه، ورجلا جميلا الوجه، والرجل الجميل وجه الأب، ورجلا جميلا وجه الأب، والرجل الجميل وجهه، ورجلا جميلا وجهه، والجميل وجه أبيه، ورجلا جميلا وجه أبيه، والجميل وجه أب، وجميلا وجه أب، والجميل وجهه، وجميلا وجهه، بتثليث آخر الوجه فيها.

وتنقسم إلى:

١- ضعيف ووجهه اما نصب الصفة المجردة من ال المعمول المعرفة لضعف شبهها بالفعل حينئذ وهو في أربع، وأما جره المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره فلشبهه بإضافة الشيء إلى نفسه وهو في صورتين.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

٢- وقبيح لخلو الصفة وما بعدها عن الرابط بالموصوف وهي فيها ضمير فقط وفي ما بعده هو أو اللام وهو في أربع.

٣- وممتنع لأن الإضافة لم تند تخفيفا ولا مخلص من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل وهو أربع أيضا.

٤- وحسن لخلوه عن سبب أحد الثلاثة وهو اثنان وعشرون.

وإلى الصور الأربع الممتنع أشار بقوله [ولا تجر مع ال الخ..].

قوله [ومن مضاف ما الخ..] أي الخالي من الإضافة إلى المعرف باللام وهو ثلاثة: المضاف إلى ضمير الموصوف، والمضاف إلى المضاف إليه، والمضاف إلى المجرد، والخالي من ال قسم واحد فحصل أربعة أوجه ممتنعة.

[أفعل التفضيل]

٦٦٤- قوله [ومفعولا به في ما اعتلا] أي ممتنع في الأرجح، وما يوهم خلافه كقوله تعالى: {اللَّهُ أَكْبَرُ حَيْثُ يَجْعَلُ رَمَالَهُ} (الانعام- ١٢٢) مؤول بتقدير الفعل إن لم يقرر على الظرفية المجازية وإلا ضمن (اعلم) معنى ما يتعدى إلى الظرف.

٦٦٥- قوله [وإن مجرد] أي ويستعمل اسم التفضيل: إما بمعنى (من)، وهو الأصل، للتصريح فيه بالمفضل عليه. أو مضافا لفظا. أو باللام العهدية. ولا يجمع بينه وبين "من". ونحو (ولست بالأكثر منهم حصني ..) مؤول بأن "من" لبيان الجنس، أو متعلقة بأكثر محذوفا، أو اللام زائدة. ولا يترك الجميع إلا أن يعلم المفضل عليه كما في "الله أكبر" (أي من كل شيء)، لا أكبر كل شيء، لأن حذف المضاف إليه ممتنع بدون التعويض بالتونين، أو الضم، أو وجود مضاف إليه مثله لاسم بعده، أو جعله محذولا كآخر، أو اسما كنيئا، أو مخرجا عن معنى التفضيل كآخر بمعنى (غير) فهو أن مجرد عن الأخيرين فصله بمن للابتداء، فمعنى "زيد أفضل من عمرو" (انتهى الفضل منه إلى زيد)، فاندفع ما قاله ابن مالك من أنه لا انتهاء فكيف يكون للابتداء.

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

ثم إنه اختار كونها للمجاوزة، و ردّ بعدم صحة وقوع (عن) في موضعها، وفيه أنه إنما يلزم إذا لم يكن متع وهو هنا استعمال أفعل التفضيل بمن خاصة بين حروف الجر.

٦٦٨- قوله [والحذف] أي والحذف المجرور عند قرينة نحو قوله تعالى: {وَالْأَخْزَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} (الاعلى- ١٧) والفصل بين أفعل التفضيل ومن بغير أجنبي كالتمييز نحو: زيدٌ أكثر مالا منك، والظرف والجار والمجرور نحو: نحن أقرب إليه منكم كثير جاري. وأما بالأجنبي فممتنع لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه في كون الثاني متما للاول.

[أسماء الأفعال والأصوات]

٦٦٠- قوله [كصه] أي نيابة كنيابة "صه" بأن تكون في العمل والمعنى بلا نقصان عنه، فهو من تنمة التعريف، فلا ينتقض بنحو "سقى زيدا". ثم اسم الفعل دال على المبالغة في معنى أفعل استعمال فيه فمعناه (اسكت سكوتا شديدا). قوله [نحو مه] وفسر بـ "أكفف". واعترض بأنه متعدد؟ ويرد بأنه جاء لازما أيضا على ما في القاموس. وما يقال: إن جعل "صه" ونحوه بمعنى الأمر دون المضارع المدخول لا النهي تحكم بجواز كونه بمعنى (لا تتكلم)، وكون "دونك" بمعنى (لا تفارق)، وهكذا، فكيف يكون بمعنى الأمر كثيرا مندفع بأن في صورة الإثبات والبناء يرجح كون المعنى مثبتا أو مبنيا إن قيل بوضعها للفظ الأفعال، وكذا يرجح شيوع الماضي في الإنشاء والبناء كون "هيهات" ونحوه بمعنى الماضي دون المضارع، فلا يلزم الترجيح بلا مرجح.

٦٧١- قوله [عليك] فإن كان في الظروف وضمير المخاطب وهو الكثير فهي بمعنى أمر المخاطب، أو ضمير الغائب وهو قليل فبمعنى أمر الغائب.

[الاشتغال]

٦٨٨- قوله [أو ما حوى] اي أويشغل ما حوى المضمر لاسم سابق سواء كان نعتا نحو: هند أكرمت رجلا يحبها، أو عطف بيان نحو: زيد أكرمت عمرا أخاه، أو معطوفا بواو نحو: زيد ضربت عمرا وأخاه.

٦٨٩- قوله [يعمل في سابق] اي في الاسم السابق بشرط أن لا يقع الفصل بالأجنبي، وإلا فهو مانع من الاشتغال نحو: زيد أنت تضربه.

٦٩٤- قوله [وذاً وجهين] مفعول [تلا]، اي إن تلا العاطف له ذات وجهين، اي جملة اسمية المصدر فعلية العجز فتت مخير بين الرفع والنصب من غير ترجيح، أو فهو مخير فيه ولك أن تجعله مبتدأ والمعنى: وذات وجهين إن المعطوف عليه جاء عقبه.

٦٩٨- قوله [فيما بحرف] متعلق بالشق الأخير، اي المعنى المواخي للمظهر في ما.. إهـ.

قوله: [ذا أمر به الخ...] نشر مرتب يقدر في الأول (جاوز)، وفي الثاني (أين).

[الكتاب الخامس في التواضع]

٧٠٤- قوله **[على نزاع]** وفي بعض النسخ (بلا نزاع)، اي ممن يعتد به، فلا يتجه ان قوما قدم التاكيد على النعت فكيف يكون هذا الترتيب بلا نزاع. وفي بعض النسخ **[على نزاع]** وهو أولى.

٤٠٥- قوله **[ذو واسطة]** اي الحرف صاحب وساطة وليس عاملا، كما توهمه البعض، فعلى هذا (ذو) بمعنى صاحب و(الواسطة) مصدر كالعاقبة. وفي بعض النسخ **[والعطف ذو الخ...]** وهي غير محتاجة إلى التكلف.

قوله **[والبدل]** معطوف على **[المتبوع]**، اي عامل البدل مقدر فيه بلفظ الأول فيكون جملة ثانية لا من الأول لظهور في بعض المواضع.

[النعت]

٧١٢- قوله **[وكثر الحذف]** اي حذف العائد في الجملة الواقعة صفة لنكرة كثير عند قيام القرينة.

[حروف العطف]

٧٥٢- قوله **[وذي لم تعطف]** بل العطف للواو التي قبلها، خلافا لأكثر النحويين، هذا إذا كان العطف صيغة معلوم، وأما إذا كان صيغة مجهول فالمعنى ان اما لم تعطف بل هو عاطف.

٧٥٤- قوله **[بعد نفي]** اي كون لكن عاطفة مشروط بأن يتقدمها نفي أو نهي. وبقي شرط آخر وهو: أن لا يقارنها الواو.

[الكتاب السادس في الأبنية]

[بناء التعجب والتفضيل]

٨٠٣- قوله [ما وصفه أفعل] أي لا يكون وصف ذلك الفعل على أفعل، بأن لا يكون (لونا)، ولا (عيبا)، ولا (حلية)، لنلا يلتبس بالصفة المشبهة. وينتقض بنحو "أجهل" و"أبلد" و"أرعن" إلا أن يقال: أن المراد عدم البناء قياسا مطردا. ودفعه بأن المراد بأفعل ما ليس من اللون الباطن مع أنه يتجه أن الدليل جار فيه مناف لما قالوا إن نحو "فلان أحمر من هبنقة" شاذ، ولا ينتقض بنحو "مائه أبيض من اللبن" و"أنت أسود في عيني من الظلم"، لأنهما من الشواذ. ويشترط كون الفعل للفاعل فلا يبنيان من المبني للمفعول إلا إن كان ملازما له، ولذا يقال ما أعناه، ومن لم يستثن قال: إن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم يتلفظ به.

أبنية الصفات

٨٢٤- قوله [كالمضارع] أي كلفظ المضارع مصاحبا لضم الميم الزائدة في أوله وكسر رابعه الذي هو ما قبل الآخر في هذين الحكمين. أو المعنى: على زنة مضارع بني ذلك الاسم منه مع زيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل الآخر. فقوله [ثم كسر الرابع] أي كسر ككسر الرابع في كونه قبل الآخر. فتدبر.

قوله [ثم كسر رابع..هـ] ونحو "محصن" و"مسهب" و"ملفج" بفتح ما قبل الآخر فيها، و"وارق" و"طايح" و"لاقح" كلها اسم فاعل من أفعل شاذ، فلا ينتقض بها التعريف.

٨٢٦- قوله [وناب نقلا منه] أي وناب نقلا وسماعا عنه، أي عن زنة اسم مفعول ثلاثة "فعل" كذبح بمعنى (مذبح)، وفعل بفتحيتين كقبض بمعنى (مقبوض)، وكذلك المنكور فعيل، ويستوي فيه المنكر والمؤنث كـ"نبيح" معنى. وقد يقال إن الأولين مصدران مستعملان فيه مجازا، ويؤيده عدم ذكر ابن مالك في الفيته إلا للأخير، ولو أراد ذكر نائبه ولو مجازا لزم ذكر فاعله، لمجيئه بمعناه في نحو {مِنْ مَاءٍ ذَاقِي} (الآية).

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

٨٢٧- قوله [ولا تصغ من متعد مشبه] ويرد عليه نحو "رحيم" لأن رجم بالكسر نقل الى رحم بالضم، ثم اشتق منه، و صيغته قد رية للمضارع كطاهر، والغالب عدمها كجميل، ولا يناقني هذا ما قاله ابن الحاجب من أن صيغتها مخالفة لصيغة الفاعل لأن المراد صيغتها المختصة بها بجعل الإضافة للاختصاص، وما يقال إن نحو (طاهر) اسم الفاعل أجرى مجريها في الحكم غير حاسم، لبقاء النقض بها من المزيد فيه مثلا ، فبها من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قبلها مطردا على ما في التسهيل.

[بناء التنبيه وجمع التصحيح]

٨٤٦- قوله [كالجامد الممال] الكاف للقران، اي قارن ما سبق للجامد، اي الاسم المجهول الأصل الذي أصل في حكم قلب الألف ياء كقولك في تنبيه "متى" (متيان)، وجعله للتنبيه المقلوب يقتضي كون حكم المشبه منويا قبل اعتبار التشبيه.

٨٤٧- قوله [واللذ كحيا عليا] اي وانت مخير في تنبيه مثل "الحيا" مما همزته بدل من أصل و"العباء" مما همزته للإلحاق بين القلب واوا والإبقاء همزة .

[التصغير]

٨٩٢- قوله [ثلاثيا أمن ..إهـ] اي أمن من لبسه نحو: عين وعينه، وإلا فلا تلحقه التاء نحو: شجير في تصغير "شجر" ولا يقال (شجيرة)، لنلا يلتبس بتصغير شجرة.

قوله [وذا الذي صغر] اي صغر شفوذا "ذا" المشار بها، و"الذي" الموصولة. وأصل التصغير أن يكون في الأسماء المتمكنة، ولما خولفت بتصغيرهما خولف هذا الأصل فيهما فترك أولهما في ما كتبا عليه وعوض عن ضمه ألف مزيدة في آخره فقيل في "ذا" (نثيا)، وفي "الذي" (اللثيا)، وقس عليهما "تا" و"الذين" و"اللذان" والبواقي.

[النسب]

٨٩٤- قوله [أقلب واحذف] أي يجوز قلب المدة واوا وحذفها إن كانت رابعة، وثاني ما هي فيه ساكنة سواء كانت للتانيث كـ"حبلى"، أو بدلا من أصل كـ"ملهى"، أو زائدة للإلحاق كـ"ارطى" فيقال (حبلى، وحبلوى، وملهى، وملهوى، وارطى، وارطوى).

٨٩٧- قوله [وقل بمرمي: مرموي] أي تقول في اسم آخره ياء مشددة مسبقة بأكثر من حرفين وإحدى اليائين أصلية كـ"مرمي" (مروي) بحذف أحدهما وقلب الآخر واوا. وإن كانا زائدتين حذفنا كـ"كرمي". ومنهم من قال في "مرمي" (مرمي) مثله بحذف اليائين، ومثله المسبوق بحرفين فيقال في "علي" (علوي) إلا أنه لم يقل بحذفهما، وتقول في المسبوق بحرف كـ"حي" (حيوي) بإبقاء الأولى وقلب الثانية واوا.

٩٠٢- قوله [والثاني من إضافة] أي إذا نسب إلى مركب إضافي فإن كان صدره معرفا بعجزه أو كان كنية حذف صدره كقولك في "غلام زيد" و"ابن الزبير" (زيد) و(زبير).

٩٠٥- قوله [وشية اجبر] المراد بالشية المحذوف الفاء المعتل اللام إذ لو كان صحيح اللام لم يعد محذوفه فيقال في "عدة" (عدي) وفي "شية" (وشوي).

[الكتاب السابع في التصريف الإعلالي]

[الابدال]

٩٤٧- قوله [واوا وياء..ه] أي تبدل الهمزة من الواو والياء إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو: دهاء، وطلباء، والأصل (دهاو وطلباو).

٩٥٠- قوله [وهمز ذا افتح] أي إذا اعتل لام ما استحق أن يبدل منه ما بعد ألف الجمع همزة يخفف بإبدال الكسرة فتحة، ثم إبدال الهمزة ياء إن لم تكن اللام واوا

سلمت في الواحد نحو: قضية وقضيا، وأصله (قضائي) وإلا فتبدل الهمزة واوا نحو: هراوة، وهراوي، وأصله (هوائي).

٩٥١- قوله [أول الواوين] أي إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل نحو: ووفى مجهول (وافي).

٩٥٢- قوله [عنه ثان همزين] أي اجعل مَدَّ إبدلا عن ثاني همزين كانتا بكلمة، أي في كلمة واحدة، وسكن الثاني منهما، وذلك المَدَّ من جنس حركة ما قبل الثاني إن فتحاً فالفاء، أو ضمّاً فواواً، أو كسراً فياءً. [وما] أي الثاني الذي حرك وما قبلها متحرك، إذ لو كان ساكناً تبدل بمدة [عن] أي من جنس ياء لكسر، أي وقت كون الثاني مكسوراً، سواء كان الأول مفتوحاً، أو مضموماً، أو مكسوراً، أو غير مكسور، ولكن تلى المكسور، وإنما تبدل حينئذ بمدة من جنس الياء إن لم تضم الثاني، بأن كان مفتوحاً بعد مكسور، وهذا اشتقاق على تقدير عدم كونه آخر، أو تبدل ياء إذا كان ثاني الهمزتين المتحركتين بآية حركة كانت، [لاما] أي آخر الكلمة، [والسوى] أي سوى ما ذكر، وهو ما يكون الثاني غير لام، ومفتوحة بعدها، أو بعد مكسورة تبدل واوا، وحينئذ يتم الأقسام، وعليك بالأمثلة.

٩٦٦- قوله [ثان أعلن] أي إذا اجتمع في كلمة حرفان وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله أعلن أحدهما فقط وصحيح الآخر كـ"الحيا" و"الهوى".

وقد تمت بعون الله كتابة حاشية ابن القرداغي على فريدة امام جلال الدين السيوطي نسخنا عن نسختين المکتوبتين بيد الشيخ عبد الكريم مدرس . أسأل الله بفضله أن ينفع به وأن يتقبله مني وأن يجعله وسيلة للنجات لي ولوالدي يوم لا نجات إلا لمن أتى الله بقلب سليم خال عن الكفر والبدعة والفسق. وصلى الله على سيدنا وحبيبنا محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

محمد أميد الوه يسه بي

١٣٩٨/٢/٢٠

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

فهرس الحاشية

٦.....	[الخطبة]
٧.....	[الكلام في المقدمات]
٩.....	[المعرب والمبني]
١٥.....	[فصل في الإعراب]
١٨.....	[غير المنصرف]
٢٤.....	[فصل في اعراب المقتر]
٢٦.....	[المعرفة والنكرة]
٢٧.....	[الضمائر]
٣١.....	[الاضمار قبل النكر]
٣٣.....	[توون الوقاية]
٣٤.....	[العلم]
٣٨.....	[اسماء الاشارة]
٣٩.....	[المعرف باللام]
٤٠.....	[الموصول الاسمي]
٤٣.....	[فصل]
٤٤.....	[خاتمة]
٤٥.....	[الكتاب الأول في العدد]
٤٦.....	[المبتدا والخبر]
٥٤.....	[الاخبار بالذي]
٥٦.....	[مسألة]
٥٧.....	[كن وأخواتها]
٦٠.....	[ما وأخواتها]

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

٦٢	[كذ وأخواتها]
٦٤	[إن وأخواتها]
٦٨	[لا العملة عمل إن]
٧١	مسألة
٧٢	[ظن وأخواتها]
٧٢	[أعلم وأخواتها]
٧٣	[الفاعل]
٧٥	[النائب عن الفاعل]
٧٦	[المضارع]
٧٦	[الكتاب الثاني في الفضلات] [المفعول به]
٧٨	[التحذير و الإغراء]
٧٩	[المنصوب على الاختصاص]
٧٩	[باب النداء]
٨٣	[المندوب]
٨٤	[المستغاث]
٨٥	[مسألة في ترخيم المنادى]
٨٤	[المفعول المطلق]
٨٦	[المفعول له]
٨٧	[المفعول فيه]
٨٨	[الظروف المبنية]
٨٩	[المنصوب على التوسع]
٩٠	[المفعول معه]
٩١	[المستثنى]

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

-[مسألة] ٩٢
-[الحل] ٩٢
-[التميز] ٩٧
-[مسألة] ٩٧
-[مسألة] ٩٧
-[تواصب المضارع] ٩٨
-[الكتاب الثالث] [حروف القسم].....
٩٩
-[الكتاب الرابع] [فعل التعجب].....
٩٩
-[المصدر واسمه] ٩٩
-[اسم الفاعل والمفعول] ١٠٠
-[الصفة المشبهة] ١٠١
-[أفعال التفضيل] ١٠٢
-[أسماء الأفعال والأصوات] ١٠٣
-[الاشتغال] ١٠٤
-[الكتاب الخامس] ١٠٥
-[الذمت] ١٠٥
-[حروف العطف] ١٠٥
-[الكتاب السادس] [بناء فعل التعجب].....
١٠٦
-[أبنية الصفات] ١٠٦
-[بناء التثنية وجمع التصحيح] ١٠٧
-[التصغير] ١٠٧

حاشية ابن القرداغي على الفريدة.....

.....[النسب] ١٠٨

[الكتب السبع]

.....[الابحار] ١٠٨

.....فهرست ١١٠